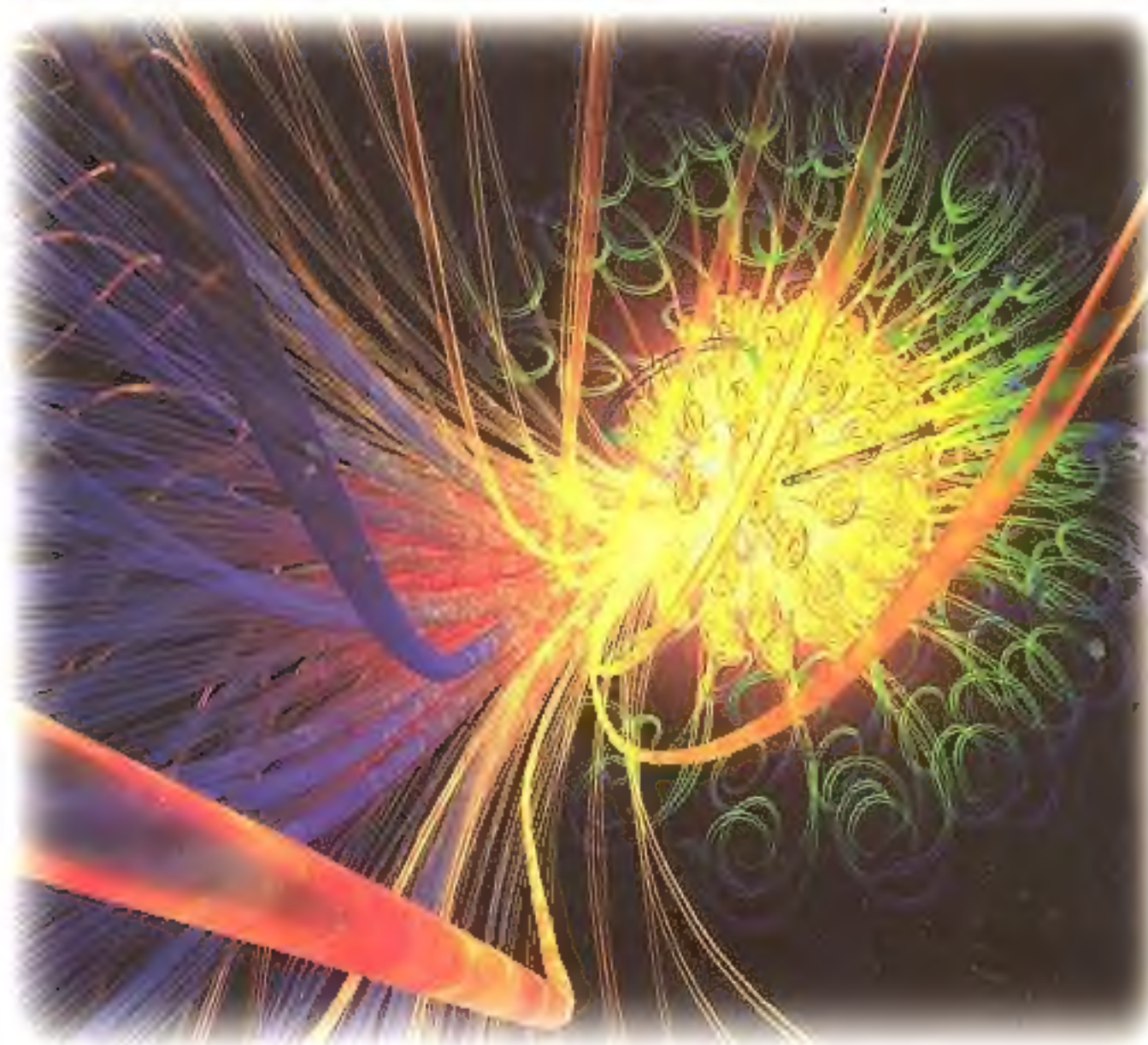


# تحليل المعنى

مقاربات في علم الدلالة



الدكتور

صابر الحباشة



[WWW.daralhamed.net](http://WWW.daralhamed.net)

# **تحليل المعنى**

مقاربات في علم الدلالة

الدكتور

**صابر الحباشة**

الطبعة الأولى

2011م



# محفوظ جميع الحقوق

للمملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2010/8/2882)

414.1

✦ الجباشة، صابر محمد.  
✦ تحليل للمقاييس/ صابر محمد الجباشة. - عمان : دار ومكتبة الحماد للنشر  
والعزيم، 2010.  
( ) ص.  
✦ ر. ل. : (2010/8/2882).  
✦ الوصفات : علم الدلالة  
\* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يبرأ هذا  
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

✦ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

\* (ردمك) 1-541-32-9957-978 ISBN



## دار الحamed للنشر والتوزيع

شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية  
هاتف : 00962- 5231081 فاكس : 00962- 5235594  
ص. ب. - (366) للرمز البريدي : (11941) عمان - الأردن

Site : [www.daralhamed.net](http://www.daralhamed.net)

E-mail : [info@daralhamed.net](mailto:info@daralhamed.net)

E-mail : [daralhamed@yahoo.com](mailto:daralhamed@yahoo.com)

E-mail : [dar\\_alhamed@hotmail.com](mailto:dar_alhamed@hotmail.com)

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مملكته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على  
أي وجه، أو بأي طريقة لكنت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم للتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون  
الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض القائل للملاحقة القانونية.

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
- تمهيد	7
- تحليل الخطاب: مداخل وإشكاليات	9
- من إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات	27
- "الوجوه": بين أحادية المعنى وتعدد	47
- دور الاستعارة في التعدد الدلالي	67
- طبيعة المشترك وحدوده	87
- معاني الرؤية: دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية	101



## تمهيد

جمعنا في هذه الفصول جملة من القضايا الدلالية التي تهتم ببعض وجوه دراسة المعنى والخطاب من زاوية نظر لسانية، راحنا فيها بين طرح بعض المواضيع وبين وصف عدد من الظواهر الدلالية، بالإضافة إلى إضاءة عناصر من التحليل الدلالي، وفق المنظورات العرفانية الجديدة.

ولئن كانت هذه المقاربات الدلالية متشكلة في فصول منفصلة، فإنها تعود إلى ربط في الرؤية إلى هذه المواضيع المطروقة، وهي مواضيع تتقاطع حول سؤال المعنى: تعدده ومقارباته.

وتأتي رسالة الكتابة في هذا التمشي في نطاق العمل على تقريب مباحث اللسانيات من جمهور أكبر من القراء، عسى أن يتم فصح المجال أمام مزيد الوعي بالأهمية العملية لمثل هذه المباحث ودخولها في عالمنا الواقعي، لا أن تبقى فقط حبيسة المخابر الصوتية أو إعادة قراءة كتب التراث اللغوي العربية والأجنبية، على ما في ذلك من أهمية لا تُكرر.

ولعلّ مزيد مراكمة التجارب في هذه الحقول البحثية "التخصصية" دخول للباحث أن يطلع على رؤى أخرى (قد تكون نقدية) لمزيد تجويد العمل والالتصاف نحو الأفضل.

ولعلّ السمة المميزة التي يحرص المؤلف على تجاوزها هي الانغلاق تحت سقف نظري أو تطبيقي واحد، بما يكبل الرؤية ويعوق حرية الانتهاض إلى التوغل في مغامرات سؤال المعنى التي تطوق الجهد البشري في البحث عن إجابات مقنعة عن أسئلة الوجود.

وتترواح مادة هذه الفصول بين دراسة تعنى بتحليل الخطاب مدخله وإشكالياته بالإضافة إلى عرض بعض إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات، فضلاً عن تبين نظرية "الوجوه": بين أحادية المعنى وتعدده. كما يخصص فصلًا لنتاول

دور الاستعارة في التعدد الدلالي. إلى جانب ترجمة بحث عن طبيعة المشترك وحدوده، وأخيرا تُعرَض دراسة لمعاني للرؤية: دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية.

عسى أن يجد القارئ الكريم ضالته في هذا الكتاب الذي يحاول ألا يضحى بالعمق ولكنه لا يسعى إلى حشر القارئ في مضائق نظرية وأكاديمية يضجر منها غير المتخصص.

## تحليل الخطاب: مداخل وإشكاليات

إنّ "تحليل الخطاب" هو الحقل البحثي الذي يُعنى بتتبع مظهر خطابي معيّن للوقوف على درجة تكراره من أجل صياغة لطّرادته، فهدفه هو الوصول إلى اطّرادات وليس إلى قواعد معيارية، باعتبار أنّ معطياته خاضعة للسياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين واستجابة المستمعين...<sup>1</sup> ولذلك يتبنّى محلّ الخطاب "المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية محاولاً وصف الأشكال اللغوية التي تُرد في معطياته دون إغفال المحيط الذي وردت فيه. فمحلّ الخطاب يحاول أن يكشف الاطّرادات في معطياته وأن يصنّفها"<sup>2</sup>.

وبالعودة إلى تعريف "تحليل الخطاب" نجد أنّ موسوعة ويكيبيديا تحدّه كما يلي:

"تحليل الخطاب هي مقارنة منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. إنها مقارنة متعددة الاختصاصات كمية وكيفية، تدرس سياق الخطاب الشفوي أو المكتوب ومحتواه"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، بيروت، للمركز الثقافي العربي، 1991، ط1، ص49.

<sup>2</sup> أورده محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو للنص، تونس، كلية الآداب منوبة - المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، ج1، ص155، نقلاً عن محمد خطابي، لسانيات النص، مرجع مذكور، ص49.

<sup>3</sup> L'analyse de discours est une approche méthodologique des sciences sociales et humaines. L'analyse de discours est une approche multidisciplinaire qualitative et quantitative qui étudie le contexte et le contenu du discours oral ou écrit.



وتمضي الموسوعة في عرض نبذة عن تاريخ "تحليل الخطاب" بالإشارة إلى انطلاقة هذه المقاربة في الستينات من القرن العشرين في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه المقاربة المتعددة الاختصاصات تستقي كثيرا من مفاهيمها من حقول علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والإعلامية وعلوم الاتصال واللسانيات والتاريخ.

إنها مقاربة تتطبق على كثير من المواضيع المتنوعة والمختلفة، من ذلك أنها تهتم بالخطاب السياسي والديني والعلمي والفني. وعلى النقيض من تحليل المحتوى، في تعريفه النقليدي، يهتم تحليل الخطاب بمفاهيم الخطابات الثقافية والمكتوبة المدروسة ولغتها وأنظمتها السردية.

والفرق بين "تحليل الخطاب" و"تحليل المحتوى" أن هذا الأخير يرى في الخطاب انعكاسا لواقع خارجي، أما "تحليل الخطاب" فيعتبر الخطاب نفسه واقعا. بالنسبة إلى تحليل المحتوى، يتم البحث أحيانا عبر تحليل الوثائق عن تمثيل مراوغ للواقع، في حين أننا في تحليل الخطاب نجد سلسلة من المواقف والتعليقات التي هي علاقات تسلط أو إقصاء أو احتواء.

من وجهة نظر منهجية، يتخذ تحليل المحتوى عامة قولا في حجم الجملة أو الفقرة، موضوع دراسة. أما تحليل الخطاب فيهتم بأقوال لها حجم مجموعة كلمات أو كلمات وأحيانا مجموعة حروف.

إن الاختلافات النظرية والمقاربات المنهجية المتباعدة تناقصت ومن الصعوبة بمكان الآن أن نرى اليوم بين تحليلي المحتوى والخطاب مقاربات مختلفة جذريا.

ولعله من المفيد أن نعرّج بسرعة على أهم المبادئ النظرية لتحليل الخطاب منها أنها مقاربة سوسيو دلالية. إذ تأخذ بعين الاعتبار سياق القول وخصائص

للقائل، والخصائص الدلالية للقول. إن تحليل الخطاب يعتبر الاشتغال اللساني للخطابات التي يرى فيها ولقعة تستحق التحليل.

إلى ذلك، فإن تحليل الخطاب هو تحليل بنيوي حيث يستعير صوما رصيذا نظريا وتحليليا من المقاربة للبنوية أو بعد البنوية. إن تحليل الخطاب يدرس ما يسميه لويس ألتوسير (Louis Althusser) "التكوينات الخيالية". إنها علامات ذاتية المتكلم والصور البيانية (الواعية وغير الواعية) والنحو وأشكاله المتنوعة. إنه يدرس أيضا ما يسميه مايكل باختين (Mikhaïl Bakhtine) "التناص"، أي العلاقة بين النصوص أو طريقة تفاعل النصوص فيما بينها. وعلى خلاف ما يراه ميشال فوكو (Michel Foucault)، فإن تحليل الخطاب يصادر على أن الخطاب الشفوي أو المكتوب هو مثل كون تبرز فيه القيود. ويبنغي أن يبرز التحليل ما يوجد في الخطاب من آثار القيود والتناقضات والمقاومة. من منظور جاك لاكان (Jacques Lacan)، تكون هذه الآثار صلات "رمزية" (بين ممثلين ودالين، مثل موضوع القول) لا تتميز عن العلاقات "الخيالية" فحسب (بين تمثيلات مثل "أنا" و"الآخر")، بل وكذلك تتميز عن "واقع" الحامل (حضور في البنية، غياب الموضوع، المتكلم في القول).

يتميز تحليل الخطاب باعتماد الإحصاء، حيث إن بعض مقارباته تركز على التحليل الإحصائي النصي؛ إذ يترك الخطاب بوصفه مجموعة من المعطيات النصية. هذه المقاربة التي توجد خاصة في علم الاجتماع، تستعمل برمجيات علمية تستعين بالحاسوب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Un logiciel comme Alceste opère une classification automatique des discours, dont il fournit une mise à plat inspirée des méthodes de la statistique descriptive. Prospéro fournit des outils interactifs d'investigation pour suivre l'évolution de grands dossiers dans lesquels les discours engagent des acteurs hétérogènes aux prises avec des conflits et des incertitudes. Lexico et SATO permettent une analyse textuelle dans laquelle le chercheur garde le contrôle de son processus de recherche et du cheminement de son analyse.

لقد تنابع خلال بداية الألفية الثالثة نشرُ معاجم تحليل الخطاب بالألمانية (Keller et al., 2001-2003) وبالفرنسية (Charaudeau, Maingueneau, 2002, ) (Détrie, Siblot, Verne, 2001)؛ وهي معاجم تؤثت مشهدا متكاملًا لحقل بحثي يقع على حدود اختصاصات متعددة، مع إبراز انحرافه الشديد في اللسانيات. إن الكتاب الذين يشتغلون على تحليل الخطاب ينتمون إلى شبكة واسعة، ولا يتدرجون ضمن حركة موحدة<sup>1</sup>.

ويعلق بعض الباحثين العرب على اتجاهات "تحليل الخطاب" في الغرب بقوله: "إن أغلب اتجاهات تحليل الخطاب السائدة في الغرب - كما هو واضح - تميل إلى دراسة المرامي البعيدة للكلام أو النص من خلال وسائل متعددة<sup>2</sup>. والواقع أن هذا للباحث يروم عبر هذا الكلام أن يمهد الأمر ليعود إلى التراث النقدي والأصولي حتى يمتح منه ما يراه مساويا لـ "تحليل الخطاب"، فإذا به يعتبر أن مصطلح "فن الخطاب" عند علماء أصول الفقه يكافئ مصطلح "تحليل الخطاب". ولعل مثل هذه الرغبة الجامحة في ربط الجديد بالقديم تحفي مزالق نفسية تكاد العين تراها تتداح بين السطور.

قد تكور المقارنة المحايدة والمنهجية أجدى، ولكن يأبى كثير من الباحثين إلا ربطا تعسفيا، في كثير من الأحيان بين النظريات الغربية الحديثة وبين تراثنا النقدي والفكري، عموما، بشكل يدعو في كثير من الأحيان إلى مزيد التمعن وإعمال العقل والنروى.

---

Jacques Guilhaumou, OÙ va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive.

<sup>2</sup> انظر مساهمة الدكتور جمال عبد الكريم، على الأنترنت في موقع "منتدى اللسانيات" بتاريخ 30 أوت 2007.

## مهمات تحليل الخطاب

لكل اختصاص علمي هويته التي تشرع له اشتغاله ووجوده أصلا على مساحة البحث. فإذا كان الطب يسعى إلى مساعدة الإنسان على الشفاء من الأمراض وإيجاد وسائل العلاج، فإن تحليل الخطاب يسعى - كما يرى دومينيك مانغو - إلى "دراسة كل إنتاج قولي وتحليل الأقوال في سياقاتها". ولما كان هذا الحقل واسعا جدا والمدونة المفترضة مترامية الأطراف، فكيف يمكننا حصر مهمة تحليل الخطاب؟

ههنا يطرح مانغو جملة من البدائل: منها حلّ ينكرنا بما نجده في بعض كتب التراث، عندما نتعرض إلى قضية الحدّ، حيث ترصد بعض المواقف الحدّ، باعتبار أنّ التسليم به يؤدي إلى سلسلة من الدور: فكلّ حدّ يحتوي مفردات، هذه المفردات بدورها تستوجب الحدّ، فيصير الحدّ محدودا، وهكذا نواليك إلى ما لا نهاية. فكان أن اقترح حلّ لهذه المعضلة يتمثل في إلغاء الحدّ، نظرا إلى عدم غائه وإلى قيامه على الدور. وهذا الموقف نفسه - ذكره مانغو في معرض عرضه لبدائل تعريف تحليل الخطاب، فهو يعتبر - استنادا إلى هذا الموقف - أن كلّ التطبيقات المسمّاة "تحليل الخطاب" والموجودة على الساحة، هي التي نعرفه، ولا حاجة بنا إلى صياغة حدّ تقني أو منطقي جامع مانع لهذا التخصص. وينقد مانغو هذا الحلّ الذي جعلنا على حطر تحت رحمة حدود ضمنية أو مقتضاة، قد تفسر بنا على غير منهج.

أما البديل الآخر الذي يقترحه مانغو فيقوم على محاولة تجنب مزالق ترك الحبل على الغارب كما يقترح البديل الأول، ومن ثمة فإنه يرى محاولة وضع حدّ صريح لتحليل الخطاب، لكيلا تبقى الأمور غير مضبوطة. بادئ ذي بدء، تحليل الخطاب هو ما نقوم به على خلاف ما يقوم به غيري. (على خلاف الموقف الأول: الذي جعل كلّ ما يقال هو تحليل للخطاب). وقد يقترح تعريف فضفاض نحو ما

يقول به فان ديك (Van Dijk) من أن تحليل الخطاب هو "دراسة الأقوال الحقيقية في سياقات حقيقية".

وقد يكون الحدّ مضيقاً جداً، على النحو الذي تقوم به للمدرسة الأمريكية، حيث يرادف "الخطاب" التفاعل الشفوي؛ أي النقاؤل. وبالمقابل فإنّ وجهة النظر هذه تعتبر الأقوال التي لا تنتمي إلى الخطاب الشفوي خطابات باردة فقيرة، تتسم دراستها بقلة الفائدة. طبعاً هذا التصوّر يستحقّ للنقاش، ولا يمكن التسليم به، على إطلاقه.

وينتهي مانغو إلى الإقرار بأنّ حدّ العلم بالنظر إلى مآلكه التي يشتغل عليها، لا يشكّل خصوصية ذات بال؛ فمعظم العلوم تشترك في تناول مدونات<sup>1</sup> ومواضيع مشتركة، لكن الاختلاف يكمن في زاوية النظر. فهذه الأخيرة هي التي تشكّل فرقاً جوهرياً وحاسماً بين أنماط الدراسة العلمية للطواهر.

ولمّا كان تحليل الخطاب يشترك مع اللسانيات الاجتماعية والبلاغة الحجاجية والتحليل اللساني والتحليل المخاطبي، في الاهتمام بـ "الخطاب" اللغوي، فإنه أضحي من الضروري التمييز بين هذه العلوم المتجاورة عبر توصيح زاوية النظر الخصوصية لكلّ منها، حتى تتضح نقاط الائتلاف والاختلاف بينها. وهنا يتساءل مانغو: هل يوجد حدّ لتحليل الخطاب يكون في الوقت نفسه مرناً لا يستثني أيّ قول، وديقاً بما فيه الكفاية بحيث يوجّه البحث بطريقة أصيلة وحسنة.

إنّ تحليل الخطاب هو تحليل تفصيل النصّ والمكان الاجتماعي الذي نشأ فيه. النصّ وحده ينتمي إلى اللسانيات النصّية، أمّا المكان الاجتماعي فينتمي إلى اختصاصات من قبيل السوسولوجيا والإثنولوجيا. أمّا تحليل الخطاب، فدراسته جهة القول، يقع في الحطّ الفاصل بين هذه الاختصاصات.

---

<sup>1</sup> سبّهت بمفهوم المدونة (corpus) في حقل تحليل الخطاب. انظر أدناه

إبه يقع في الخطّ الفاصل بينها، لا في جهة التوصل بينها، لأنها اختصاصات متميزة، ولا يمكن لواحد منها أن يمتص الآخر. كما أن تحليل الخطاب لا يمكنه أن يُختزل في هذا الاختصاص أو ذلك. إن النصّ وسياقه الاجتماعي كوجه للورقة وقعاها.

الدالّ والمنلول والمرجع، عدد دي سومير ثالث يمثل في تحليل الخطاب: النصّ والسياق الاجتماعي وجهة القول التي تفصلهما.

ويضرب مانعوا أمثلة على هذا التجمع من العناصر التي تمثل تحليل الخطاب؛ منها نشرة الأخبار المثقفة. إنها ليست نصّاً يقرأه المنيع فحسب، بل إنها مرتبطة بمحاور وأدوار ومصادر للمعلومات، أي باختصار، بجملة من التمثيلات. لا يوجد كلام غير مرتبط بأدوار وأماكن. إن تحليل الخطاب هو دراسة الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء استعمال اللغة. ويحاول تبين القوانين اللغوية وأهداف الخطابات. من ذلك أن جنس الخطاب الذي يتبع المؤسسة الخطابية والمؤسسة الكلامية، تحدده العاية المرجوة من ورائه.

إن هذا الحدّ لتحليل الخطاب يجعله في مقابل اللسانيات الاجتماعية التي تهتم بالتنوع اللساني ضمن مجتمع، وكذلك في مقابل تحليل المحادثات الذي يدرس عمل السعّاون اللغوي في المحادثة، حيث قد تختلف للقواعد داخل اللسان نفسه؛ نحو البرتغالية المستعملة في البرتغال أو في البرازيل. إن اللسانيات الاجتماعية وتحليل المحادثات لهما توجه أنثروبولوجي أو نفسي، ويذكر لنا بأن الخطاب ليس حكراً على تخصص علمي بعينه.

ويخلص مانعوا إلى اعتبار تحليل الخطاب لخصاصاً غير متجانس، حيث إن عوامل عديدة تؤثر فيه وتجعله متفاوتاً في الرؤية والممارسة والمنهج بين تيار وآخر وبين مقاربة وأخرى. ويُجمل ما نغتنق هذه الاعتبارات والعوامل المؤثرة في تنويعات تحليل الخطاب في ما يلي:

1- التقاليد العلمية والثقافية المختلفة: والتقاليد العلمية الأوروبية القارية ذات مدزج عقلائي تجريدي، في حين أن التقاليد الأمريكية اختبارية لمبيريقية.

2 الاختصاصات المرجعية: تحليل الخطاب يقع في مفترق طرق بين العلوم الإنسانية: علم النفس التحليلي والأنثروبولوجيا والموسولوجيا والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والمعرفي، إلخ. ويقوم الاختصاص المرجعي بدور مساعد ونقدي، في الوقت نفسه. فضلا عن أن كل اختصاص يصنع خطابا. فقد كانت المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب في الستينات من القرن العشرين متأثرة بعلم النفس التحليلي، في حين أن المدرسة الأمريكية كان تأثرها بالأنثروبولوجيا، أكثر.

3- وجود مدارس ذات زعامات كليرية: أسماء مرموقة توفر للمربين إمكانات فلسفية عن الخطاب.

4 وجود مدارس متخصصة في دراسة بعض المدونات، من قبيل خطاب وسائل الإعلام والخطاب السياسي، إلخ. هذه الظاهرة لها نتائج، نحو ميل العمل على مدونة واحدة إلى تهميش الاختلافات الفلسفية. أكثر من ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تباعدات عميقة على مستوى قابلية الرؤية المؤسسية والموارد البشرية والمادية: فالخطاب الإشهاري يمارس قنرا من الجانبية والإغراء أكبر بكثير من الخطاب الفلسفي.

5- الرؤية أو غياب الرؤية ذات البعد التطبيقي، الشديدة التنوع مثل تأهيل الصم أو الابتكار الإشهاري أو تحرير المرأة. نلاحظ تطور "تحليل نقدي للخطاب" مضادا للجنس والعرق، على سبيل المثال، يطمح إلى تغيير المجتمع.

6- المطالب المؤسسية: ثمة باحثون من قبيل علماء الاجتماع وعلماء النفس، يتركزون كاهل النص ينقل بتهديد النوبان، على حساب علوم اللغة. من ذلك أن تحليل الخطاب وتحليل المحتوى يستجيبان لرؤيتين مختلفتين. ففي تحليل المحتوى المطبق في الموسولوجيا، يُعدّ للخطاب قبل كل شيء مصدرا للمعلومات،

يتم استعراض المعلومات من نص كامل. أما رؤية تحليل الخطاب، فعلى النقيض من ذلك، حيث يتعلق الأمر بفهم لاشتغال الخطاب ومؤسسته الخطابية.

ولكن ثمة منافسة بين اختصاصات اللغة: لسانيات القول واختصاص الخطاب وتحليل الخطاب؛ فكل واحد منها يسعى إلى امتصاص الآخرين وصهرهما في بوتقته.

### مدارس تحليل الخطاب الفرنسية

في الستينات من القرن العشرين، كان يُحدث عن "مدرسة فرنسية" متأثرة، شديد التأثير، في الوقت نفسه بعلم النفس التحليلي وبالماركسية.

كان يُعتقد أن الناس يتكلمون ولكنهم لا يفقهون ما يقولون؛ تُغربهم الإيديولوجيا البورجوارية أو عقدة لوديب التي لم يتم هضمها، على الوجه السليم. إن الإيديولوجيا واللاداعي يسكنان اللغة خفية، ويجب طردهما منها. هكذا كان للخطاب النقدي يلاحق الواقع الفكري، في تلك الفترة.

أمّ اليوم فلا توجد مدرسة مهيمنة في فرنسا، وكذا الشأن في كثير من البلاد. وما النزعة الفرنسية إلا طريقة في التفكير أكثر من كونها محصورة في القطر الفرنسي. فكيف نتبين خصائص هذه الطريقة في التفكير؟

تقوم هذه الطريقة على جملة من الخصائص، أهمها:

- 1- الاهتمام بالخطابات "المقيدة" على النقيض من التفاعلات اللفظية / الكلامية العفوية. إنها تهتم بالخطابات الروتينية المألوفة كالدرس الجامعي ونشرة الأخبار المتلفزة؛ وهي خطابات تجري وفق موالاة معينة، دون أن يكون لها مؤلفون، ولكنها مثبتة وتستجيب لشروط مهيمنة، ولكنها قد تشهد تطورا طفيفا. هذه الخطابات "الروتينية" تحتل مساحة ضمن حقل أوسع يشمل المحادثات التي لا تخضع لموالاة ثابتة ومترمة، ويشمل كذلك الأجناس التي لها مؤلفون معروفون:



فموليير (Molière) هو الذي اختار أن يسمي مسرحية "دون جوان" (Dom Juan) كوميديا.

ثمة قواعد إنتاج تتصل بالأجناس، بموجبها، لا يكفي، على سبيل المثال، أن تعرف اللعبة حتى تقرأ نشرة الأحبار؛ على العكس من ذلك، فقد يمكنك أن تقرأ نشرة أحبار كتبت بلغة لا تعرفها، إلى حد ما.

هذا الانجذاب إلى الأمور "الروتينية" الخاضعة لقيود، يمكن تعليله بأن فرنسا من البلدان القديمة، ذات التقاليد الراسخة، على النقيض من الدول الحديثة، حيث الأمور فيها أقل ثباتا وأكثر حركية

2 الإصحاح على المادة اللسانية: لا يمكن لتحليل الخطاب أن تقوم له قائمة إلا بالارتكاز على اللسانيات. وإذا اهتمنا بوظيفة علامة من العلامات، هناك بحثا عن رابط يربطنا بجوهره اللساني. خذ على سبيل المثال حرف الاستتراك (لكن)؛ فهذه الكلمة تؤدي وظائف كثيرة، شديدة الاختلاف، بل ومتناقضة أحيانا. فتحليل الخطاب يحاول أن يَحْصِيها. وللزعة الفرنسية تتساعل كيف ولِمَ هذه الكلمة بالذات وليست كلمة أخرى لها هذه المعاني الكثيرة. مثال آخر يمكن أن نصر به يتمثل في العبارات العديدة التي تدلّ على إعادة صياغة عبارة مذكورة، من قبيل: (أي التفسيرية) و (عبارة أخرى) و (فَلْنَقُلْ)، إلخ. ولْنَأْخُذْ عبارة (فَلْنَقُلْ)، ولنلاحظ أنه فعل أمر مُصَرَّفٌ مع ضمير المتكلم الجمع، مسبوق بلام للتوكيد وفاء الربط، في حين أن العبارتين المكافئتين له دلاليا، هما من طبيعتين مختلفتين عنه لغويا. ف(أي) حرف و (عبارة أخرى) شبه جملة، فتتساعل عن الصلة بين طبيعة هذه الكلمة ووظيفتها وهي تضم إعادة صياغة القول.

3-الاهتمام بنظريات التافظ اللساني: لسانيات القول هي أحد للتيارات التداولية، ولكنها تداولية أقل تأسيسا على للنظريات اللسانية. يتعلق الأمر في العمق بالمرور من التحليل اللساني إلى استعمال للسان. إننا نهتم بظواهر الإحالة

(référence) والواصلات (embrayeurs) والإحالة القبلية (anaphore) أو التعديل (modalisation) (الصيغ modes ، المفارقة ironie).

4 أولوية التخطيب (interdiscours): أن نتكلم، هو دائما أن نتكلم تحت وطأة خطابات أخرى قبلت أو يمكن أن تكون قد قبلت، نحيل عليها أو نرفضها. لنبدأ كتابة رسالة: هل مسكتب: للسيد... / سيدي العزيز... / عزيزي ... / سلامًا .. إلخ.؟ قلنا في المنطلق كل البدايات الممكنة حتى وإن لم نأخذ بأي منها. وفي سق آخر، لا يمكننا أن ندلي برأي سياسي خارج الحقل السياسي، حتى وإن زعمنا رفضنا الحديث في السياسة مثل الآخرين

همن يتكلم إذن؟ إن المتكلم ظفيرة (empilement) من الهويات، والذاتيات المتصلة بحقول القول المختلفة والتي تعمل فيه. للذاتية القولية تحترقها حزمة من الخطابات. وبالنتيجة، فإنها تبني عبر خطاب يظل هشا: إنه لا وجود سابق لها قبل خطابها. وهذا الخطاب لم يكن قط جاهزا بشكل كامل في الذهن. وعموما، فليست السزعة الفرنسية مرتبطة بمكان واحد هو فرنسا، إنها فسيحاء، إنها تشابة عائلي<sup>1</sup> يقوم على مقتضيات صمنية، في الغالب، وليست بالنظرية.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن دومينيك مانغنو، انطلاقا من قراءة لميشال فوكو، أدخل عددا من المفاهيم في ميدان تحليل الخطاب<sup>1</sup>. فمنهم من رأى أن جلب هذا العتاد المفهومي من الفلسفة يفتح الاختصاص على أبعاد للتطوير مهمة، مع تأمين مركّزات مثيرة له<sup>2</sup>، منهم من خالف هذه الواجهة من النظر<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> Sarfati, G -E., *Eléments d'analyse du discours*, Paris, Nathan/Université, 1997, p. 106.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Guilhaumou, Jacques, *Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive*, version électronique, 2004.

وقد تساعل بعضهم عن بهوض الرغبة في جعل تحليل الخطاب اختصاصا على ضرب من التباعد العام تجاه الأدوات الاحتمالية وتجاه مصادرها الخاصة، عن طريق الاعتماد كيعما لتفق على ميتا - مقولة (métacatégorisation)، تُمِيع مفاهيم اللسانيات وتحد من غلواء الخشية من تاريخانية (l'historicité) النصوص، في آن<sup>1</sup>.

### المدونة في تحليل الخطاب

تحتل مسألة تكوين مدونة (corpus) مكانا مركزيا في بدايات تحليل الخطاب، أي في أواخر السبعينات من القرن العشرين. وخصوصا في حقل تحليل الخطاب بوصفه موصوعا للتاريخ، كما ظهر في أعمال كل من ريجين روبين<sup>2</sup> Régine Robin (1973) ومركز المعجمية السياسية لـ (l'ENS de Saint-Cloud).

والمدونة - حسب التعريف الكلاسيكي - تعني مجموعة محددة من النصوص يتم تطبيق منهج معين عليها. (Jean Dubois, 1969) يعود مصطلح "تحليل الخطاب" إلى مبادرة جون دييواه في العدد 13 من مجلة (Langages) للصادر سنة 1969 إلى ترجمة نصر اللساني الأمريكي هاريس كنبه سنة 1952 ( Discours ) « analysis » بـ « Analyse de discours ». وتم فهمه مباشرة على أنه تحليل للأقوال. وقد بين بيير كوينتز (Pierre Kuentz (1977) أن تحليل الخطاب " يتقنم أمر تكوين مدونة من الجمل تنشأ حولها النظرية النحوية". ويعني بذلك سذاجات اللساني في فهمه للسان، حيث يعتقد أنه يستطيع إنتاج أمثلة عبر استخراج جمل من الخطاب. إن اللساني - إذ يرفض التساؤل حول عملية الاستخراج تلك - إنما يعترض تطابقا بين للسان والخطاب: إنه يُحدّد الأثر الخطابى. ونرى كيف أن

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Robin, Régine, Histoire et linguistique, Paris, Armand Colin, 1973.

تحليل الخطاب يتعامل، منذ البداية، عن مادية اللسان، في صميم السمة الخطابية للأقوال ذاتها.

ومع ذلك، يُطرح سؤال يتناظر مع ما قيل: إلى أي حد تُوجّه طريقة اللسانيّ في تكوين مدوّنته من الجمل تكويناً للمدوّنة في تحليل الأقوال؟

ولعلّه يمكن اختزال خطوات إجراء تحليل الخطاب، إجمالاً، كما يلي. بدايةً تُستمدّ ممّا يسمّيه جون نيبواه "كون الخطاب"، أي كلّ الأقوال الواردة في عصر أو المنسوبة إلى قائل أو إلى مجموعة اجتماعية. ويتمّ تقسيمها اعتباراً انطلاقاً من الغايات والمواضيع وأحكام القيمة. وفي مرحلة ثانية، في صميم جنس "الخطاب السياسي" الذي جرى في أحداث ماي 1968، لن نحتفظ في النهاية سوى بمجموعة من الجمل التي تحتوي، في بعض المواقع التركيبية، ولتكن هذه للكلمة المحورية أو تلك. إنّ هذه المرحلة الأخيرة هي التي تُنشئ المدوّنة، حقيقةً: إنّ تطبيق قواعد التكافؤ النحويّ التي اقترحها هاريس، تسمح بالحصول على مجموعة جدولية من الجمل المُحوّلة، أي على سلسلة للمستندات إلى الكلمات المحورية.

لقد ظهر علم القيس المعجميّ (lexicométrie) في السبعينات من القرن العشرين، مع الدراسة الرائدة لأحداث ماي 1968 (Tournier et alii, 1975): ويلاحظ سبقه من خلال الصيغة الأولى لمجلة (Mots كلمات)، إلى حدود نهاية الثمانينات. إنّ ما يفتحه علم القيس المعجميّ، عبر تكميم الوقائع اللسانية، من مسلك نحو لسانيات المدوّنة، وهي لسانيات تُعرّف للمدوّنة بوصفها تجميعاً لمعطيات لغوية مختارة ومنظمة حسب معايير لسانية صريحة، لتكون عيّنة لغوية (Habert, 1997, 11). وبذلك هي تسوّج حلاً لجوانب من مشكلة اللسانيين تجاه المدوّنة. وينتهي اللساني في الواقع بتركيز اهتمامه على إغناء المدوّنة، عبر بنوك المعطيات وزيادة حجمها وتحسين مداحلها إلى المدوّنتات.

لكن استدعاء المؤرخ لعلم القيس المعجمي، إنما هو قبل كل شيء، وفي مقاربة أولى، لكشف تعقيد الظواهر القولية والبلاغية التي تشكل السطح الخطابي للنص، على النقيض من الأقوال التي تُبَيِّنُ دلاليًا حول كلمات محورية، تُرسِت في التحليل الهاريسي. ثمة، بعد ذلك إجراء تحليل يركز في المنطلق على مدونة مصغرة، لم تعد مدونة أقوال، بل جدولًا معجميًا ذا مدخل مزدوج لأشكال للمدونة، التي يجري إحصاؤها آليًا، ويتم توزيعها على قاعدة تواترها المطلق والنسبي في مختلف أقسام الكلام<sup>1</sup>.

## خاتمة

لقد سعينا في هذا البحث إلى تقديم بعض مسائل تحليل الخطاب تقنيًا لا يخلو من تقصير، حيث لم نصل إلى الإلمام بمباحثه ولا إلى الإحاطة بمسائله، والحق أن هدفنا الرئيس تمثل في تقديم نبذة يسيرة عن هذا الحقل البحثي المترامي، وذلك تمهيدًا لكي يواصل القارئ الغوص على درر هذا الحقل في مظانه.

ولمّا كانت الكتابات العربية التي نتناول هذا التوجه في دراسة الإنسانيات قليلة، فقد استعينا بترجمة بعض النصوص ولم شتلت بعض المفاهيم، كي يعتمد القارئ اعتمادًا على الاستئناس بها وبعيرها إلى محاولة رسم صورة ما أنقّ لتحليل الخطاب.

وقد ناشرنا في هذا البحث العمل على توفير بسمطة نظرة تشتمل على تعريف للخطاب وإبرار بعض مجالات تحليله، فضلًا عن تسليط الضوء على بعض مسوالاته وأهدافه، دون إهمال الإشارة إلى أهمية للجوانب الإجرائية في مقاربة النصوص ضمن منظور تحليل الخطاب.

---

<sup>1</sup> Jacques Guilhaumou, « Le corpus en analyse de discours perspective historique », Corpus [En ligne], n°1 novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003, Consulté le 04 septembre 2009. URL : <http://corpus.revues.org/index8.html>

وكان يمكن أن يتسع البحث - لولا ضيق المجال - للوقوف على حدود تحليل الخطاب وعوائقه وبعض الأمور الملائسة له، مما يدعو القارئ إلى النظر فيها عبر التعمق في مطالعة المظان التي اهتمت بهذا الحقل البحثي، وقد أوردنا جزءا يسيرا منها في قائمة المراجع، ولا سيما الأجنبية منها أو المعربة.

## قائمة المصادر والمراجع

### 1- العربية:

- الحباشنة، صابر، محاولات في تحليل الخطاب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى لسجاء النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991، ط1.
- روبول، أوليفييه، لغة التربية: تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق، 2002.
- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس "نحو النص"، تونس، كلية الآداب صوبة - المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.
- عبد الكريم، جمعان، موقع "منتدى اللسانيات" على الأنترنت، بتاريخ 30 أوت 2007.

### 2- غير العربية:

- Bronckart, J.-P., Activité langagière, textes et discours: pour une interactionnisme socio-discursif, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé, 1996.
- De Saussure, F , Cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1916.
- Dictionnaire des genres et notions littéraires, Encyclopaedia Universalis / Albin Michel, Paris, 2001.
- Dubois, J et al, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 2001
- Encarta, version électronique, DVD, 2007.
- Encyclopaedia Universalis, version électronique, DVD, 2007.
- Goody, J., La raison graphique, Paris, Ed. de Minuit, 1979
- Guilhaumou, Jacques, Le corpus en analyse de discours : perspective historique, Corpus [En ligne], n°1 novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003.

- Guilhaumou, Jacques, Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive, version électronique, 2004.
- Johnson Laird, Ph., L'ordinateur et l'esprit, Paris, éd. Odile Jacob, 1994.
- Maingueneau, Dominique, Les termes clés de l'analyse du discours, Seuil, Paris, 1996.
- Poirier, Hervé, Toute pensée est un calcul, Science et vie, n° 1013, février 2002, p.p 40-48.
- Robin, Régine, Histoire et linguistique, Paris, Armand Colin, 1973.
- Sarfati, G -E., Eléments d'analyse du discours, Paris, Nathan/Université, 1997.
- Sperber, D. & Wilson, D., La pertinence, Paris, Ed. De Minuit, 1989





## من إشكاليات دراسة المعنى في اللسانيات

قد لا يكون من المدهش أن يتساءل الفيلسوف عن البديهيات كي يتوقف ملياً عند التصوّر الشائع لها فيقده ويستكلّ على تصوّره الجديد أو الحاصّ لها، لكن هل يحقّ للباحث الأكاديمي أن يلبس لبوس الفيلسوف فينقلبَ مُسائلاً البديهيات ومُتسائلاً عنها؟ وهل الدهشة أمام البديهيات سمةٌ "فلسفية" خالصة أم إنّها تشمل المحاولات والمقاربات التي تتخذ المناهج العلمية، غير الحسّية سبيلاً لكشف الحقائق وطرح البدائل؟

إذا صحّ أنّ التفكير الجديد لا يستوجب بالضرورة ابتكار أسئلة جديدة، ولكن قد يطرح، بمنهج جديد أسئلة قديمة، ومن هذا المنطلق، فإنّه من الممكن لنا أن نعيد مشكلة المعنى إلى بساط الدرس مجدداً بعد هذا التاريخ الطويل من التساؤل ومن الإجابات المنجزة والممكنة حول سؤال المعنى: ما للمعنى؟ وهل من ضرورة لطرح هذا السؤال طرحاً لسانياً، فصلاً عن كونه سؤالاً فلسفياً ووجودياً؟

قد لا تكون الرهانات الفلسفية والوجودية من سؤال المعنى مختلفة ومتفصلة عن رهانات الباحث للساني، وهذا أمر لا غبار عليه، ولكن قد يستعين الباحث اللساني، بما عد بعض الفلاسفة من "تدخلات" ومقاربات وجّهت الأنظار إلى رؤى مختلفة لسؤال المعنى.

فإذا ولّينا جوهنا شطر المقاربة المحصورة في إطار للبحث اللساني، والتي تركز على الجوانب اللغوية للمسألة فإنّ طبيعة الطرح ستكون ذات أفق مغاير للأفق التي يتطلّع إليه المتفلسفة والمفكّرون، وسيكون نمط المعالجة اللسانية ملماً بالجوانب النحوية والمعجمية والدلالية والتداولية لظاهرة المعنى، بمعزل عن الأبعاد الفلسفية المحصورة...

إذا كان المعنى لفظة مشتقة من الجذر (ع / ن / ي) على صيغة مصدر ميمي، فإنّ حقلاً معجمياً كاملاً يمكن أن يساعدنا في محاصرة المعنى، وإذا بالألفاظ من قبيل المعاناة والعناء والمعنى والعناية ... تصطف متجاورة لتشكل جريداً من الألفاظ الحاقّة بلعظ "المعنى". كما نلتحق بالقائمة المذكورة قائمة أخرى تحتوي حقلاً دلالياً موارياً: الدلالة والمقصد والمعهوم والفهم والمغزى والمضمون، ...

ولعلّ الحسنس وحده هو الذي يشير لنا بأنّ "المعنى" ليس دلالةً من سائر الألفاظ. ولكنه يُمنّر من نوع خاص. إنه اللفظ الذي يجد له رديفاً ملازماً هو "اللفظ"، في حين أنّ سائر الألفاظ المذكورة لا رديف لها، من هذا النوع. لذلك يكثر الحديث عن اللفظ والمعنى.

ولكن، ولكثرة دوران هذا المركّب العظمي (اللفظ والمعنى) على الألسن، فإننا لا نقف على من يشرح لنا هذا الزوج. وكأنّ التواتر الشديد لاستعمال هذا الزوج في النقد والدراسات يُعفياً من تجشّم شرح للواضح وتفسير المبتول.

والواقع أنّ الأمر أعقد من مسألة شرح أمرٍ واضحٍ أو تفسير شيءٍ مبدولٍ. إنها قضية تتصل بما وراء العلم، حيث لا يُعينا اتخاذ حدّ منطقيٍّ للمعنى أو للفظ نستقيه من هذا المعجم أو من تلك الموسوعة عن تحصيل حدث معرفيٍّ يتمثل في الخروج من الدائرة المعرّعة التي جعلت وكّد الباحثين للنظر في حيثيات المفاضلة بين اللفظ والمعنى، أو التساؤل العقيم عن وجود المعنى أصلاً. هذا فصلاً عن تمثّل تلك الحدود وتشعبها وميلها إلى محاصرة طائفة من المعاني دون أخرى، سواء لقصور الحد ذاته أو لعناية واصعه بمباحثٍ دون أخرى عند وضعه الحدّ واقتراحه له.

والحاصل أنّنا لا نريد أن نستعرض حدوداً متعارفةً للمعنى، أو أن نورد نسبوصاً سبق لفظُ المعنى في نطاقها، من جهة، ولا نودّ أن نقف موقفاً لا أدرياً، من جهة أخرى. لذا سنحاول أن نرسم فضاءً دلالياً يتحرك فيه نظرنا إلى ما نسميه

"معنى" عسى ألا نقف عند حدودٍ أبعد مما ينبغي في نطاقٍ ما نودُّ مباشرته من بحثٍ في مشكلية المعنى.

### \* في حدِّ المعنى

الحدُّ أخصُّ من التعريف، يقول بعض الباحثين: "الحدُّ بصفة عامة هو عملية ذهنية تتمثل في تحديد المفهوم الخاص بتصوّرٍ ما؛ أي هو القول الدالُّ على ماهية الشيء ويُؤخذ عادة من الجنس والفصل كحدِّ الإنسان بأنه حيوان عاقل"<sup>1</sup>. ويميّز بين الحدِّ والتعريف على النحو التالي: "والعرق بين الحدِّ والتعريف أن الأول يدلُّ على ماهية الشيء ويتركّب من الجنس القريب والفصل النوعي، في حين أن الثاني لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توصيحها، فكلُّ حدٍّ تعريفٌ ولكن ليس كلُّ تعريفٍ حدًّا تامًّا، بل قد يكون حدًّا ناقصاً"<sup>2</sup>.

لعلَّ من أعمر الحدود المتداولة بحيث تصبح في مرتبة البديهيات، ولكن قد يكون من الملائم منهجياً ألا نهمل حدَّ المعنى حتى وإن كان الحدُّ المقترح أولياً وغير نهائي. المعنى هو "ما تعنيه"، ما تبلّغه كلمة، ما توصّله إلى الفكر عبارة أو آية علامة أخرى تلعب دوراً مماثلاً<sup>3</sup>. وقديماً كان يقصد بكلمة معنى فكرة المتكلم أو نيته، أي هو حالة فكرية يريد إيلاؤها (تمثُّل، شعور، فعل)<sup>4</sup>.

ويمستتج لالاند أن "معنى الكلمة أو العبارة هو مضمون نفسي مُعَقَّد جدًّا، هو موقف وحركة فكريّان يتضمّنان حيّلات فردية وعينية، واتجاهات تتضاف إليها الإرادة لدى المتكلم، و"الشعور بالفهم" لدى السامع، أي تتضاف إليها القدرة على

<sup>1</sup> رهير الحويلدي، نظرية الحد عند المساطقة العرب، شبكة النّيا للمعلوماتية (www.annabba.com)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت - باريس، منشورات عويدات، ط2، 2001، مج3، ص1272 وما بعدها.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، للصفحة نفسها.

بكر خيالات أو علامات أخرى مرتبطة بهذا الشعور بروابط محدّدة، ومعرفة ما يجب القيام به، إلخ.<sup>1</sup>

### ★ المعنى والعلامة

إن إدراك بعض الموجودات للمادية (أشياء، علامات، أصوات، ...)، يمكن أن يؤدي إلى وجود تفكير في شيء آخر مع انتظام ما. من تلك رؤية الدخان وفكرة السد، وكذلك آثار الأقدام على الرمل تجعلنا نفكر في الإنسان الذي مرّ من هناك. فالدخان وآثار الأقدام هي علامات لشيء آخر. إنها علامات طبيعية. والعلاقة بين العلامة والشيء الذي تدلّ عليه هي علاقة عِلَية، وضعتُها الطبيعة وصقلتها للتجربة. ويمكن أن نقارن هذا بعلامات المرور، على سبيل المثال، أو بعض الرموز الأخرى، نحو القلب المطعون بسهم. إنّ الربط بين الرمز والشيء الذي يدلّ عليه، في هذه الأحوال، ليس ربطاً طبيعياً؛ لقد وصغته الطبيعة البشرية أو الاصطلاح ويتعلّم من هذين المصدرين. هذه العلامات غير الطبيعية، أو الرموز، مستعملة بشكل واسع في التواصل البشري<sup>2</sup>.

في هذا السياق، تبرز عناصر اللغة بوصفها علامات غير طبيعية. وتكمن المنفعة من الكلمات والجمل في مظهرها المادي وإدراكها يُرجّح أنّه يوجّه الانتباه أو الفكر نحو شيء آخر. والكلمات، في الواقع، هي الوسطة الأساسية للتواصل البشري، ومتى ما يبيّن ذلك تعدّد الألسن واختلافها، فإنّه لا يمكن أن تكون العلاقة بين الكلمات ودلالاتها علاقة طبيعية. الكلمات والجمل مثل الرموز. إنها تحدّد شيئاً خارجاً عنها؛ إنها تدلّ على شيء ما. الدخان يدلّ على النار والقلب المطعون بسهم

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها. والملاحظ أنّ المترجم (خليل أحمد خليل) يستعمل لفظ (حيطة) مقابلاً عريباً للفظ العرسي (image)، على الرغم من استقرار لفظ (صورة) مقابلاً عريباً للفظ العرسي.

<sup>2</sup>Zeno Vendler, "Semantics", article in Encyclopædia Britannica, Chicago, 2007

يدلُّ على الحُبِّ. الكلماتُ تعني الشيء الذي يجعلنا نفكر فيه، ومعنى الكلمة هو الرابط الذي يصل بينها وبين الشيء<sup>1</sup>.

ثمة كلمات تبدو هذه المقاربة صالحة لها بشكل صريح، ألا وهي أسماء الأعلام. فكلمة باريس تعني (تدلُّ على، تحيل على، تشير إلى، ...) مدينة باريس، واسم أرسطو يدلُّ على ذلك الفيلسوف المعروف، وهكذا دواليك. وإنَّ معقولية هذه الأمثلة تولد اعتراضاً في أذهان كثير من المفكرين، ابتداءً من أفلاطون. بالعودة إلى أسماء الأعلام بوصفها كلمات بامتياز، يحاول المفكرون توسيع المنوال المرجعي للمعنى إلى سائر أقسام الكلام والجمل. ويُمكن اعتبار نظرية "الصُّور" الأفلاطونية محاولةً لإيجاد مرجع لأي اسم مثل "كلب" أو للأسماء المجردة مثل "شهادة" أو "عدل". لما كانت كلمة سقراط في جملة "سقراط حكيم" تحيل على سقراط، على سبيل المثال، فإنَّ كلمة حكيم تحيل على صورة الحكمة. لسوء الحظ، ومع أنَّ سقراط إنسان حقيقي عاش في هذا العالم، فإنَّ صورة الحكمة ليست أمراً يمكن أن نحيط به في أي مكان أو أي زمان، في العالم. وتتفاقم الصعوبة التي تطرحها هذه الكائنات "الأفلاطونية" من هذا الصنف، متى حاولنا إيجاد مراجع ملائمة للأفعال والحروف وأدوات الربط وغيرها. وتكثر في الأدبيات الفلسفية مناقشة الكائنات المجردة مثل الأصناف (نحو صنف جميع الأشياء الجارية) والعلاقات (مثل علاقة ما يكون أكبر من ...). بل إنَّ غوتلوب فريجه (Gottlob Frege) يصادر على أنَّ "الصحيح" و"الباطل" مرجعان للقضايا الكاملة<sup>2</sup>.

ثمة مشاكل كثيرة مهمة تعترض سبيل نظرية المعنى المرجعية. للمشكلة الأولى عبء عنها فريجه، ويتمثل في أن يكون ثمة مرجع واحدٌ لعبارتين، دون أن يكون المعنى واحداً. من ذلك أنَّ عبارتي "نجمة الصباح" و"نجمة المساء" تدلُّان على

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.

الكوكب نفسه، لكنهما لا تدلّان على المعنى نفسه، كما هو واضح. والواقع أنّ مسألة هُويّة نجمة الصباح ونجمة المساء، هي مسألة علمية وليست قضية لسانية. لذلك حتى في حالة الأسماء أو العبارات المعادلة للأسماء، علينا أن نميّز بين دلالة الاسم الصريحة (الإحالة، الماصدق) وبين الشيء (أو مجموعة الأشياء) الذي يحيل عليها. (أ) ذلك الاسم، وبين الدلالة الحاقّة (المعنى، المفهوم)، أي دلالاته.

المشكلة الثانية في نظرية المعنى المرجعية تتبع من الجُمْل التي مع أنّها دلالة، نرغم أنّها تحيل على مرجع ما، ولكنها في الواقع لا تفعل. من ذلك التوصيف التعريفي "ملك فرنسا الحالي"، فهذه العبارة لها معنى، مع أنه لا وجود للشخص الذي تشير إليه. لو كانت هذه الجملة لا معنى لها، لأدركنا أنه لا مرجع لها حالياً. إنّ تحليل رسل (Russell) لمثل هذه الجمل، ومعالجة الفيلسوف الأمريكي كولين (Willard V. Quine) المماثلة لمثل هذه الأسماء، نحو ساربروس (Cerberus)، يفصلان المعنى عن الإحالة عبر القول إنّ هذه العبارات، متى استعملت في جُمْل، هي مساوية لحزمة من القضايا الوجودية؛ أي القضايا غير ذات الإحالة المحددة. من ذلك قولك "ملك فرنسا الحالي أصلع"، يعني "يوجد على الأقلّ وعلى الأكثر شخص يحكم فرنسا، ومن يحكم فرنسا أصلع". فهذه القضايا ذات معنى، صادقة أم كاذبة، دون إحالة محدّدة.

والواقع أنّ الأسماء كلمات غير نظامية للغاية. فاسم الأمين العامّ الثالث للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant) لا معنى له في اللغة الإنجليزية. لكنه يدلّ في اللغة البيرمانية (Burmese) على شيء ما، لا يهمّ، والإحالة لا تتأثر بمعنى الاسم أو بانعدام المعنى. الأسماء، كما هي، لا تنتمي إلى مفردات اللغة، ومعظمّ المعاجم لا تذكرها. لذلك، وبغضّ النظر عن معقوليتها للمبدئية، فإنّ فكرة الإحالة لا تعيىا هي فهم طبيعة المعنى اللساني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

إذا كان سقراط "عرّف" الأفكار، فإنّ أفلاطون فصلها عن الواقع المحسوس. والجدل هو علم الأفكار المفصولة عن توليفاتها. ولعلّ الفكر الغربي، والإنسانيّ من ثمّ، قد ورث عن أفلاطون إشكالية المعنى، حيث إنّ المعنى هو الفكرة أو الجوهر أي المبدأ المفهوم من قبل الواقع ومن قبل الفكر، على حدّ سواء.

لكنّ الفكر القديم ترك لنا طرقاً أخرى لطرح مشكلة المعنى، وهي أقلّ بُعداً من طسريقتنا في مساءلة العلامة والمعنى. إنّ أرسطو الذي رفض تعالي الأفكار الأفلاطونية وعوضها بمفهوم "الصورة" الكامنة في الأفكار المجسّدة، فتح تقليداً آخر استمرّ حتّى القرون الوسطى، إنه تقليد المفهوم (concept)<sup>1</sup>. ليس المفهوم شيئاً نتحصّل عليه عبر الفكرة، ولكننا نستخلصه بالتجريد من التجربة المحسوسة، والفكر المفهوميّ ليس مجرد نتيجة لتجربة محسوسة، ولكنه يستخلص الصور المجردة، الكلّيات<sup>2</sup> (les universaux)، كما كان يُقال في العصور الوسطى، من المواد الحسّاسة التي تشتمل عليها.

إنّ تكبّر عملية التجريد لأمرٌ ذو أهميّة قصوى في التساؤل عن الصلة بين اللغة والفكر، مثلما تشير إلى ذلك التقاليد الوسيطة. وهذا التساؤل يتمّ في إطار الاختصاصات التي لها - من وجهة نظر الفلاسفة وعلم الكلام - دور للتدريب على الخطاب: البلاغة والنحو والمنطق. وبالخصوص النحو للتطيريّ (la grammaire spéculative) الذي ظهر في القرن الرابع عشر الميلاديّ وشهد نقمًا ملحوظًا في نظرية العلامات.

---

<sup>1</sup> يرى بعض الباحثين أننا لو أطلقنا على كلّ من أفلاطون وأرسطو ألفاظ الانتماء إلى الاتجاهين المسيطرين في العصور الوسطى، لقننا إلى أفلاطون والمعنى وإنّ أرسطو اسمي.

Aude Demange-Paillet, 2005, De la polysémie, ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, doctorat de l'université Paul-Valéry - Montpellier III, Sciences du langage, p 33

<sup>2</sup> من الباحثين من يترجمها بـ "الكويّات"، انظر روبرت مارتن، في سبيل منطق للمعنى، ترجمة وتقديم الطبيب اليكوش وصالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2006، ص 406



ومع ذلك يظل التركيز، خلال العصور الوسطى، في الاختصاصات الرئيسية للفلسفة ولعلم الكلام، على الصلة بين المعنى والعلامة، أقل من التركيز على "صحيح التبيين" و"الدلالة" و"صحيح التحقّل" و"صحيح الوجود". وهذا من أجل سبب رئيسي: المذهب المفهومي الذي قطع عن يمينه مع واقعية الأفكار، يريد أن يحتفظ عن شيماله بكل اختزال للكليات، سواء إلى صور حساسة مستخلصة منها أو إلى لغة تسميها، فقد أخذ للتأرجع بين الكليات شكل خصام على واجهتين: هل الكليات واقعية، بالمعنى الأفلاطوني أم هي مفهومة فقط؟ وإذا كانت مفهومة فقط، هل تُشتق مما هو حتم، أم إن لها صيغة وجود خاصة لا هي واقعية ولا هي ذهنية، ولكنها "موصوعية"؟ وحدها للمدرسة الاسمية (nominalisme) من بين كل المدارس الفكرية الوسيطة، قبل القرن الثامن عشر، ربطت صلة حميمة بين الكليات والأسماء المعتمدة إلى تجارب مركبة، طعل الاسمية هي سلف كل المدارس التي تربط المعنى بالعلامة مكان للفكرة أو المفهوم.

### ★ القرن السابع عشر والفرعة الاختبارية الحديثة

ولد هجوم الرياضيات وإعادة تنظيم المنهج الفلسفي وفق المنوال الرياضي، قطيعة في القرن السابع عشر مع تصور متصل شديد الاتصال برؤية للعالم تسيطر عليها الفيزياء الأرسطية. فأنفتح عصر جديد لفلسفة الأفكار. وليست عبارة قطيعة من قبيل المبالغة.

إن المفاهيم الجديدة للفيزياء الرياضية مع غاليليه وديكارت أقرب إلى الأفكار الرياضية الأفلاطونية من مفاهيم أرسطو الكيفية. فقد عاد إلى جانب الفكرة الحس الذهني. علينا إذن أن نشرح كيف أن أفكارنا لها معنى عبر الدلالات التي ترتبط بالأفكار. إنها إذن الأفكار التي يدركها الفكر مباشرة، وهي التي تتشئ دلالات كلماتنا.

هكذا، فإن النزعة الرياضية للفلسفة الديكارتية تقلب الصلة بين العلامة والمعنى، كما فهمتها المدرسة الاسمية، وحتى للمدرسة المفهومية الوسيطة.

وعاد للموقف الاسمي إلى الظهور مع النقد الاختباري للأفكار الديكارتية ولللايبنتيزية؛ إذ يعني هيوم بـ"الفكرة" الانطباعات المحسوسة التي تكون الصور فيها تعابير مخففة. وفي الوقت نفسه، ثمة فجوة يجب سدّها بينهما، من جهة (بين هذه الانطباعات وهذه الصور)، ومن جهة أخرى بين مفوميّ الفكر المجرد ومعانيه.

هكذا دُفعت النزعة الاختبارية إلى إدراك معاربات مختلفة وتكوينات مختلفة مجعولة لاشتقاق "المعنى" من "المحسوس". بين هذه الإجراءات والتكوينات يجب أن توفر علامات لغتنا المرتكز الحاسم لذلك. ههنا نصل إلى وضعية المشكل عند كندلاك (Condillac) (عاش بين سنتي 1741م و 1780م) ولتباعه؛ إذ المعنى عنده مشتق من العلامة. والعلامات لها في الواقع نفوذ تعويضيّ مذهب: فالعلامات مرصودة للتعبير عن الأشياء، ولكن قد يراد ببعضها للتعبير عن البعض الآخر.

ويمكن أن يُفسّر هذا التعويض في إطار مذهب للتداعي (associationisme): إذا أعطي شيان معاً، فإنه يمكن أن يُذكر أحدهما عندما يُعطى الآخر، ثم يُذكر عند غيابيه، ليُعوّضه في النهاية. ومن ثمة تكون لنا علامات، وهي معوّضات ممثلة للأشياء، ثم لعلامات أخرى. ومن هنا تتقلب نظرية المعنى: بدل أن يرتكز المعنى على الفكرة المعطاة أزلماً في الفهم قبل معنى الكلمات، فإن تكون المعنى يرتكز على تكون للعلامات، وهي الشيء الوحيد الذي يقدر على أن يسيق معنى كلماتنا.

هكذا، حلّ مشكلُ العلامة والمعنى على حساب إشكالية أخرى هي إشكالية الجوهر والفكرة، عبر النحو للتنظيري في بدايات القرون الوسطى وحلالها وفي أواخرها ثم عبر اختبارية العصور الحديثة، وصولاً إلى نظرية للعلامات عند كندلاك. في العلاقة بين العلامة والمعنى، يقع التركيز على العلامة أو على المعنى،

بحسب ما إذا كانت العلامة هي مرتكز المعنى الوحيد أو بالمقابل، بحسب ما إذا كانت ملكة فهم للذهن شيئاً ما بوصفه معنى يفتر كون العلامات تعمل بوصفها علامات، أي بوصفها قسرة تصلح لكذا وموضوعاً لكذا.

### \* الفكر المعاصر

هذا الاضطراب ملاحظٌ بوصوح في الفكر المعاصر. إذ يُنكر كانط، مؤلف كتاب نقد العقل للمحض للغة ونون أي عودة إلى الحدس للذهني ولا إلى نظرة الأفكار، يؤسس كانط معنى قضائياً الاختبارية على أساس عمليات الحكم، وهي عمليات ضبطتها هي بدورها بنى للفكر: للزمكان، مقولات الكم والكيف والعلاقة (السبب) والجهات (الواقعي، الممكن، الضروري)، هذه المقولات لا تتبثق من نحو لغتنا، بل يمكن أن تستنتج مباشرة من التجربة ومواضيع التجربة [أي المقولات] بصفتها شروط إمكان تلك التجربة. هكذا توفر الفلسفة المتعالية (transcendentale) منوالاً قوياً لا يشتق فيه المعنى من العلامة. وقد ازدهرت في بدايات القرن العشرين نظريات للمعنى أدركت - في رد فعل ضد المذهب النفسي الذي ظهر أواخر القرن التاسع عشر - معنى القضايا المنطقية بوصفه مستقلاً عن "التمثيلات" المتعددة للمعنى الواحد (في أوقات مختلفة عند الفرد الواحد أو عند أفراد مختلفين). ونجد عند فريجه (Frege) ومينون (Meinong) وهوسرل (Husserl) وراسل (Russel) هي بداياته أن "المعنى" موضوعي و"مثالي"، ومنفصل عن المحتويات الذهنية، ومن ثمة عن العلامات اللسانية. هكذا تقترب نظرية المعنى من الأفلاطونية مجدداً، أو على الأقل تقترب من تصور الوجود الموضوعي لبعض معكري العصر الوسيط، وهو تصور يفترض أننا نعترف للوجود بتنوع الدلالات وأنها ندرك ضرورياً أخرى للوجود عدا وجود الأشياء المحسوسة. ولكننا نجد، وحتى بالنسبة إلى المعكرين الأكثر نزوعاً إلى الحديث عن "المعنى في ذاته" بالنسبة إلى الملفوظات أو القضايا، صلة ما بالعلامات قد تم ترتيبها. هكذا حاول هوسرل في

كتابه بحوث منطقية إرجاع المعنى، الذي فكّه أيّ ارتباط له في السابق بالمحتويات الذهنية، إلى الأعمال القصدية التي أصبح (المعنى) رابطها للموضوعي. هذه الصلة القصدية، بدورها، تمّ استثمارها في "عبارات لغوية" من قبيل: للمعنى هو معنى هذه العبارات، من ذلك عنوان البحث المنطقي الأول: العبارة والدلالة. فهذا العنوان يقودنا إلى الصلة بين المعنى والعلامة؛ ذلك أنّ "العبارات" التي يشتغل عليها المنطقي هي علامات من لعنا ودلالة القضايا هي أيضا معنى هذه للعلامات. وبذلك تعود المنطقية (logicisme)، بعد ابتعاد عن أخذ العلامات بعين الاعتبار، إليها عبر مخرج تأمل الصلة بين موضوعات الفكر وأعماله.

ولكن مع ذلك، فإنّ نظرية المعنى تظلّ مهيمنة على نظرية العلامة. وقوانين المعنى هي قوانين العلامة. إنّ هوية المعنى "الواحد" هي التي تسمح للعلامة بأن تكلّ وبشكل أعمق، فحسب للمنطق الصوري والمنطق للمعالي عند هوسرل، فإنّ ضروب منطق "المعنى" الثلاثة هي التي تتحكم في استعمال العلامات: منطق أول، هو منطق العبارات المُحكّمة البناء، يبيّن قواعد للتلاؤم المتبادل بين الدلالات التي تسمح بإنشاء نحو منطقيّ وأساس لكلّ الأنحاء الاختيارية؛ ومنطق ثان، هو منطق الانسجام، ويعطي القواعد التي تتحكم في سير الخطاب؛ ومنطق ثالث، هو منطق ملء الفراغات أو التحقق، ويتحكم في كلّ التمشيات التي نسند عبرها قيم الحقيقة لأهلنا، ومن ثمّ نسند مرجعية لحطابنا.

لكن التقليد الاحتباري المحض، الذي يُعنى بضبط المعنى على حساب العلامة، لم يُنتزع تماما، بل إنه يتمّ للتعبير عنه بعنفوان في الوضعية المنطقية بمختلف أشكالها وخصوصا في مذهب المواضعة (conventionnalisme) الذي يهتمنا هنا بشكل أكثر مباشرة؛ فحسب هذه المدرسة، فإنّ قوانين الفكر هي مواضعات "يقسّع" فيها أفراد المجموعة المتكلّمة. ولا يوجد جوهر يكمن خلف المعنى. ولكنّ دلالات كلماتنا إنّما هي "سمات" (étiquettes) (والعبارة لنلسن غودمان Nelson

(Goodman)<sup>1</sup>، تُعَيِّنُ قِيَمَتَهَا المَوَاصِعُ وَالْعُرُفُ. وَمِنَ الْعَبَثِ تَغْيِيرُهَا أَوْ تَبْدِيلُهَا أَوْ تَوْسِيعُهَا. وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى مَذْهَبِ المَوَاصِعِ لَيْسَتْ مَعَاهِمٌ لِلْعِلْمِ فَحَسْبُ، بَلْ مَبَادِئُهُ الْأَسَاسِيَّةُ أَيْضًا مِنْ طَبِيعَةٍ تَمَّ التَّوَاضُّعُ عَلَيْهَا، وَمِنْ ثَمَّةَ، فَهِيَ مُرْتَبِطَةٌ بِمُؤَسَّسَةِ اللُّغَةِ. هَكَذَا اقْتَرَحَ مَآكْسُ بِلَاك (Max Black) حَلًّا دَلَالِيًّا خَالِصًا لِمُشْكِـلِ الاسْتِقْرَآءِ: إِذَا كَانَ يَحِقُّ لِي الْمُرُورُ، فِي مَلْفُوظٍ قَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ مِنْ "فِي مُعْظَمِ الْأَحْيَانِ" إِلَى "دَائِمًا"، فَتِلْكَ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ اللُّغَةِ يَتَضَمَّنُ هَذَا الْاِفْتِرَاصَ. فَفِي كُلِّ مَرَّةٍ نَسْعَى إِلَى إعْطَاءِ حَلٍّ دَلَالِيٍّ لِلْمُشْأَلِ الْإِبْسْتِيْمُولُوجِيَّةِ، يَنْقَلِبُ الْمَعْنَى إِلَى جَانِبِ الْعَلَامَةِ مِنْ جَدِيدٍ فَتَصْبِيحُ قَوَانِينِ الْعَلَامَةِ مُتَحَكِّمَةً فِي قَوَانِينِ الْمَعْنَى.

### ★ المعنى في اللسانيات البنيوية:

إِنَّ قِصَّةَ مُشْكِـلِ الْمَعْنَى وَالْعَلَامَةِ الْفَلَسْفِيَّ تَوْقَرُ لَنَا خَلْفِيَّةً لِلتَّحْلِيلِ لِللِّسَانِيَّ الْخَالِصِ لِهَدِيرِ الْمَعْهُومِيْنَ. وَإِذَا كَانَ ظَهْوَرُ لِلْسَانِيَّاتِ قَدْ أُنْشِأَ، فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ، قَطِيعَةً مُهْمَةً فِلسْفِيَّةً تَارِيخِيَّةً لِدْرَاسَةِ الْمَشْكِـلِ، فَإِنَّهُ لَا يُبْطَلُ - مَعَ ذَلِكَ - الرِّهَانَاتُ الْفَلَسْفِيَّةُ. وَيُمْكِنُنَا، فِي مُقَارِبَةٍ أُولَى، أَنْ نَزْعِمَ أَنَّ لِلْسَانِيَّاتِ الْبِنْيَوِيَّةِ تَضَعُ مَعْهُومَ الْمَعْنَى صَمَمَ إِمْبِرَاطُورِيَّةِ الْعَلَامَةِ مِنْ جَدِيدٍ.

### ★ الدال والمدلول

إِنَّ إِمْكَانِيَّةَ مَبْدَأٍ وَصَلَ مَعْهُومَ الْمَعْنَى بِمَعْهُومِ الْعَلَامَةِ مُتَضَمِّنَةٌ فِي تَحْلِيلِ الْعَلَامَةِ فِي كِتَابِ دِي سُوْسِيرِ دَرُوسٍ فِي لِلْسَانِيَّاتِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ أَصْبَحَ الْيَوْمَ كِلَاسِيكِيَا. الْعَلَامَةُ هِيَ ظَاهِرَةٌ دَلَّتْ وَجْهِيْن تَقَابِلُ وَتَصِلُ بَيْنَ دَالٍ (صَوْتِي، مَكْتُوبٍ، إِيْشَارِي، إلخ.) وَمَدْلُولٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ. وَلَيْسَ الْمَدْلُولُ شَيْئًا، لَيْسَ كَيْفَانًا خَارِجَ اللُّغَةِ، إِنَّهُ

<sup>1</sup> انظر كتابيه:

N Goodman, The Structure of Appearance, Indianapolis-New York, 1966, The Languages of Art, New York, 1968.

فقط الوجه الآخر للعلامة، أي هو كيان لسانی محصن، إنه قسيم الدال. موسير نفسه يُصفي تأويلا نفسيا واجتماعيا على هذا الترابط: الدال هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو الصورة الصوتية للكلمة، والمدلول هو المفهوم الموافق لها، أي هو مفهوم ينتمي إلى الرصيد الذهني للجماعة اللغوية، المدلول - من وجهة نظر المتكلم - مودع في اللاوعي، ومن ثم؛ فإنه يتم استدعاؤه عند إنجاز عمل قولي مخصوص. ويمكننا أن نغادر هذا التوصيف النفسي والاجتماعي، والأهم أن نحفظ الترابط بين الدال والمدلول مثل وجه الورقة وقهاها. لقد تم تقطاعهما معا بشكل متماثل بواسطة مقص المواضعة اللسانية.

هكذا لا يمكن أن نقول إن الصلة بين الدال والمدلول اعتباطية، على الأقل بمعنى أن العلامة إجمالاً ذات علاقة اعتباطية بالشيء المسمى. غير أن هذا الربط يمكن أن يكون اعتباطيا إذا أردنا أن نشير إلى أن السمة المفهومية للمدلول لا تبرزها سمة الدال الصوتية أو الخطية أو الإشارية، ولكننا نذكر فقط بأن الدال والمدلول غير متجانسين؛ إذ ينتميان إلى نظامين مختلفين، وليس مترابطين تمام الترابط.

نشأ علم الدلالة البيوي من التولزي في التحليل بين كل من الدال والمدلول. وبالسبب إلى اللسانيات البنيوية، فإن قوانين المعنى محتواة في قوانين العلامة. وتنقسم وحدات المعنى، تماما مثل وحدات العلامة، بسمتي الاختلافية والتقابلية، فكما أن الصوت ليس له وجود ملائي ثابت، ولا يمكن تعريفه إلا في تقابله مع غيره من الصوائم، فإن المعنى ليس سوى اختلاف ضمن نسق معجمي، وما نسميه معنى الكلمة يتكون من كل ما يدور "حول" هذه الكلمة. والعلامة المعجمية ليست معنى آخر سوى مكانها في النسق الذي ينضوي تحته (وهذا يضرب مثل التقسيم اللساني للألوان، في مختلف اللغات الطبيعية). من هنا، فإن المعنى هو شكل وليس جوهر (ذهنيا أو اجتماعيا). والطريقة التي يؤدي بها المعنى نفسيا أو في وضعية تخاطبية ما، ليست أساسية، مثلما أن تحقيق الصوت صوتيا ليس أمرا أساسيا.

وفيما يتعلّق بالعلاقات الزمنية، تدخل وحدات المعنى، مثل وحدات التمهيد للصوتية في صربين من الصلات: صلات تزامن في المقطع الحاضر نفسه، وصلات تعاقب بين حالة نظام وحالة تالية لها. وهذا القانون ذو أهمية بالغة من حيث تطبيقه على إجازات لغوية أكثر تعقيداً، أعني النصوص.

وإذا كان من الممكن أن نخلط بين زاويتي النظر النفسية والتاريخية، فإن التحليل اللبوي للمعنى يجب أن يتميز عن الدراسة التاريخية لأصوله وتطوره، وإذا كان صحيحاً أن نفهم عموماً نظاماً ما قبل أن نفهم كيف يتغير جزءاً فجزءاً أو في كليته، فإن للتحليل النظامي - مع ذلك - أولوية على التحليل التاريخي.

وينتج عن هذا القانون أن النظام اللساني نظام مغلق، حيث إن كل الصلات ذات تعلّق داخلي. وهذا القانون ذو أهمية قصوى بالنسبة إلى مفهوم المعنى. فإن نتكلم عن معنى كلمة أو جملة أو نص، ما نمنا في حدود المدلول المتعلّق بالدال، فلا يقتضي تلك إحالة للغة على أي شيء خارج عنها؛ فلا يوجد تعال (transcendence) ضمن تصوّر للمعنى مشتق من قوانين المحايثة (immanence) التي نتحكم في أنظمة العلامات. فلا يعني بالمعنى شيئاً آخر سوى صلات التوزيع بين علامات من الجنس نفسه وصلات الترتيب بين علامات ذات رتب مختلفة. ويمكننا حتى أن نقرّر تسعية علاقات للتوزيع إلى المستوى نفسه شكلاً، وأن نحفظ بلفظ المعنى لصلات الإنماج بين وحدات ذات رتب مختلفة. ولكن هذا التمييز بين الشكل والمعنى، لا يغيّر شيئاً في الجوهر، إذا علمنا أن المعنى، بالنسبة إلى التحليل اللبوي للمعنى، ليس شيئاً يجذب للغة إلى خارجها أو يعلّقها بأشياء غير لغوية. هذا التمييز هو نتاج دقيق لتعريف للعلامة، حيث صلة التعالي للشيء قد تمّ تبنيها لصالح صلة الدال بالمدلول المحايثة بشكل كلي للعلامة نفسها. وفي الوقت نفسه، تجعل هذه الضرورة اللسان موضوعاً متجانساً علمياً، بما أن كل عناصر الشكل تقع داخل حدود وضعها المنهج اللساني نفسه.

فالمعنى "هو الصلة الداخلية للنص"، كما يقول بول ريكور<sup>1</sup>. ولعلّ للمطابقة بين المعنى والمدلول يمكن أن تخضع هي نفسها للمساءلة. ألا يمكن لنا أن نفترض في الواقع أن مفهوم المعنى لا يمكن اختزاله بحال من الأحوال في المدلول؛ أي في قسم الدال، ولكنه سمة مميزة للجملة بما هي وحدة كلامية؟

وهذا الاقتراض الذي أطلقت ريكور<sup>2</sup> يقتضي أن العلامة والمعنى ليسا مجرد قسيمين مترابطين، مثل الدال والمدلول، بل هما ينتميان إلى حقلين نظريين متميزين، يقومان على مبادئ متميزة ويتطلبان أوصافاً مختلفة.

ويبقى سؤال المعنى مطروحاً في سياق حوار جدلي بين علم الدلالة (sémantique) وما يقتضيه منهجه من انغلاق داخل سور اللغة، وبين الدلالية (sémiotique) وما يقتضيه منهجها من انفتاح على العالم. وبعيداً عن الإقصاء المتبادل، يرى ريكور أن هاتين الرؤيتين تتكاملان؛ إذ لا قيمة لتفسير لا يعنى بالتحصير لتأويل ما، أي لطريقة جديدة هي النظر إلى الأشياء في كتب النص. وبالمقابل، فلا قيمة لتأويل لا يقوم بعودة صبورة نحو الدلالية العميقة التي لا يستتبطها إلا تفسير ببيوي<sup>3</sup> جاد.

### \* مجالات المعنى

لا غرابة في أن معظم مساءلاتنا عن المعنى تتم داخل مجال معين: المعنى الأدبي، المعنى اللغوي، المعنى الاصطلاحي، المعنى التداولي، المعنى الفلسفي، ... ومن هذا المنطلق نتبين لنا مشقة مُحاصرة المعنى وحده، معزولاً عن مجاله الذي يشتعل فيه.

---

<sup>1</sup> Paul Ricoeur, sens et signe, article in Encyclopaedia Universalis, 2004.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Ibid.



بل لعلنا نرغم أن شرح "معنى المعنى"، على دقته، أيسر من شرح "المعنى"، في نظرية "النظم" لعبد القاهر الجرجاني<sup>1</sup>.

ولكن بالمقابل يبدو لنا من المهم مطالعة النصوص النظرية التي نتحدث عن المعنى. فقد شهدت محطات فكرية متباينة ومتطورة وأحياناً متداخلة. بحيث يمكن لنا الحديث انطلاقاً من هذا التصور عن نظرية قديمة للمعنى ونظرية حديثة له. ولا غرابة في ذلك؛ فقد تطور تصور للمعنى بتطور الفكر البشري في سائر مجالات التأمل والتفكير العلمي والفلسفي.

### \* المعنى والمفهوم

ولعلنا العودة إلى الموسوعات القديمة تعطينا فكرة عن الشبكة الاصطلاحية التي يندرج مفهوم المعنى في إطارها. وفي هذا السياق ينتهنا بعض الباحثين إلى أن المعنى والمفهوم لهما حد متقارب. يعطى عبد الله صولة على حد المفهوم عند القدماء: «المفهوم هو أصغر مجموعة من الخصائص الصالحة لتحديد (...)» وهو ما يطلق عليه ابن سينا اسم المقومات الداتية، من ذلك على سبيل المثال أن مفهوم الكاتب لا يتضمن سوى ذات قاهرة على الكتابة<sup>2</sup>، قائلاً: «وقد تكون هذه الطريقة في تحديد المفهوم عندهم هي التي حنت بهم إلى المطابقة بينه وبين المعنى، إذ كل منهما يمثل، كما يقول التهانوي: "الصورة الحاصلة في العقل أو عنده [الكنهما] مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سُميت معنى، ومن

---

<sup>1</sup> انظر ما يقوله محمد العمري: [ج]. فما يسميه القدماء لفظاً هو: صورة للمعنى، ومعنى المعنى، وليس ما فهمه المتأخرون أي الأصوات. البلاغة العربية. أصولها وامتداداتها، المقدمة.

<sup>2</sup> عبد الله صولة، الحجاج في القرآن من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 2001، ص 301، نقلاً عن علل فاحوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1981، ص- ص46-49.

حيث إنها تحصل في العقل سُمِّيت بالمفهوم<sup>1</sup>. فالمفهوم والمعنى كلاهما صورة عقلية، ولكن تعيّر الدلالة بين هذا ودالك إنما يقوم على جهة التعلّق، فالمعنى مرتبط باللفظ والمفهوم حاصل في العقل. ولا يعني ذلك أن المفهوم معرول عن اللفظ ولا أن المعنى بعيد عن العقل بأيّ حال من الأحوال.

### ★ المعنى والتأويل

لا يوجد معنى معلق خارج مجال ما، مثلما أشرنا في الفقرة السابقة (دور أن يقع، بالضرورة، في نطاق مع نظرية "فلسفة الإطار" لكارل بوبر) وكذلك لا يوجد معنى خارج تأويل له يتحقق في سياق من السياقات العلمية أو الشخصية: أي سواء وفق منوال تأويلي نسقي أو عبر رأي فردي ذاتي.

والتأويل عملية فكرية تستهدف بلوغ المعنى، وبذلك يكون من اليسير علينا استنتاج حاجة المؤول إلى تمثّل للمعنى، أي لما يُريد بلوغه عبر تلك العملية المسمّاة تأويلاً.

ويرى بول ريكور أن ثمة مفهومين للمعنى يمكن تطبيقهما على النص:

1- المفهوم الأول منبثق عن توسيع التحليل الدلالي (السيمولوجي) للمستويين الصوتي والمعجمي نحو آثار الخطاب ولا يعني شيئاً آخر سوى لعبة تنعية داخلية، أي لعبة بنيات. هذا المفهوم للمعنى يضبط السلوك التفسيري من ناحية النصوص.

2- المفهوم الثاني للمعنى مشتق من التحليل الدلالي للجملة بما هي أصغر وحدة خطابية، تبعد المعنى من جهة المرجع، أي هي تضعه خارج اللغة؛ هذا المفهوم الثاني للمعنى يضبط السلوك التأويلي من ناحية النصوص.

---

<sup>1</sup> عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، مرجع مذکور، ص 301، نقلاً عن التهانوي، كتاب اصطلاحات القسور، كلكنه، 1862، استانبول 1404هـ/1984م، المجلد 2، ص 1154

فتأويل نصّ ما في الواقع ليس البحث عن مقصد حقيقي وراءه، بل هو متابعة حركة المعنى نحو المرجع، أي نحو الخروج من للعالم، أو بالأحرى نحو الخروج من أن نكون - في - العالم حروجا مفتوحا أمام النصّ. أن تؤوّل يعني أن تتشر الوسائط الجديدة التي يصنعها الخطاب بين الإنسان والعالم<sup>1</sup>.

وتتصل بكلمة "المعنى" صعوبات ونعوت كثيرة، منها الحفي والضمني والظاهر والباطن والحرفي والنفسي... مما يعقد مسألة تعريفه أكثر فأكثر.

ولكن لماذا نعرف المعنى؟

ألا يحقّ لنا أن نتعامل معه تعاملًا حتميًا مادامت العلوم للسانية - على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في نطاقها - لم تقل للكلمة الفصل في هذا الموضوع؟

لعلّ من أطرف ما يقع عليه المرء بصدد معالجة قضية فحص العلاقة الشائكة الشائكة بين اللفظ والمعنى، ما وجهه بعض الباحثين من نقد ذكر لعبارة جارية على الألسن معادها أن اللغة عاجزة عن التعبير وأنّ اللغة عبارة عن "صياغة لفظية تسم بعض المعنى المقصود"<sup>2</sup> وسرعان ما يوقفنا الشريف على موضع المفارقة في هذا الحكم الجائر قائلا: "ألا يدلّ هذا التساؤل أنه يفترض مسبقا أننا نعتقد أن اللغة متمثلة في اللفظ لا في المعنى؟ ألا يدلّ اتهامنا للغة أنها عاجزة عن تأدية المعنى كاملا أننا نعتقد أن المعنى شيء حراج عن اللغة وعلى اللغة أن توصّلنا إليه؟"<sup>3</sup>. بل يقلب الشريف المعادلة ويتساءل لو افترضنا مسبقا عكس ما

---

<sup>1</sup> Paul Ricoeur, Sens et signe, article in Encyclopaedia Universalis, 2004

<sup>2</sup> محمد صلاح الدين الشريف، 2002، للشرط والإشياء النحوي للكون، تونس، ج1، ص45.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها

مضى وهو أن اللغة هي في أساسها المعنى، أفلا يتحول السؤال تساؤلا في قدرة  
اللفظ على التعبير عن اللغة؟<sup>1</sup>

إن مثل هذه التنبهات تسعفنا برؤية غير تقليدية لمقاربة المعنى واللفظ؛ وهي  
طريقة في النظر تحفزنا على طلب للمعنى هي صلب اللغة وبين أعطاف النظم، لا  
في النفس أو في الذهن، فحسب.

هلا يُعقل أن نغري اللغة من المعنى ونُشحن للمعاني فقط خارجها؛ وإن كان  
هذا للرأي مجرد افتراض يقبل الدحض، خصوصا وأن المعنى عسير الحد.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها



## ”الوجه”: بين أحادية المعنى وتعددده

### مقدمة:

يتطرق جورج كلايبار (Georges Kleiber) إلى مسألة تفسير ظاهرة المشترك منطلقاً من عرض بعض الأمثلة:

1/ إنه كتاب صخيم ذو تصاوير كثيرة ملونة.

2/ إنه كتاب كثيف عسير الفهم.

3/ أعاد زيد طلاء النافذة.

4/ خرج عمرو من النافذة.

ويبرر كلايبار أن معنى كتاب في 1 و 2 ليس واحداً وكذلك معنى النافذة في 3 و 4 ليس المعنى ذاته، فكيف نقطن إلى هذا التنوع؟

نعلم أنه توجد ثلاث طرق لمعالجة هذا الاختلاف: تتمثل الطريقة الأولى في اعتبار أن كلمة (كتاب) وكلمة (نافذة) تحمل كل واحدة منهما معنيين اثنين. فالكتاب شيء ماديّ وهو كذلك بصّ مجرد. والنافذة شيء ماديّ وفتحة. أمّا للطريقة الثانية فتتناول الاختلاف المذكور من زاوية الإحالة غير المباشرة و تحلّ المشكلة معتبرة أن الأمر يتعلّق بتغيّر المرجع عبر الوظائف التداولية ( G.Numberg, 1978, M.Bierwisch, 1983 et Fauconnier, 1984 أو بتغيّر هيئات أخرى (Kayser, 1987).

وأمّا الطريقة الثالثة فتحفظ بمعنى (كتاب) و (نافذة) و بمرجعيهما و تفسّر اختلاف التأويل للملاحظ إمّا عبر إجراء حذف (ellipse) ( G Gross, 1990 & D.Le Pesant, 1996) مما يؤدّي إلى إحداث التكافؤ للدلاليّ بين الجملة المحذوفة و الجملة غير المحذوفة [المذكورة] (C.Molinier, 1988) إمّا باعتماد مبدأ تداوليّ عامّ للتوليد

الإسناديّ أو باعتماد مبدأ المجاز المرسل المُدمَج (métonymie intégrée) الذي وُضِّحَ في (G.Kleiber, 1990, 1991, 1994) وفي الفصل الخامس من كتاب كلايبار (G.Kleiber, 1999) وفي (G.Kleiber et M.Riegel, 1989 et 1991) .

وهو مبدأ يُقنّن التعيّنات الملاحظة اعتماداً على البروز في علاقة الجزء بالكلّ. والملاحظ أنّ الأصوليين و المفسّرين يعتبرون المجاز للمرسل و مجاز الحذف بمعنى، بما يعني أنّ اختلاف صيغتي الطريق الثالثة - كما عرضها كلايبار - هو اختلاف غير تمييزي. ولعلّ طبيعة المصطلح في كلّ صيغة تبيّن خصوصية الافتراض التركيبيّ أو الافتراض البلاغيّ لمحاصرة الظاهرة الدلالية. و هاهنا يقدّم كلايبار مقترحه ليبين درجة الإضافة عبر التصرف في المصطلح البلاغيّ المؤلف (المجاز المرسل)، إذ أضاف له نعت "المُدمَج" (أنظر أسفله شرح مفهومه).

يقترح بوستيهسكي (J Pustejovsky, 1995) مفهوم الجريد المفهوميّ للمعجميّ (paradigme conceptuel lexical) المختصر في (LCP) ليشير إلى أنّ الوحدة المعجميّة تجمع معاني مختلفة بحيث أنّها تحيل في كلّ مرة على أحد المعاني المجمّعة ومجموعة هذه المعاني أيضاً. لذلك يلحق بالناهضة مثلاً نمطاً معقداً يُدعى منقطاً: "شيء فيزيائيّ" و "فتحة" بما يسمح بقول التاويلات الثلاثة الممكنة للقطعة ناّهضة، فهي إمّا شيء ماديّ فحسب كما في الجملة 3 أو هي "فتحة" كما في الجملة 4 أو هي تأليف بينهما كما في الجملة 5:

أ/5 - أحبّ النواهد.

ب - خرج ريد من الناهضة التي طلاها عمرو.

ذلك أنّه من غير الولد خصوصاً في الجملة أ/5 الفصل بين "الشيء المادي" و "الفتحة" و الملاحظ أنّ الجملة 5/ب- يمكن اعتبارها صرباً من الاستخدام

البلاغي حيث إن الصمير المتصل في (طلاها) لا يعود إلى النافذة بمعناها الأول وهو الفتحة التي خرج منها زيد، بل بمعناها الثاني وهو "الشيء المادي" الذي يتم طلاؤه. والاستخدام يعبر عنه كلايبار بالإحالة المتخالفة (anaphore divergente). ويلج بوسنيفسكي على أن الأمر لا يتعلق بمعانٍ مختلفة حقيقة، بل بمظاهر مختلفة.

ويشير كلايبار إلى أن كروز (D.A.Cruse) (1996) قد اقترح تحليلاً شبيهاً بتحليل بوسنيفسكي و لكنه طعمه بمصطلح جديد هو الوجوه (les facettes) و الفرق بين التحليلين أن كروز حاول بهذا المقترح أن يتجاوز مشكل الاشتراك من جهة و أن يوفر الوسائل الضرورية لتحديد هذا المفهوم الدلالي الجديد للوجوه.

وقد بين كلايبار أن مصطلح الوجوه يتنوع مدلوله بتغير مستعمليه، فتصور كروز له لا يطابق تصور غيره له (S.De Vogüé et D.Paillard (1997) et (J.J Franckel, D.Paillard et Saunier (1997). والافتراض الأساسي الذي يقوم عليه تحليل كروز يتمثل في كون الوحدات المعجمية يمكنها -على الرغم من كونها ذات محتوى دلالي موحد أو جامع أي رغم أنها ليست قائمة على الاشتراك - أن تقسم مكونات - هي الوجوه - بوسعها أن تظهر وحدها في الاستعمال ومن ثمة فهي تحدث تنوعاً في معنى اللفظة غير قائم على الاشتراك و ليس مجرد تغير سياقي لها [أي اللفظة].

تمثل الوجوه "درجة من الاستقلالية العالية" مثل معاني لفظة قائمة على الاشتراك. وتتجسد استقلالية الوجوه النسبية عبر أربع خصائص. أولاً أن كل وجه ينبغي أن يستقبل تمثلاً طرازياً مستقلاً (D A.Cruse, 1996.94) ومن ثمة فإن وجهي الكتاب يحتملان طرازين مختلفين: "المجلدات" الطرارية و النصوص الطرارية.

ثانية للخصائص تتمثل في كون كل وجه يمكن أن تكون له علاقاته الدلالية الخاصة (Cruse, 1996-94) فتكون القصيدة نوعاً من النصوص لا من المجلدات



ويكون العنصر نوعاً من المُجَلَّدات لا من النصوص. أمّا الخاصية الثالثة فتتمثل في التوكيد (نفسه، ذاته، عينه) عندما يتبع الشيء المؤكّد، يمكن أن ينطبق على أيّ وجه من الوجوه، كما يبيّن ذلك التّقليل بين المثالين 7/أ- و 7/ب-:

7/أ- لا أهتمّ بالطباعة و التفسير، بل الكتاب نفسه هو الذي يعنيني.

7/ب- لا يهتمّ مضمون الكتاب، بل يعنيني الكتاب نفسه.

والجملة 7/أ- يحيل فيها المركّب للتوكيدي على المضمون لما الجملة 7/ب- هيحيل فيها المركّب للتوكيدي على الشكل و المادّة الخارجية.

أمّا الخاصية الأخيرة فتتمثل في أنّ كل وجه بوسعُه أن يتصرّف بشكل مستقلّ (D.A.Cruse, 1996: 94) بحيث يمكن أن يتولّد الغموض في بعض الحالات، مثال ذلك التأويل للمزدوج للمركّب الاسميّ النعنيّ كتاب جديد:

8/كتاب جديد=(i)[مجلّد] جديد

(ii)[نصّ] جديد

هذه الخاصيات الأربع تضع للوجه إلى جانب المشترك اللفظي. و ما يميّز للوجه عن المشترك هي "وحدة المفهوم العامّ في الوجه" (D.A.Cruse, 1996:94). و يمكن استخراج خمس سمات لهذه الوحدة: فالمفهوم العامّ يمثّل أولاً صورة (gestalt) واحدة، لكن وعي المتكلّم العاديّ غير متطابق، فهو يعلم أنّ كلمة (plateau) في الفرنسية تدلّ على طبق الأكل و على مكان للتصوير و على الهضبة... و لكنّه لا يُحيط علماً بالمفهوم العامّ للكلمة. ثانياً يحلّ المفهوم العامّ موقع المستوى القاعديّ في نطاق علم للدلالة الطرازويّ (E.Rosch, 1976) ولا تحتلّه للوجه معرولة. يُشير كلايبير إلى أنّه لم يفهم هذه الصّمة، ولا نحن! (المترجم). أمّا

السمة الثالثة فتتصل بالبعد الأفقي، إذ ينبغي أن يكون الطراز أي النمط الجيد لمقولة الكتاب ممثلاً وجهته [المجلد] و [النص] كليهما ولا يقتصر على أحدهما. فلا يقبل أن يكون لكل معنى من معاني اللفظة المنتمية إلى المشترك طراز خاص به. ففي حين أننا نعهم أن الكتاب الطراز شيء محسوس و نص في آن واحد، فإننا نجد عددا من طُرُر (plateau) مساويا لمعاني (plateau).

والسمة الرابعة التي نذكرها كروز (D.A. Cruse, 1996-95) أنه توجد مبادئ (prédicats) يمكن أن تنطبق على المفهوم العام لا على الوجود:

9/ اشتريت كتابا أمس. (فأنا لم أشتري للنص وحده أو المجلد وحده)

لما السمة الخامسة فتتعلق بغياب التناقض بين الوجود. ففي حين أن التناقض يشتد بين الكلمات القائمة على المشترك، فإن مختلف الوجود الدلالية مثلها في ذلك مثل للوحدات المعجمية القائمة على الجساس لا تتعارض بل يمكن أن تترايط فيما بينها، دون أن تقع مفارقة:

10/ مُل هذا الكتاب، بيد أنه مُحلى بتصاويز و هو جيد التفسير.

أو أن يقع استخدام بالمعنى البلاغي: وهو أن يرد ضمير عائذ على كلمة من المشترك ذكرت قبل الضمير بمعنى ويُحول الضمير على معنى لها آخر، و مثال ذلك قول معاوية بن مالك [الواهر]:

إذا نزل السماء بأرض قوم \*\*\* رعيّناه و إن كانوا غضايا

فلفظة السماء تعني الخيث وتعني النبات أيضا بدلالة عود الضمير عليها. فأراد بالسماء المعنى الأول وهو المطر وبالضمير في قوله (رعيّناه) أراد النبات

الذي تسبب المطر في إنباته، و قد قصد الشاعر المعنيين في كلامه إذ لو قصره على واحد فقط لفسد الكلام وهجر<sup>1</sup>]

ههي مثال كلايبار 10/ استعمل الكتاب لفظا مذكورا بمعنى المحتوى و المضمون واستعمل صميرا متصلا في (بيد أنه) ومنفصلا في (وهو) بمعنى الشكل و الهيئة الخارجية. وهنا نلاحظ أن العلاقة بين معنيي الكتاب أو "وجهيه" بعبارة كلايبار نقلا عن كروز هي علاقة الجزء بالكل وهي تحالف علاقة المجاز المرسل المعهودة، إذ ليست العلاقة ثنائية بين حقيقة معدول عنها و مجاز معدول إليه، بل هي علاقة ثلاثية بين معنى طرزي جامع: الكتاب: شكلا ومحتوى ومعنيين جريئين: الكتاب محتوى: مُمل

الكتاب شكلا: مُحلى بتصاوير

+ جيد التفسير

ولعل طبيعة الصفة تجانس وجه المعنى: فلما كان الملل حدثا نفسيا، فقد اتجه السمت إلى الناحية المضمومية. وبما أن التحلية والتصاوير وجودة التفسير مما تلتمس بالحواس وتذكر بها، فقد اتجهت إلى الناحية الشكلية للمادية.

ومن ثمة أبقى المثال على وجهي المعنى متولزيين متعايشين لا نحتاج إلى طي أحدهما لنصل إلى الآخر كما هو الحال في الكناية أو المجاز المرسل عادة، ولعل هذا ما جعل كلايبار يتحدث عن مجاز مرسل مُتمج (métonymie intégrée) (G.Kleiber, 1990, 1991, 1994, 1999) تميزا له عن المجاز المرسل ذلك الوجه البلاغي المعهود.

---

<sup>1</sup> عبد الواحد حسن الشيع، 1999، ص. 169.

والعلاقة بين المجاز المرسل والحقيقة هي علاقة لانتقال دلالي من نسق إلى نسق آخر، أما في المجاز المرسل الممنج فيوجد محافظة على نسق واحد تتم فيه "قسمة" الدلالة بشكل متوازن:

11/ قرأت الكتاب.

12/ قرأت الكتاب الذي كانت طباعته فاحرة.

فإذا اعتبرنا أن المثال 11 يحتوي مجازاً مرسلًا، أمكن لنا اعتبار أن المتكلم يقصد أنه قرأ جزءاً من الكتاب وذكر للكتاب مجازاً، لكن يحق للمعتري أن يقول ما الدليل على جوار الانتقال من الحقيقة إلى المجاز وما القرينة على ذلك، و لم لا يكون مقصد القائل الحقيقة؟

هنا نعتبر أن الحقيقة أرجح و لكن احتمال إرادة المجاز ليس مئغى إلعاء تامًا، فأنعدلم قريبة للمجاز لا ينفي إمكانية المجاز ولكنه يجعله بعيداً.

فإذا سلمنا جدلاً أن القول 11 يقوم على المجاز المرسل الذي علاقته إطلاق اسم الكل على الجزء<sup>1</sup>، فيكون المعنى أن المتكلم قرأ بعض أجزاء الكتاب ويكون تحليل القول 12 في مقارنة مع القول 11 كما يلي:

ق11

المنكور	المقصود
للكتاب	جزء من الكتاب
الكتاب	محتوى جزء من الكتاب

<sup>1</sup> الرركشي: 1988، ج2، ص279.

المذكور	المقصود
الكتاب	كلّ الكتاب
الكتاب	شكل الكتاب

فالمثال 12 لا يتأسس على مجاز مرسل من نوع إطلاق الكلّ و قصد الجراء، لأنّ التحصيل واقع لا في محتوى المقروء بل في شكله و يبدو أنّه من العسير اعتبار المثال 12 ضرباً من "التجوّز عن المجاز بالمجاز"<sup>1</sup> وهو أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فتتجاوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما<sup>2</sup> ويصرب الزركشي مثالا هو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ (البقرة: 235)، فإنّه مجاز عن مجاز فإنّ الوطاء تُجوّز عنه بالسّر، لأنّه لا يقع غالبا إلّا في السّرّ و تُجوّز بالسّرّ عن العقد، لأنّه مُسبّب عنه، فالصحيح للمجاز الأول الملازمة و الثاني السببية والمعنى: "لا تواعدوهم عقد نكاح"<sup>3</sup>. وقد رجّح الطبري أنّ لفظة السّرّ في الآية يُراد بها الزنا، وما قاله ابن عباس لأظهر ذلك بأنّ يصرّح لها برغبته للرواج بها<sup>4</sup>. و الملاحظ أنّ تفسير (سرّاً) في آية البقرة بالوطء كما عند الطبري أو بالتصريح بالرغبة في الرواج كما عند ابن عباس أو بعقد النكاح كما عند الزركشي، كلّ هذه الوجوه لا تستند إلى معنى معجمي لكلمة (سرّاً) كما أنّها تهمل البنية التركيبية للجملة، فقد تحمل لفظة (سرّاً) على الحالية أو على المفعول له، فصلا عن إهمال ذيل الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فهذا

<sup>1</sup> الزركشي: 1988، ج2، ص311.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> الزركشي: 1988، ج2، ص311-312.

<sup>4</sup> الطبري: مختصر تفسير الطبري، مج1، ص75، الهامش.

الاستثناء، يستترك على النهي و يُقَيِّده. وقد ذهب مُجاهد إلى أن "المرء هو قول الرجل للمرأة: "لا تفوتيني بنفسك فإنني ناكحك" و هذا لا يحل<sup>1</sup>.

ومثلما أن دلالة (سراً) عند المفسرين لم تطابق دلالتها اللغوية، فإنه لا يجوز لنا أن ندّعي لها دلالة اصطلاحية، ولكن يبقى الأمر اتّساعاً يقبل تأويلات عديدة تتراوح فيما بينها وفق مدى استجابة كل واحد منها للمقصد الأسنى وهو التعفّف للمحصوص عليه شرعاً و عرفاً، و وفق مدى مراعاة التأويل للمعطيين التركيبى والدلالى للآية.

ولا تقتصر ظاهرة المشترك على ما سبق ذكره، بل تتسع لتشمل الكيانات و المنشآت ولا تقف عند حدود الحقل الدلالى للأشكال المكتوبة (الأسماء و الضمائر...) فكلمات مثل بنك ومدرسة ومستشفى... يتمّ تنشيط بعض الوجوه فيها مثل [البناية] و [المؤسسة] و [الموظفون]<sup>2</sup>:

13/ احترق البنك الموجود في الشارع للرئيسي ليلة البارحة. [البناية]

14/ كان البنك بي حفيّاً. [الموظفون]

15/ تأسس البنك سنة 1920. [المؤسسة]

ويسرى بوستيفسكي (J.Pustejovsky, 1995.92)، مُحَقِّقاً، أن هذه الطواهر توجد في عدد من المقابلات المعهودة:

أ/ المحتوي/ المحتوى

ب/ السبب/ المسبب

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، مج 1، ص 75.

<sup>2</sup> يذكر كرور حالة الأم التي تفتح على قراءة باعتماد الوجه [لوالدة] و قراءة أخرى باعتماد الوجه [المرئية]: (i) هد ريتكي، لكن ليلى هي أُمّي الحقيقية [لوالدة].  
(ii) ليلى ولنتقي، لكن هذا هي أُمّي الحقيقية [المرئية].

ج/ المحل/ الحال

د/ الشيء/ ما يؤول إليه

هـ/ اللارم/ المألوم

و/ الكل/ الجزء

وهذه من علاقات المجاز المرسل المعهودة في البلاغة الكلاسيكية، كما لا يحفى.

إن مقترح نظرية الوجود يتجاوز إطار تحليل الأمثلة المتخذة في نقطة الانطلاق، إلى المصادرة على صيغة جديدة لدراسة تعبد المعنى وعلى وجود مفهوم عام حيث تلوح طرافتها في استقلالية الوجود والمعنى الواحد وهي العمة للموحدة للكل المفهومسي في الوقت ذاته. فإذا تحققنا أنها مؤسسة، فإن مشهد علم الدلالة المعجمي سيتغير بشكل واضح كما ستتغير طريقة معالجة بعض التوزيعات التأويلية أيضا. وخصوصا أن الجزء الدلالي سيتدخل في بعض المجالات كالانزلاق أو الانتقال المرجعي إذ أصبح جاريا منذ سبرغ (G Nunberg, 1978) أمر إرجاع للعود "التأويلي" إلى مبادئ تداولية عامة لا إلى بنى دلالية. فضلا عن تدخل البعد العرفاني بما أن الوجود مقفمة "بشكل دائم في المعجم للذهني" (كروز، 1996، ص 95)<sup>1</sup>. فالوجود تشكل أجزاء مستقلة نسبيا عن المفهوم الذي تعقده المفردة المعجمية، باعتبار أن الدلالات - وهي إحدى المبادئ الأساسية في علم الدلالة العرفاني -

---

<sup>1</sup> يشير كسرور في مقفمة مقاله (D A. Cruse, 1996: 93) إلى لئماته إلى تيار اللسانيين العرفانيين مثل لاكوف (Lakoff) ولانغكير (R. W. Langacker) وفيلمور (C Fillmore). إن ما يجمع اللسانيين العرفانيين على الرغم من اختلافات الرأي للمفمة هو اعتبار للوقات من الحقل اللساني بوصفها انعكاسات للوقات عرفانية وبوصف بنى المعرفة العامة ومساراتها نعلل تعلولا طبيعيا.

كـيانات ذهنية. فمن المفيد أن نتبين عن كـتب كيف تقـم هذه "الفـصيلة" الجديدة من الكـيانات الدلالية ذاتها.

### ★ بعض الصعوبات

بيّن كلايبار أن معايير تحديد الوجوه بالنسبة إلى الوحدات المعجمية ليست صالحة في كل الأحوال، إذ أن إضافة توكيد للوحدة المعجمية، قد يوقع في اللغو:

16/ لا أهتم بالطباعة أو التفسير، بل الرواية نفسها هي التي تهمني.

17/؟ لا أهتم بالمحتوى/بالقصة، بل للرواية نفسها هي التي تهمني.

فالسمة الرابعة للاستقلال لا توجد مع رواية بما أن كلاً من الوجهين [المجلّد] و [النص] لا يشغل بسهولة. فمن جهة لا تنطبق النعوت التي تتبع الوجه [مجلّد] للكتاب، على رواية:

18/أ- كتاب أحمر/ممزق/متسخ [مجلّد]

ب ؟رواية حمراء/ممزقة /متسحة [مجلّد]

ومن جهة أخرى، وهذا أمر حاسم، لا يوجد غموض بالنسبة إلى تأويل 8/:

8/ كتاب جديد= (i) [مجلّد] جديد

(ii) [نص] جديد

ولكن لا يتوفر على قراءة مزدوجة في المثال 19/:

19/ رواية جديدة= (i) ؟[مجلّد] جديد

(ii) [نص] جديد



ولا تبدو السمتان الأوليان "للاستقلالية" مفيدتين هما الأخريان و لكن لأسباب مختلفة. يمكن الاحتفاظ بالسمة الأولى بالنسبة إلى رواية مُسبقاً، من جهة كوننا يمكن أن نقتر في الوقت ذاته صورةً طرازيةً لشكل الرواية (كتاب شيء ذو غلاف مُعنون و عليه اسم المؤلف والناشر وإشارة تحت العنوان تبين أنها رواية) و طرازاً لوجه [النص] (بمعنى ما تمثله الرواية للطرازية لنا). و نلاحظ مع ذلك أن طراز الوجه [مجلد] ليس واضحاً بقدر وصوح وجه [النص] وأنه ليس بمجرد كتابة كلمة رواية تحت العنوان، يفصل طراز [المجلد] عن سائر طُرُز الكتب [المجلدات]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كتاب ، وليس بنيتها وجود طرازين يوافقان كل وجه من وجوه الكتاب ، كما يطن ذلك كروز. والوضعية هي نقيض وضعية الرواية . إن طراز السوجه [نص] غير مُقنع تمام الإقناع بالنسبة إلى كتاب في حين أن طراز السوجه [مجلد] واضح. مما يعني أننا لا يمكن أن نمحّض الثقة في المعيار الأول للتعرف على الوجوه. وقد يدل ذلك أيضاً على أنه من الأفضل - من رواية نظر عرفانية الحديث عن طراز واحد للكتاب كما للرواية ومن ثمة الذهاب إلى عكس التفريق الطرازي للمعهوم المتصل بهذين المفردتين.

أما السمة الثانية، وهي التي تقم الصلات الدلالية للخاصة التي يمكن لكل وجه دلالي أن يعقدها، فليست دقيقة لسبب آخر بعيد عن المفردة المعجمية رواية أو كتاب. ولا تتعلق هذه الحاصية مباشرة بكتاب أو برواية، بل هي تتعلق بالوحدات المعجمية نص و مجلد أو جزء. فإذا كانت القصيدة مثلاً، متضمنة (hyponyme) في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [نص] وليست متضمنة في اللفظ الذي يُستعمل في تسمية الوجه [مجلد]، فإن ذلك لا يدل في شيء على وجود الوجوه الدلالية واستقلالها بالنسبة إلى المعهوم المتصل بكتاب أو برواية، ولكن للقصيدة تسجل ببساطة إفادة علاقة التضمن (inclusion) (متضمن hyperonyme ومتضمن hyponyme) أو عدم إفادتهما:

20/أ- القصيدة نص.

ب-؟ القصيدة جزء/مجلد.

والنتيجة أن رواية لا تمثل مفهوما عاما يتركب من وجهين مستقلين نسبيا هما [المجلد] و [النص]. و الحاصل أن بعض الأمثلة تبين قصور مفهوم الوجوه الدلالية عن تبين ضروب "الانزلاق المرجعي" كما في المثالين:

21/أ- إنها رواية تقع في 300 صفحة [المجلد]

ب- إنها رواية ضخمة ذات تصاوير كثيرة ملونة [المجلد]

ج- لقد سمرت روايتين لحنا مينة لمس [المجلد]

22/أ- إنها رواية كثيفة عسيرة على الفهم [النص]

ب- كتب زيد رواية [النص]

ج تحكي هذه الرواية قصة الطوارق [النص]

ويمكن أن نركن إلى مهرب يتمثل في الإقرار بتوليد الخطاب للوجوه. وقد ميز كرور (1996:95) بين الوجوه "المضبوطة أي تلك الممنّعة" بشكل مستمر في المعجم الذهني و الوجوه التي تنفجر إلى أي تمثيل دائم ولكنها نتاج مسار توليدي يفرره سياق مخصوص، وقد جاء هذا التمييز لتجاوز الصعوبة التي تشكلها الوحدات المعجمية التي لا تستجيب لمعايير تبين الوجوه ولكنها تمثل - مع ذلك - تنوعا خطابيا للوجوه. فالرواية لا تحمل سوى وجه واحد هو [النص] ولكن يمكنها أن تستعمل للدلالة على شيء مادي، في استعمالات مثل 21/ وذلك لأن "الوجه المادي تولّد من أجل تلك الغاية تحت تأثير السياق" (كرور، 1996:96). وهذه الإصافة لا تنقد الأشياء إلا في الظاهر، فالأمر يتعلق بحل من أجل غاية معينة ولا

يسمح بتجنب الاستنتاج المذكور أعلاه. فإذا استطعنا تفسير تأويل مرجعي للوجه بكونه إعراراً سياقياً، فلا شيء يمنع من التفكير أن كل تأويلات الوجه يمكن تفسيرها على ذلك النحو. دون أن تكون لنا حاجة إذن إلى المصادرة على نوع جديد من الكيانات الدلالية.

### \* كم يوجد من وجه؟

ثمة حاجز آخر يعترض أطروحة الوجوه الدلالية: إذ ما هو عدد الوجوه المعيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية، وما درجة عموميتها؟ إن الأمثلة المعروضة أعلاه تُوحي إلى القارئ بأن عدد الوجوه المعيدة بالنسبة إلى مفردة معجمية يحدّد في اثنين أو ثلاثة وأنها يمكن أن تُصنّف إلى مقولات دلالية عامة جداً نحو: مجرد/محسوس/حي/بشري. فبالنسبة إلى كتاب، كما يلاحظ ذلك كروز، وجه [النصر] مجرد في حين أن وجه [المجلد] محسوس، أمّا بالنسبة إلى بنك فإن الوجه [البناية] محسوس، والوجه [الموظفون] بشري والوجه [المؤسسة] مجرد، أمّا بالنسبة إلى أم فإن الوجه [التي تلد] فهو حي/بيولوجي أمّا الوجه [المرضعة] فهو بشري/اجتماعي. إن هذا التحديد المزدوج لعدد الوجوه بالنسبة إلى المفردات وللسمّة الأنطولوجية العامة للمقولات التي تنتمي إليها، هو أمر ضروري لضمان وضعية صالحة للوجوه. فلو كانت الوجوه كثيرة جداً وذات سمّة دلالية أو مرجعية شديدة التسوّع، لفقدت وضعيتها كياناً دلالياً مخصوصاً، لتلتحق بصفّ المكونات الدلالية الأخرى. والسؤال الأساسي، هو إذن ما إذا كان مثل هذا التحديد مُعلّلاً أم لا.

إذا ما اتكنا على التتويجات المرجعية للخطابية، نبيّن لنا أن التحديد غير مُعلّل، لأننا متى تبنينا نظرة ذرّية للإحالة نحو ما فعله كايزر (D.Kayser, 1987)، فإننا نجد أن كلمة مثل كتاب لا تعطينا فقط تتويجات عامة مثل [نصر] مجرد/مجلد محسوس. إنها تعديّة للمراجع الممكنة يمكن أن يُحيل الكتاب عليها، كما تبيّنه الأمثلة التالية لكايزر (38.1987):

23/أ- ذهب زيد إلى الريف لكتابة كتاب.

ب- لقد أثر هذا الكتاب في الثوريين، ثورة 1789.

ج- مثل هذا الكتاب فشلا ذريعا للناشر.

إذ يُحِيلُ الكِتَابُ بالترتيب- على شيء (مخطوط، قرص، إلخ.) و على أفكار محتواة في هذا الكتاب و على تسويق الكتاب و الاتجار فيه. بعبارة أخرى، فإذا توخينا معيار إيراد الوجوه أي أن يتنوع التأويل بفعل تعبير المسند (prédicat) أو السياق (contexte)، فإنه لا توجد حدود لعدد الوجوه وللأصناف الدلالية للوجوه. والوضعية نفسها بجدها في قواعد التفريع في النحو التوليدي إذ يبدو عدد السمات محدودا في البداية و تحظى السمة العامة بمرنود وغير ولكننا نلاحظ عدم وجود حدود نقف عندها كما أن تحليل المفردات التوليقي يجلب سمات تتعدد شيئا فشيئا وتسبح نحو الخصوصية. فنحن لا نستطيع تفادي تكرار الوجوه متى قبلنا تكرار للمراجع. وبناءً عليه، فإن إفادتها تنوب في خضم هذه الوفرة (prolifération). والوجوه التي توضع درجة عموميتها جانبا، هي وجوه لا تتميز عن سمات دلالية أخرى هي أقل تجريدا من الوحدات المعجمية (les lexèmes).

ومع ذلك، فإننا نرى ما يمكن أن يجعلنا نتبين أن هذه السمات هي ذات وضع مخصوص يُعْلَلُ حديثنا عن الوجه الدلالي. إنها حاصية التعميم: لما كانت تلك السمات تنطبق على عدد كبير من المفردات المعجمية وكانت للمفردات المعجمية لا تمثل في العادة إلا سمة واحدة، فإن الاتجاه بنحو نحو إضفاء وضع دلالي مخصوص للسمات، مستقل من بعض الوجوه، متى وجدنا أنفسنا إزاء مفردة معجمية تقم سمات كثيرة. وهو اتجاه يقويه تأثير المسانيد التي لا تختار غالبا إلا إحدى تلك السمات، وهو ما تذكرنا به قواعد التفريع التي تقوم بالانتقاء.

وثمة أيضا خاصية للتعميم وكون المراجع تنقسم في العادة بحسب تلك الأصناف الأتولوجية التي تجعل الانتقال من "وجه" إلى آخر بالنسبة إلى مفردة واحدة معتبرا بوصفه تغيرا في المرجع. وهنا نشرع في النقطة النقدية الثالثة التي تتصل -هذه المرة- مباشرة بمعالجة تنوع تأويلي للمثالين 1 و 2، وليست هذه النقطة النقدية متوجهة إذن ضد الوجوه الدلالية إلا لأن هذه الوجوه تمثل الوسيلة التي اختارها كروز لوصف الطاهرة التأويلية بهمة و نشاط في المثالين 1 و 2. ورغم أن الحل الذي اقترحه كروز للمشكل الذي طرحه المثالان 1 و 2 هو حل دلالي، فإنه ينبئ مع ذلك أطروحة تعير للمرجع من 1 إلى 2. إن المكون الدلالي إنما يحول لنا تفسير كون المركب الاسمي المحتوي على الاسم كتاب يدل على الكتاب شيئا ما، في 1 ويدل على الكتاب شيئا مجردا في 2 وذلك بواسطة انحراف (biais) للوجوه. وإن تفسيره تصدق عليه -للهذه الأولى- النقاط النقدية التي توجهها بها إلى القائلين بتتويع للمرجع.

### \* نحو مخرج آخر

لن نعيد عرض الحجج المضادة التي أمكننا صياغتها ضد مثل هذه الأطروحة و لكن حسبا أن نبين انطلاقا من بعض المعطيات المنتسبة إلى كتاب و إلى رواية، قيم نُسجعا افتراضيا عن العجاز المرسل المدمج (métonymie intégrée) بتفسير أكثر كفاية من تفسير كروز و بوستيهسكي (J.Pustejovsky).

ولنذكر بداية بتحليلنا للأمثلة 1 و 2 و 21 و 22. إن موقفنا واضح: لا يوجد تغير في المرجع ولا عدم تماثل مرجعي (dissimulation) من 1 إلى 2 أو من 21 إلى 22. ففي كل مرة يحيل كتاب و رواية على نفس المقولة المرجعية. والحق أن المسند لا ينشط إلا منطقة (أنظر لانغاكير R.W.Langacker, 1984 & 1987، وأنظر أسفله الفصل السادس من هذا الكتاب) أي لا يفعل إلا جزءا من المرجع العام، بما يفسر الأثر التأويلي الذي سيلاحظه كل المعلقين، و لكنه لا يكفي لرحقة الإحالة.

ذلك أن المصادرة 24/ - هي النقطة الأساسية في افتراضنا وهي التي تتأمن عليها  
للتحليل القائلة بحصول تغير مرجعي. هي مصادرة خاطئة:

24/ إذا أُبرز مُسندٌ من أو سياقٌ مخصوصٌ جزءاً من كيارٍ من ، فإنّ ذلك  
الجزء يصبح المسند إليه الحقيقي، أي مرجع للعلاقة الإسنادية من ص. و بعبارة  
أخرى، فإنّ إثباتاً من ص لا يتعلّق بـس إلا إذا كان من كاملاً هو الذي يحدّد ص.  
إنّ المسند يمكن أن يكون صادقاً عن كيارٍ فرديّ أو عن مجموعة من الأفراد  
كما بيّنا ذلك مرّات عديدة- دون أن تُرْصِي كلّ أجزائه أو كلّ أعضائه ذلك للمسند  
بالضرورة. إنّ "جزءاً" من المرجع مفرداً أو جماعياً يسمح بإثبات المرجع كلّهِ (في  
عموميته) وفق شروط منعصل القول فيها في الحين، و ذلك بفضل ما أُسميَناه مبدأ  
المجاز المرسل المُتمج:

25/ بعض الخصائص التي تُسم بعض الجزاء، يمكن لها أن تُسم الكلّ.

إنّ ما يسمح بالمرور من الجزء إلى الكلّ، هو كون الخصائص المعنية  
بالأمر، تكون بشكل أو بآخر بارزة أو صالحة بالنسبة إلى الكلّ. و بعبارة أخرى،  
أنّ تنعكس الخصائص على المرجع المُتَبَيّن في عموميته و إنّ تكون هذه الأسباب  
التي تجعل المرجع العامّ هو للمختار بوصفه مسنداً إليه و ليس الجزء فحسب هو  
الذي يحدّد المسند بشكل أضيق أو أكثر مباشرة:

هكذا فإذا كان لنا المثالان:

26/ يرن زيد 100 كيلو غرام.

27/ زيد ذكيّ.

فلا حاجة لنا إلى تغيير المرجع مع تغيير المسند؛ وإن لم ينطبق إلا على وجه لزيد، فإن الجزء المعني و المسند الذي ينطبق عليه، يثبتون بارزتين بالنسبة إلى الفرد كله.

فالحل الذي نقترحه بخول لنا الحديث عن وجه و عن مفهوم عام في الوقت ذاته، و لكن تلك الوجوه لا يُنظر لها بوصفها مكونات دلالية مستقلة، تحدث تغييرات في المراجع إذا ما شُطت. إنها وجوه لمرجع مُعتبر بوصفه كَلِيَّة عامة، يمكن أن ينطبق عليها هذا المرجع لو ذلك دون أن يكون ثمة مع ذلك تفكيك (déconstruction) للمرجع (أو نقل مرجعي).

كما يتميّز الحل الذي نقترحه، بتفسير كون الرواية لا تقبل كل المسانيد "المادية" التي يقبلها الكتاب، وتحديدًا لم لا نجد إلى جانب:

28/ رواية ضخمة/ رواية سمكة/ رواية تقع في 300 صفحة/ رواية ذات تصاوير كثيرة.

لا نجد:

18/ب-؟ رواية حمراء/ ممزقة/ متسخة.

والسبب ليس قضية وجوه بشكل مباشر بل يتعلّق الأمر بارتفاع تراتبيّ و من ثمة فهي مسألة بُرُوز (saillance): رواية هي متضمّنة في كتاب، و تدقيقًا هي اسم يقع تحت اللفظ القاعديّ كتاب. بهذا للمعنى، توجد قيمة تمييزية أو تقابلية (فيارزبيكا, 1985, A. Wierzbicka) بالنسبة إلى سائر الأسماء التي تقع ضمن فئة كتاب. ويهتم نولكه (1994, 102 H.Nölke) بهذه القيمة تحت مسمّى تبيّير المعانم المحصورة (focalisation des sèmes spécifiques): "كلّما كان معنّم ما مخصوصا، كان أنزع إلى أن يكون مُبَارًا، ولا يحصل التبيّير في جميع الأحوال إلا للمعانم الأكثر

حصوصية<sup>1</sup>. فيالنسبة إلى رواية، لا يتعلّق الأمر بكتاب/شيء ماديّ مختلف<sup>1</sup>:  
فالتمييز يتمّ أولاً وقبل كلّ شيء على أساس نصّي، بشكل يجعلنا نشترط في المسند  
"الماديّ" المتعلّق برواية لكيّ يقبل وفقاً لمبدأ المجاز المرسل المدمج الذي اقترحه،  
نشترط فيه أن يكون صالحاً للكلّ أو أن يرتدّ إلى الكلّ، أي أن يطبق المسند على  
الجزء النصّي الخاصّ برواية.

وهذا يفهم بسهولة مع سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة و حتّى مع  
ذات تصاوير كثيرة، ذلك لأنّ تحديد حجم الكتاب - الشيء يبدو مقيداً بالنسبة إلى  
النصر أيضاً: فالتوسعات (expansions) سميكة، ضخمة، تقع في ثلاثمائة صفحة،  
توفّر لنا معلومات عن طول الحكاية المروية و حصور التصاوير الملونة مفيد أيضاً  
بالنسبة إلى النصر إذ يحدّد أن القراءة تتخلّلها (أو تُخلّيها) تصاوير و هذه التصاوير  
لها علاقة ما بالمحتوى. ولا حاجة مطلقاً إلى توليد وجوه [مجلّد] لهذا الغرض. وإذا  
لم ينطبق الأمر على حمراء، ومتسخة و ممزقة، فإنّ كون الغلاف أحمر أو كون  
الصفحات (أو حتّى الغلاف) متسخة أو ممزقة، فإنّ ذلك كلّ لا ينعكس على  
المحتوى المجرد، أي إنّّه لا ينعكس على النصّ.

---

<sup>1</sup> "لا توجد -كما كتبنا ذلك سنة 1990 (G.Kleiber, 1990:133)- سمات شكلية مشتركة بين  
أعضاء المقولة المتفرّعة عن مقولة الكتب وهي الروايات. [...] وليس للرواية سمات نموذجية  
مُركبة تميّزها عن سائر المقولات الفرعية للكتب: فالرواية تكون إصباراً (حرمة من  
الصحف) أو مغلفة بالورق المقوّى، كما تكون صغيرة الحجم أو كبيرة الحجم، إلخ. أمّا  
الشكل الخارجيّ الوحيد الذي يساعدنا على معرفة أنّها رواية، فهو ذكر كلمة رواية على  
الغلاف، ولكنّ ذلك ليس كافياً بالعمرة للتحقّق من كون الأثر رواية حقاً أم ليس كذلك".



## ★ استنتاج

ثمة عناصر أخرى ينبغي أخذ سمة المركب الاسمي المخصوصة أو عدم أحدها بعين الاعتبار وكذلك بنية (structuration) المفاهيم "الخاصة" (مثل مفاهيم كتاب ورواية التي يمكن أن نقرّبها إلى حدّ ما بمفاهيم سيارة)، وهي عناصر قد اقتصرنا على الإشارة إلى تعقّد تنظيمها، إلخ. ونقرّ بنينا أننا لم نقترح تعريفاً لكمل لكتاب ورواية، كما كان ينبغي علينا فعله<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Georges Kleiber: Problèmes de sémantique: la polysémie en questions, Presses Universitaires de Septentrion, 1999, p-p.87-101  
جورج كلايبر: مسائل في علم الدلالة: المشترك اللفظي موضع تساؤل، مطابع سبتنتريون الجامعية، 1999، ص ص 87-101

## دور في الاستعارة في التعدد الدلالي

لَمَّا كَانَ علم البيان شعبة من علم المعاني، لا تتفصل عنه<sup>1</sup> كما يقول السكاكي، فقد أردنا أن نوسّع النظر في بعض العلاقات الدلالية وهو ما توسّع فيه الدارسون توسعاً<sup>2</sup>. وسنحاول رصد العلاقات الدلالية القائمة على المشابهة، حسب التصنيف القديم، ولدى بعض المفكرين في المسألة من المُحدثين، مُراعين خصوصية اللغة العربية في توليد الاستعارات.

إن دراسة العلاقات الدلالية تعني للبحث عن المبادئ التي تفسّر لنا - على سبيل المثال - لماذا نفهم من اللمعة (أحضر) دلالة (اللون) أو نفهم منه دلالة (عدم النصبح)؟ قد نقول عن نقاحة<sup>1</sup>: إنها خضراء، ونحن نقصد أنها لم تتضج بعد، وقد نقول عن نقاحة<sup>2</sup>: إنها خضراء ونحن نعني فقط أن لونها أخضر، وقد نقول عن نقاحة<sup>3</sup>: إنها خضراء، ونحن نقصد في الوقت ذاته أنها خضراء اللون وغير باضجة. ولكن ماذا لو انطبق المعنى للمفهوم من القول الوارد في النقاحة<sup>3</sup> على واقع النقاحة<sup>1</sup> أو<sup>2</sup>؟ وهنا يجعلنا الاستعمال الواحد لنعت (خضراء) للمتعدد المعاني، بحاجة إلى ضوابط لتحقيق فهم أفضل للقول.

ولذلك، علينا - كما يرى بعض الدارسين - أن نضع شرطاً لإيقاف "نزيف" التعدد الدلالي للكلمة. وإذا كانت المسافة بين معنيين لكلمة واحدة أكبر من تلك

---

<sup>1</sup> أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، انظر . <http://www.alwarraq.com>

<sup>2</sup> انظر على سبيل المثال:

- Alda Mari, Polysémie, un article de Sémanticopédie, Dictionnaire de sémantique. Lakoff, G., Women, fire, and dangerous things, Chicago, The University of Chicago Press, 1987.
- Kleiber, G., Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Villeneuve, presses universitaires du Septentrion, 1999.
- Nunberg, G., Transfer of meaning, journal of semantics, 12, p109-132, 1995

المعاني المتوقعة من قبل هذه المبادئ، فإنه لا يمكننا تأكيد أن الأمر يتعلق بمعنى ينتمي إلى الكلمة المعينة

هنا تقوم الاستعارة والمجاز المرسل بدور مهم. فهما يُعتبران وسيلتين لحلق معان جديدة، من وجهة نظر توليد المعنى. ومن ناحية التحليل، إذا أمكن إعادة بناء علاقة استعارية أو مجازية بين معنيين، فإنّ هذين المعنيين سيُعتبران مُتَّصِلَيْن<sup>1</sup>.

طبعاً لن نهتمّ بنظريات الاستعارة والمجاز المرسل، في التقاليد البلاغية العربية والغربية، فهذا بحث يخرج عن نطاق العمل، وقد أنجزه كلياً أو جزئياً باحثون آخرون، ولكن ما سنعنى به هو النقاط ضروب العلاقات الدلالية التي تحقّق الاسترسال الدلالي بين المشترك الدلالي وبين ظواهر بيانية كالاستعارة والمجاز المرسل والكناية.

ويعتبر بول ريكور أن "الاشتراك الدلالي يمثل القاعدة التي تقوم على أساسها ظاهرة نقل المعنى المخصوصة لما ندعوه "استعارة"، إن الاستعارة هي أكثر من أن تكون وجهاً بيانياً، ثمة ما هو استعاريّ أساسي يقود عملية تكوين الحقل الدلالية<sup>2</sup>.

## 2. 1. الاستعارة عند فتنغشتين (wittgenstein):

كي نفهم نظرية فتنغشتين في ألعاب اللغة، علينا أن ننشئ أربع نقاط في وجهة نظره حول هذه النظرية:

---

<sup>1</sup> Alda Mari, Polyémie, un article de sémantique, dictionnaire de sémantique

<sup>2</sup> Paul Ricoeur, Mythe, l'interprétation philosophique, article in Encyclopaedia Universalis.

1- لتبني مفهوم الإبهام<sup>1</sup> (vague). يعود فتغنشتين إلى للنقاش الفلسفي اللساني حول مفهوم الإبهام الذي يربطه بعدم الإمكان النظري لتصوير معنى بوصفه مبدأ يفسر الاستعمالات. إذا كانت للمماثلات القائمة بين الاستعمالات وما هي عليه تلك المماثلات التي تضمن الفضاء المشترك للكلمة، تضمن الالتحام الفضاء المشترك، فإن مجموع الاستعمالات مفتوح. علينا أن نلاحظ أيضاً أنه في صلب هذه المجموعة من الخصائص المشتركة لا توجد بالضرورة حاصية واحدة تشمل جميع الاستعمالات. إن الخصائص المشتركة تشغل متناوبة دور أن تضمن إحداها الالتحام للكل.

2 الخاصية غير الإنسانية للمماثلات. يوجد لاختلاف آخر بين الحالة التي يمثل فيها معنى مجرد مبدأ الالتحام المقولات وتلك التي يكون مبدأ الالتحام فيها معطى عبر التشابهات بين المعاني. في الحالة الأولى، تتوفر التعليم المجردة على وظيفة إنسانية. وعلى العكس من ذلك فإن المماثلات لا يمكن أن تلاحظ إلا مرة واحدة عندما يتم الانتشار. ولا يمكننا أن نتوقع ما هي الانتشارات الممكنة للمقولة انطلاقاً من القيمة الدلالية لأعضائها. وهذا الأمر طبيعي للغاية في صلب فلسفة نقول بملاحظة الاستعمالات وترفض الإقرار بعلم لم يتم وضعها على محك التجربة.

3- إعادة النظر في مبدأ فريجه (Frege) لتحديد الإحالة عبر المعنى. من اليسر بمكان استنتاج أن فتغنشتين يعيد النظر في مبدأ فريجه القائم على للتطابق بين المعنى والمرجع. بداية، لأنه لا يوجد معنى وحيد يمكن أن نحدد مرجعه. للاستعمالات وجود مستقل عن قاعدة وحيدة وشاملة. ثم لأن مجموع أنماط

---

<sup>1</sup> أحدا تعريب (vague) بـ "إبهام" من تعريب الطبيب البكوش وصالح الماجري كتاب روبير مارتل "في سبيل منطق للمعنى"، ص 295.

الاستعمال مفتوح. إذا كان الإبهام هو الذي تحدّد المنوال، فإنّ كلّ حساب لإمكانات استعمال واحد، غير ناجع فوق ذلك.

4 قواعد محلّية. إنّ نهي وجود قاعدة عامّة مستقلّة عن الاستعمالات لا يعني أنّنا لا نستطيع تحديد قاعدة محلّية بالنسبة إلى كلّ قيمة، تكون صالحة للاستعمال المعنى. لقد كان فتغنشتين يعارض دائماً فكرة وجود لسان شخصي. ولنتذكّر مثال لعبة الشطرنج (فتغنشتين 1988). ثمة صيغ كثيرة لهذه اللعبة اخترعت عبر التاريخ. ولا يعني ذلك، مع ذلك، أنّها تنويعات للسّعبة ذاتها، لأنّه ببساطة: ما القواعد التي تحتكم لها لعبة الشطرنج للفرعية؟ ومع ذلك، فإنّ مختلف الصيغ تتوفّر على قواعد خاصّة تسمح، تحديداً، باللّعب.

## 2-2. الاستعارة عند لايفوف وجنسن:

تقوم الاستعارات بدور أساسي في بناء للواقعة الاجتماعية والثقافية والذهبية. ويمكن أن تُحلّل الاستعارة بوصفها نظاماً من التوافقات الجزئية (تساكلات) بين ميدان مصدر (المرجع) وميدان مستهدف (المُحال عليه)، مع الاحتفاظ للعام بالدلالة، وحسب لايفوف وجنسن، فإنّ هذه الأنساق شديدة البنية، ثابتة وكثيرة الدوران. وغالباً ما تُبَيِّنُ أنطولوجيات الميادين المصادر والميادين المستهدفة. يمكننا إذن أن نفكّر في الميدان المستهدف باستعمال المعارف والاستدلالات الخاصّة بالميدان المصدر.

إذا أخذنا على سبيل المثال التوافق للوقت مال فإنه يمكننا الحديث عن الوقت مثلاً نتحدث عن المال، مع قلب معنساغ للمعالي والاستدلالات. لنا نظام التوافقات التالي بالشكل الخطاطي التالي:

المال □ الوقت

هدف يستوجب المال □ هدف يستوجب الوقت

قيمة المال □ قيمة الوقت، إلخ.

ومن ثمة نفهم تماما عبارات من قبيل: ربح الوقت، اقتصد في الوقت، استغل الوقت، كم بقي لي من الوقت؟ والمثال الأخير يُبين أن الوقت منظوراً إليه بوصفه مالا، يمكن أن يمتدّ، أحيانا، إلى وقت منظور إليه بوصفه مصدرا مُجسّدا. هذا الاستعمال للميادين المجسّدة من أجل عمليات مجردة هو أحد مظاهر الدينامية الإبداعية للغة.

## 2.3. الاستعارة والمقولة:

كي يعيش الناس ويتواصلوا عليهم أن يُصنّفوا الأشياء وأن يضعوها في مقولات، أي أن يُمَقِّولُواها. هذه المقولات تشكلت انطلاقا من خبراتنا المادية المحسوسة. إنها تُبَنِّينُ الطريقة التي نُمَيِّزُ بها بين الكيانات. فالمقولة مهمة ذات جذور متجذّرة عميقا في تجاربنا المحسوسة الفردية والجماعية.

إنّ التوافقات الاستعارية ليست ثمرة الصدفة. يبيّن لايكوف وجنسن أن التفكير المجرّد يتأسس على الخبرة المحسوسة، المتصلة أساسا بالإدراك وبالجسد. إنّ اتسجام المقولات والتوافقات تضمّنه بنية للعالم المحسوس العقلية (المُصادرُ عليها أو الملاحظة)، المعبر عنها، على سبيل المثال، بقوانين العيزياء. هذه البنية يُصانَرُ في معظم الأحيان على كونها مستقلة عن خصوصيات الفكر البشري. والمقولات نفسها متراتبة؛ من المقولات القاعدية (للصاندة مباشرة عن الإدراك أو عن التجربة المباشرة، مثل الحركة) نحو المقولات المركّبة، الأكثر تجريدا.

من المهم أن نلاحظ أنّ الاستعارات المعهومية تسمح عموما بنفس أنواع التفكير المستخدمة في الميادين المستهدفة وذلك التي يمكن أن تتجرّ حول الميدان للمصدر. إنّ التوافق الذي يثيره قول من قبيل للحياة سَفَرٌ الذي يسم رؤية ما للحياة، يسمح بتطبيق صروب التفكير ذاتها المستعملة مع السفر. وبذلك نجد

استعمال مفردات من قبيل توجهات، انقطاع، عودة، وسائل نقل، إلخ. ويمكن أن يُعامل عدد من الأنماط الفرعية أو أجزاء الحياة بالطريقة ذاتها، من ذلك الحياة المهنية.

هذا الإجراء ليس نظامياً، إنه مرتبط بخصائص الشيء المستهدف الأنطولوجية، ولا يمكن تعيين تلك الخصائص بشكل فوري دائماً، ولكن الإنسان يتصرف بشكل ممتاز (بالطريقة ذاتها التي يتصرف فيها مع إعراب لغته انطلاقاً من عدد محدود من الأمثلة).

ولعله من المهم الإشارة إلى أن افتراض وجود دور أسلوبى للصبغة المجازية (figuration) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بافتراض ثانٍ للمقاربات التقليدية يتمثل في فكرة أن الإرجاء ظاهرة تداولية حصرية. من ذلك أن غرايس (Grice, 1975) يعالج الاستعارة بوصفها نوعاً من الاستلزام التخاطبي (conversational implicature) تنهض انطلاقاً من خرق قاعدة الكيف، وتعتمد حسب وجهة نظره، قراءة حرفية للأقوال الاستعارية، بشكل ثابت، تتعلق بها قيمة حقيقية (كاذبة<sup>1</sup>، في العادة) ويتمثل مُدحلاً نحو بعض الخطاطات الاستدلالية التي تولد قراءة مجازية ثانوية. ويتمثل الافتراض في أن الإرجاء غير ثابت بطريقة أو بأخرى مع الاصطلاحية (conventionalization)، لذلك بإمكاننا أن نقول إن كلمة ما لها معانٍ معجمية متميزة، فقط متى احتجبت أو نسيت بشكل أو بآخر الروابط التي كانت تسمح بها استعمالها المتعددة.

وهذا ما يقود الناس إلى وصف الاشتراك الدلالي بالألفاظ تعاقبية وإلى الحديث عن معانٍ مجازية تمت معجمتها بوصفها استعارات "ميتة" أو "مجمدة".

---

<sup>1</sup> بالمعنى المنطقي، لا بالمعنى الأخلاقي للعبارة.

## 4-2. تصنيف الاستعارات:

نُمة ثلاثة أصناف من الاستعارات: الاستعارات الاصطلاحية والاستعارات الصور والاستعارات الأجنبية.

الاستعارات للصور تربط بين صورة واحدة وأخرى. يتمثل المبدأ في إسناد خصائص مفهوم إلى خصائص مفهوم آخر (بحو القامة والشكل واللون). فعندما نتحدث، في الفرنسية عن (taille de guêpe)<sup>1</sup> [قوام ممشوق] بالنسبة إلى امرأة، فإننا نربط بين هذا الصورة وصورة القوام اللين للزنبور. وبحو ذلك نتحدث عن غصن السبان<sup>2</sup> في العربية. أمّا الاستعارات الأجنبية فتسمح بإقامة علاقة بين بنية مخصوصة يسهل ضبطها وبنية أجنبية.

هذه الاستعارات تعتمد على قدرتنا على الاستدلال على الأجنبي انطلاقاً من المخصوص. وتلك حالة تأويل الأمثال، على سبيل المثال، نحو الصحو بعد المطر، أو اللعب بالبار. أخيراً، تبقى بعض الوضعيات التشخيصية لبعض الكيانات، من

---

<sup>1</sup> الترجمة الحرفية لهذا التعبير الفرنسي: قوام زنبور، وهي لا تلائم السياق العربي؛ إذ نترجمها بقوام ممشوق، أو غصن البار، أو ما شاكله.

<sup>2</sup> كثيرة هي التشواهد على استعارة غصن البار للقد المياس؛ منها:

- أعانق غصن البار من غير قداما \*\*\* وأجني جني الورد من وجنتها (أورده ابن حجة الحموي، حرّاة الأندلس، مرجع منكور، ج2، ص428)

وأبت وقد أخذ النقاب جمالها \*\*\* حركات غصن البار أن تنتقيا (أورده ابن أبي الدنيا، قسري الصريف، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، ط1، الرياض، أصواء السلف، 1997، ج2، ص150)

- رأيت الشمس تطلع في نقاب \*\*\* وغصن البار يرقل في وشاح (أورده المقرئ، نفع الطيب من غصن الأندلس للطبيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، 1968، ج3، ص279)



قبل ديانته تحرّم عليه ذلك. هذه الأخيرة، تقع على التّخوم بين الاستعارة والمجاز المرسل

## 4-2. الاستعارة والمشارك:

غالباً ما تُعالج الاستعارة في البلاغة بوصفها صورة أو كلمة أو مجازاً. إنها صورة تقوم على التشابه (وهو ما يوافق لسانيا استبدالاً على محور الجريديّ، محاور الثمانيات عند ياكوبسن (Jakobson, 1963)) تكون الكلمة فيه هي الحامل. وتبعاً للبلاغة الكلاسيكية، توسّل هريك مو (Groupe  $\mu$ ) في كتاب (البلاغة العامة، 1970) بمفهوم العدول (écart) لشرح هذا الوجه البلاغيّ. وهو عدول بالنسبة إلى الدرجة الصّفر (التي تُعرّف بكونها ما يستجيب لتوقّع المتقبّل) وتمّ حلّ مشكل المعنى الذي الذي يثيره الحدث الاستعاريّ من جانب التكوّن للسميّ: العدول يعني تعديلاً في توليفات السميات. وهذا الإجراء (الذي اعتمده علم الدلالة البنيويّ) يسمح قطعاً بإعادة بناء بعض التعمّيات التوليفية للمتقبّل، ولكنه لا يهتم بدوافع اختيار المتكلّم عبارة ما تُدرك استعارياً. يتعلّق الأمر بتمشّ تحليليّ خالص، مجرد فعّال في إطار المعجميّة، بيد أنّه لا يأخذ بعين الاعتبار العمل القولّي الذي تتجزئه الاستعارة.

إنّ علم الدلالة البنيويّ، وبشكل أعمّ لسانيات اللسان، بمعالجتهما المادّة اللسانية بوصفها مادّة مستقلّة، مقطوعة عن السياق التلّفظيّ والمقاميّ، إنّما يتكشف أنّها غير قادرة على الاهتمام بالتمشّي الاستعاريّ: فهذا الأخير يمتدّ في صلب ملفوظ لا يُعنى فقط بأن يدلّ، ولكن بأن يُخبر عن الواقع. وهذا يفسّر كون التكوّن السيميّ يتحوّل عند معظم علماء الدلالة إلى فتح للنظام الموسيريّ على الجانب الواقع خارج اللغة (l'extralinguistique)؛ إذ يعتمد علماء الدلالة هؤلاء على مدّ التمشّي البنيويّ، خصوصاً عبر أخذ المكوّن الموسوعيّ في عين الاعتبار.

إنَّ علم حركة الأفعال (praxématique)، الذي يُعنى بآليات إنتاج المعاني، يربط الصلة بين الحدث اللساني الاستعاري والحدث الواقع خارج اللغة، ويهتم بأشكالة (problématisation) الصلة المؤسسة بين طريقة مقولة أحداث العالم الواقعي وبين التمثيلات المكوَّنة.

يجب أن يُنظر إلى الاستعارات بوصفها مُشابهات (similitudes) تجريبية عامة (و العبارة للايكوف وجنسن، 1980 / 1985<sup>1</sup>)، للمُشابهة ليست سابقة للمسار الاستعاري، ولكنها مُبتَكِرة من قبل الاستعارة: إنَّ الدلالات الثابتة بشكل بديائي تُخفي المتكلم، وتجاربه، وقدرته على التخيل، وصلته بالعالم، وكل ما تذكره الاستعارة بدقة، لأنها تتخرط في فهم للعالم يصل بين الفعاليات (praxis)<sup>2</sup> المختلفة. فنور الاستعارة، من ثمة، هو للتعبير عن إدراك الترابطات بين مختلف مجالات التجربة. وبهذا فإنَّ المسار الاستعاري هو بناء معرفي شديد الاتصال بالحوارية (dialogisme)، وخصوصيته تكمن في كونه مُتصمناً من قبل صراع اسمي يُدركه المشتركون في النقط.

والحضور البناء للحوارية هي الإسماء (nomination) حضور نموذجي في الإسماء المُدرك بوصفه استعاريًا. ويظهر للمسار الاستعاري بذلك صلة حوارية (على شاكلة افتراق dissensus) يُعنى بها المتكلم في علاقته مع بتعبيرات المتكلمين الآخرين، هذه الصلة الحوارية ليست سوى تمثيل للصلات الفعلية المُختلفة نفسها:

<sup>1</sup> Lakoff et Johnson (1980/1985), Les métaphores dans la vie quotidienne, Paris, éds de Mmuit, 254pages.

<sup>2</sup> اشتقاقاً يعني البراكسيس (praxis) الفعل أو الفعالية. وفي موسوعة لالاند الفلسفية لن بعض الهيكلين وفي مقدمتهم ماركس يُنيطون بالفعالية دوراً كبيراً، وذلك بقدر ما يكون العمل الجماعي التقني الاقتصادي الاجتماعي هو الأساس والحكم في الفكر النظري، الإيديولوجيا. ويؤول تعارض الفعالية والفكرية (الإيديولوجيا) عند البعض منهم، إلى أن يكون هو التعارض بين العلم والتقنية وبين الفلسفة. انظر لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، الملحق، مج2، ص1127.

المتكلم، في كلامه، يصل بين فعالية اجتماعية معرسة في الثقافة (culturalisé) وبين فعالية شخصية، ذاتية، ويمكن أن يثبت اعتراك بين العاليتين كلتيهما<sup>1</sup>.

وإذا أردنا أن نقارب المسألة من زلوية لسانية محضة، ألفينا الاستعارات شديدة التواتر والحصور في اللغة المستعملة، وقد يحدث أن نجد الاستعارة في الاستعمال الأصلي. نفع بذلك على الحدود بين الاستعارة (= استعمال مشتق) والمشارك (= استعمال جديد، أو استعمال بلغ استقلالاً كافياً ليكون منفك الارتباط عن مصدره الأصلي). في هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن تتطور الاستعارة بشكل مستقل وأن تتحصل على خصائص إضافية. وهذه هي الحال على سبيل المثال مع عبارة طالب لامع، حيث يقع التركيز، فصلاً عن الصفات الخارجية للمُسندة للامع، على أسباب اللامع، أي قدراته الذهنية للفائقة. ويمكن أن يُعتبر للذات لامع في هذا السياق الإبتدائي معنى كاملاً، مطوراً انطلاقاً من استعارة. وبالعكس، فإن استعمالاً استعارياً مألوفاً في الماضي، يصبح باطلاً وملغى وداً لتنظام ضعيف. وقد يصبح في هذه الحالة شكلاً متكسراً أو شبه متكسراً، يمكن تأويله بمعزل عن الاستعارة.

على مستوى بناء الاستعارات، نميز بين الاستعارات الأولى، ذات المستوى للمتكلمي، المكتسبة سريعاً، والاستعارات للمُعقّدة المركبة انطلاقاً من استعارات أول كثيرة. بذلك يمكننا أن نقوم بتوليف: الأهداف بوصفها اتجاهات والأعمال بوصفها تنقلات كي نتحصل على استعارة السّفر: بلوغ هدف بوصفه سفراً.

وهذه بعض الأمثلة الإضاحية، شديدة التواتر، للتواضعات الاستعارية:

- استعارات الاتجاه: الأحسن يكون إلى الأعلى أو إلى الأمام، والسليبي يكون إلى الأسفل أو إلى الخلف (تراجعت النتائج، أنا أغرق في الديون).

---

<sup>1</sup> C.Détré, La métaphore, in Termes et concepts pour l'analyse du discours: une approche praxématique (C.Détré, P. Siblot et B. Verine, éditeurs), 2001, Champion, 413 pages.

- استعارات في الميدان النفسي: يُنظر إلى المُهم بوصفه ضخماً، ويُنظر إلى الحميمية أو التماثل بوصفها تجاوزاً (صديق قريب)، والتعاطف يُنظر إليه بوصفه حرارة (صديق حميم).

- استعارات عامة: يُنظر إلى تنظيم بوصفه بنية مائية، وإلى الحالات بوصفها أماكن، وإلى التغير بوصفه حركة، ويُنظر إلى المعرفة بوصفها رؤية أو سماعاً (أسمع جيداً ما تقول)، إلخ.

#### 2-4-1. الاستعارات تتأسس على عدد كبير من المقولات الإعرابية:

نقف على استعارات حول معظم أقسام الكلام. يمكنها أن تكون نعوتاً: أفكار فضفاضة، بطرية صُلابة أو أسماء: أسس النظرية، أو فعلاً: الأسعار ترتفع، المجتمعات تتقدم، أو حروفاً أيضاً: في الإعلامية.

في بعض هذه الحالات، نستوقفنا الخاصية المشتركة العالية لبعض النعوت (مثل النعت جيد) وحروف المعاني. وبعبارة أخرى، هل علينا أن نصادر على عدد كبير من الاستعارات المكوّنة انطلاقاً من نواة فرعية، أم هل نحن أمام تعدد يكاد يكون لا نهائياً، في بعض الحالات، من المعاني/ الاستعمالات، المرتبطة عدد الاقتصاء بعناصر متقاسمة، مثل السيمات (sèmes)؟

#### 2-4-2. بعض عناصر المَؤَلَة

اهتمت أعمال لسانية كثيرة بالاستعارة، وكذلك الأمر في العلوم المعرفية، وعلم اللسانيات العصبية والأنثروبولوجيا. ولما تنمّج هذه الأبحاث في الأطر الشكلية لللسانيات، إلى حدّ اليوم. وتعالج الاستعارات عموماً عبر الانحراف عن قواعد الإلزام النمطيّ (coercion de type): عندما لا يكون لموضوع لسانيّ ما نمط مُنتظر من قبل المكونات التي تحيط به أو تُمَقُولُه فرعياً، فإن الاستراتيجية

للمُتَوَحِّاة تقوم على محاولة اشتقاق نمط جديد من نمطه. لذلك توصف قواعد تغيير النمط لكل حالة حالة ( مع مُصَابِرَتنا على قدر ما من التعميم)، وهو تغيير تحكمه التحديدات المُجرأة على الألفاظ الفرعية المُعمَّولة<sup>1</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن الاستعارة تدخل في نطاق المشترك، ولا سيما الاستعارات التي تصبح عبارات متكلمة بعد تعجيمها. ويمكن أن يكون المشترك، عبر الاستعارة، أسلوبيا، ومن ثمة يكون طرفيا، وهو ما يعني أننا لا نجد في المعجم مدخلا يوافقه. ويمكن أن يشطه تماثل أو قطع للمدلولات. ويمكنه أن يكون منمجا في اللسان. غالبا في شكل عبارات متكلمة يمكن معالجتها معجميا. ويمكن للمشارك أن يكون نفعيا يستلصقا معجميا، وهاهنا يكون اندماجه في اللسان أكبر لأنه يمر في الاستعمال دون أن ينقطع إليه تقريبا<sup>2</sup>.

### 3- الاستعارة والمشارك الدلالي عند بعض المفسرين:

يمكن النظر في بعض الاستعارات كما أوردها بعض المفسرين، للنظر في الناحية المتعلقة بالتحويل الاستعاري ودوره في توجيه المعنى في سياق قواعد علم الدلالة الكلاسيكي التي تشتغل بشكل حتمي، ودون تنظير ميتالغوي صريح.

وكي يكون الكلام على الاستعارة والمشارك عند المفسرين كلاما دقيقا، نعرض لمثال يوضح المقصود. فمن المعروف أن تفسير القرآن لا يضطلع به إلا من شهد له بإجادة علوم العربية، ومن هذا الباب نرى من المفيد النظر في التفسير لمعرفة بعض الطواهر اللغوية الدلالية والبلاغية. يورد ابن كثير في تفسيره الآية: { فَأَبُوا أَنْ يُصَيِّقُوا فَوْجًا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ }<sup>3</sup> "لَنْ" إسناد الإرادة ههنا

<sup>1</sup> Véronique Moriceau et Patrick Saint-Dizier, Métaphore, article in Sémantiquepédie.

<sup>2</sup> Aude Demange-Paillet, De la polysémie: ambivalence, dialogisme et polysémie discursive, Université Montpellier, 2005, p.40.

<sup>3</sup> سورة الكهف، الآية 77

إلى الجدار على سبيل الاستعارة، فإن الإرادة في المحتثات بمعنى الميل. والانقضاء هو: السقوط<sup>1</sup>. ونقل الألويسي في تفسيره، وهو المعنى بتحليل الظواهر البلاغية في القرآن تحليلاً مستوعباً<sup>2</sup>، الآية نفسها: " والمراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل، ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكنية وتخيلية، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم ومن ذلك قوله: [من الوافر]

يريد الرمح صدر أبي براء \*\*\* ويعدل عن دماء بني عقيل<sup>3</sup>

وتكثر في كلام الألويسي عبارات تدلّ على احتمال السياق الواحد والآية الواحدة التوجيه نحو الاستعارة أو نحو المجاز المرسل، في غير موضع. وهو ما يجعلنا نراجع المسئلة القائمة على جعل الاستعارة والمجاز المرسل قائمتين منفصلتين من العلاقات المجازية، لا يمكن أن تجتمعا في تأويل القول الواحد.

وجاء في تفسير الرازي، ما يأتي: "قرأيا في القرية حائطاً مائلاً، فإن قيل: كيف يجوز وصف الجدار بالإرادة مع أن الإرادة من صفات الأحياء؟ قلنا: هذا اللفظ ورد على سبيل الاستعارة، وله نظائر في الشعر قال:

<sup>1</sup> ابن كثير، أبو العدا إسماعيل (ت770هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سلمي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999، ج5، ص184

<sup>2</sup> لاحظنا أن استعمال لفظ "الاستعارة" في روح المعاني أغرر من استعمالها في كتب سائر المصريين، وهذه قريبة - إن صحّت - تدلّ على فضل عناية لدى الألويسي بالناحية البلاغية في التفسير

<sup>3</sup> الألويسي، شهاب الدين محمود (ت1270هـ/1854م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت)، ج6، ص16.

يريد الرمح صدر أبي براء \*\*\* ويرغب عن نماء بني عقيل  
وأنشد للفراء :

إن دهرأ يلف شملي بجعل \*\*\* لزمان بهم بالإحسان  
وقال الراعي:

في مهمة طقت به هاماتها \*\*\* فلق الفؤوس إذا أردن نصولا<sup>1</sup>

فالمفسرون يجمعون على اعتبار للفعل (يريد) المسند في آية سورة الكهف  
(77) إلى (الجدار) مستعاراً، وأولوا المعنى بـ:

- الميل

- قُرب السقوط

وكذلك فعل علماء الأصول، فهذا ابن حرم يقول: "ومنه قوله تعالى: (جدارا  
يريد أن ينقض) فقد علمنا بضرورة العقل أن الجدار لا صمير له، والإرادة لا  
تكون إلا بضمير الحي - هذه هي الإرادة المعهودة التي لا يقع اسم إرادة في اللفظة  
على سواها - فلما وجدنا الله تعالى، وقد لوقع هذه للصفة على الجدار الذي ليس فيه  
ما يوجب هذه التسمية، علمنا يقيناً أن الله عز وجل قد نقل لسم الإرادة في هذا  
المكان إلى ميلان الحائط، فسمى الميل إرادة، وقد فُتّمنا أن الله تعالى يُسمي ما شاء  
بما شاء، إلا أن ذلك لا يوجب نقل الحقائق التي رتب تعالى في عالمه عن مراتبها،  
ولا نقل ذلك الاسم في غير المكان الذي نقله فيه الخالق عز وجل، ولولا الضرورة  
التي ذكرنا ما استجزنا أن نحكم على اسم بأنه منقول عن مُسمّاه أصلاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الرازي، فخر الدين (ت606هـ)، مفتاح الغيب، انظر الموقع <http://www.altafsir.com>

<sup>2</sup> ابن حرم، الحافظ أبو محمد علي (ت456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق لجنة من  
العلماء، بيروت، دار الجيل، ط2، 1987، مج1، ح4، ص439.

والملاحظ أن المعاجم تستعيد للتفسير نفسه، فقد جاء في لسان العرب "وقوله عز وجل" فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقص فأقامه" أي أقامه الحَصِرُ وقال يريد الإرادة إنما تكون من الحيوان، والجدار لا يريد إرادة حقيقية، لأنَّ تَهْيُؤَهُ للسقوط قد ظهر كما تظهر أفعال المریدين، فوصف الجدار بالإرادة إذ كانت الصورتان واحدة، ومثل هذا كثير في اللغة والشعر<sup>1</sup>.

والملاحظ أن نمط التفسير الذي اعتمده ابن منظور يقوم على استدلال يعتمد المسير والتقسيم، فقد انطلق من مقدمات:

- الإرادة إنما تكون من الحيوان
- نسب القرآن الإرادة للجدار
- القرآن لا ينطق عن الهوى
- الإرادة في الآية ليست بالمعنى الحقيقي للإرادة

ليصل إلى نتائج:

- الإرادة في الآية بمعنى التهيؤ للسقوط
- علّة إطلاق لفظ الإرادة على حالة تهيؤ الجدار للسقوط في الآية، هي تشابه صورة ذلك مع صورة أفعال المریدين إرادة حقيقية.

والملاحظ أن المقدمة الثالثة (القرآن لا ينطق عن الهوى) مُصممة ولكنها مستنتجة من السياق التداولي الذي ينتمي إليه صاحب لسان العرب.

فالنص القرآني سمح لا بتوليد استعارة جديدة واشتقاقها من استعمال / معنى غير سابق، ولكنه سمح بمزيد إحكام تنظيم هذا المعنى الذي يوجد له نظائر في

---

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر/و/د).



الشعر، وتدلّ الشواهد التي استدلّ بها المفسرون واللغويون (وهي في معظمها متكررة) على جريان هذا المعنى في الاستعمال العربي.

وبدون الخوض في أبعاد عقائدية تتعلق بتجويز إطلاق لفظ الإرادة على الجمادات، وما يستتبع ذلك من استدعاء لنظرية أفعال العباد، وقصية الجبر والاختيار، فإنّه من الجدير بالذكر إشارة بعض المفسرين إلى لفيف من العلماء يعارضون القول بجواز الاستعارة في القرآن، بل يرفضون وقوع المجاز فيه، مدّعين أن المجاز صديد الحقيقة، إذن هو كذب ولا يجوز مثل ذلك في القرآن...

غير أن قوانين التأويل الدقيقة والاستجداء بعلوم اللغة وعلوم القرآن والمنطق والأصول، قد حالت دون الوقوع في تعصّبات منكرة، يعود كثير منها إلى تحكيم نظرة ليدولوجية لا تفسّر النصّ بقدر ما تسعى إلى توظيفه لخدمة الأهداف الفكرية وجعله في صفّها تعصّيدا لجانبها واستقواءً به على مقالات الحصوم<sup>1</sup>.

ويمكن النظر في الآية ذاتها باعتماد منحى تركيبى خالص، يعتمد مقولة الأفعال المساعدة التي يجدها في اللغة العربية متمثلة في أفعال الشروع والمقاربة، كما يجدها في كثير من اللغات الأخرى. يمكن القول إنّ (يريد أن ينقص) أنّ الإرادة جهة الشروع، فهو فعل مساعد جهيّ يدلّ على القرب للرمانيّ لوقوع الحدث من الناحية الإيمولوجية. ومن ثمّ نستفيد من الإشارة إلى الإرادة في بعض التفسيرات القائلة بأنّ يريد يعي (قرب) الجدار أو (تهيؤ) للسقوط، ولعلّ من أوضح تلك التفسيرات ما ورد في التحرير والتوير، يقول الشيخ محمد الطاهر بن

---

<sup>1</sup> قد يعمد القائلون بالاختيار في أفعال العباد إلى هذا الفعل المعتمد إلى الجدار، ليقولوا: إذا كان القرآن يُثبت للجدار إرادة، فمن باب أولى أن يكون للإنسان إرادة، ولكن هذا الدليل قد ينطرق إليه الاحتمال، وهو أن يُحمل لفظ الإرادة في الآية على معنى حال تهيؤ الجدار للسقوط، ومن ثمّ فقد يسقط الاستدلال على هذا الوجه.

عاشور ومعنى { يُريدُ أن ينقض } أشرف على الانقضا، أي السقوط ، أي يكاد يسقط<sup>1</sup>.

ومن ثم تكون للعل (يريد) دلالة أنطولوجية معزولة عن مقولات الفاعل النحوي (الجدار)، وبهذا التحليل لا نحتاج إلى جعل الآية قائمة على الاستعارة. ذلك لأن القول بالاستعارة يعني الإقرار بتناقض بين خصائص فاعل (يريد) [= العاقلية، الحيوانية]، كما ينبغي أن تكون في الأصل، وبين الاستعمال في الآية حيث ورد فاعل (يريد) [= العاقلية، - للحيوانية].

أمّا إذا قلنا إن يريد فعل مساعد، فقد جعلناه أقرب إلى العنصر المبني لا يستلّق بالفاعل بل بالفعل الأساسي وهو هنا في سياق الآية (ينقض)، وهو فعل منسجم مقولياً مع الفاعل (الجدار). وبهذه الطريقة يدع الاعتراض الذي يقول به نفاة المجاز والاستعارة<sup>2</sup>، وينطرح الحرج الذي جعل المفسرين يبحثون عن نظائر لهذا الاستعمال القرآني في أشعار العرب، وإن كان بعض المفسرين يرى أن لا

---

<sup>1</sup> ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير ، ج16، ص8. وإن كان ابن عاشور يعتمد كذلك تأويل الفعل استعاريًا، على غرار معظم المصنّين، قائلًا: "فجرت عن إشرافه على الانقضا، بإرادة الانقضا على طريقة الاستعارة المصروفة للتعبية بتشبيه قرب انقضا، بإرادة من يحلّ فعل شيء، فهو يوشك أن يفعله حيث أراد، لأن الإرادة طلب النص حصول شيء وميل للقلب إليه". وفصل تفسير ابن عاشور أنه حافظ على دلالة للمقاربة أثناء تحليله الاستعارة.

<sup>2</sup> يعرض الأوسى تعسف هذا الفريق من النافين لوقوع المجاز في القرآن قائلًا: "وقل بعض أهل أصول الفقه عن أبي بكر محمد بن دلود الأصبهاني أنه ينكر وقوع المجاز في القرآن فيؤول الآية بأن الصمير هي يريد للحصر أو لموسى عليهما السلام وجوز أن يكون الفاعل لجدار وأن الله تعالى خلق فيه حياة وإرادة والكل تكلف وتعسف تغسل به بلاغة الكلام". روح المعاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج6، ص16.

حاجة للاسترسال في عرض الشواهد، فجريان هذا المعنى في الاستعمال أمر طاهر<sup>1</sup>.

#### 4- تأويل العلاقة بين المشترك والاستعارة:

ومكمن الاشتراك في هذا للضرب من الاستعارات، الذي نقف عليه في تأويل الآية 77 من سورة الكهف، يقوم على غرض الطرف عن بعض مقومات المسند إليه الذي يتعلّق به الفعل الاستعاري / المشترك. ففعل (يريد) يُسند إلى فاعل يتسم في العادة بالعقلية والحيوانية، فإذا بالاستعمال الاستعاري المخصوص يسند إلى فاعل يتسم بعدم العقلية وعدم الحيوانية. ومن ثمة، فإنّ الاشتراك يقوم على توسيع الاستعمال عبر إسقاط بعض الشروط الخاصة بالمسند إليه.

وهذا يجعلنا نعتبر أنّ التمييز بين المشترك والاستعارة، القائم على أنّ الدلالة الاشتراكية يجب أن تكون بالتساوي بين المعاني (أي أن تكون المعاني على نسق واحد حقيقية أو مجازية، أي لا تشتمل على نقل من أحد البابين إلى الآخر) على خلاف الدلالة الاستعارية القائمة، بل الناشئة عن نقل مجازي، إنما هو تمييز جوهري، لأنه يحفظ الحد الأدنى من التنظيم الدلالي والتصنيف المقولي، إذ يسهم في رسم الحدود بين الاستعارة والمشارك، بل بين البلاغة والدلالة، وإن ظلت تلك الحدود عرضة دائماً للاحتراق من هذا الجانب أو ذاك.

ولعلّ ممّا نستفيدة من تحليل هذا المثال (الآية 77 من سورة الكهف) الوقوف على رقة الحدود وحاشائها بين المجاز المرسل والاستعارة. على الرغم من أنّ معظم المفسرين، الذين عدنا إليهم، قد جنحوا إلى القول باستعارية الفعل، فإنّ منهم من أورد إمكانية تأويل الآية باعتماد المجاز المرسل، وهذا يدلّ على أنّ الحديثة

---

إد تمثّل بقول من قال: \* إن من له أنسى اطلاع على كلام العرب لا يحتاج إلى شاهد على هذا المطلب، الألوحي، روح المعاني، مرجع منكور، الصفحة نفسها.

لصارمة التي قد يتوهمها بعضهم في التعامل بين المجاز المرسل والاستعارة، هي بسورها تصبح محل نظر ومورد شك، لا سيما وأنّ للعتال المدروس لا يُبين عن تعارض بين التأويلين للمجازي والاستعاري، بل قد يؤخذ بكليهما، رغم ترجيح التأويل الاستعاري، ترجيحاً كمياً على الأقل، استناداً إلى كثرة تعاوُر المفسرين له.

والملاحظ أيضاً، حصول انسجام بين المعطيات التفسيرية والبلاغية والمُعجمية، في بصوص التراث التي اهتمت بهذه الآية، فكانّ الإجماع مُعقّد على منهجية واضحة المعالم توضح قانون التأويل وتحدّد مصارب الدلالة، بشكل يجعل الأقوال الشاذة والتأويلات البعيدة تنبذ عن هذه الشبكة التحليلية المعتمدة كما ينذ السهم عن القوس.



## طبيعة المشترك وحدوده<sup>1</sup>

ميشال فروي (Michèle Fruyt)

يسدل المشترك على تعدّد المعنى. ولكن ما المعنى؟ إنّ العجم (معنى) هو نفسه من المشترك. فهو ناجم من اللغة الجارية وتمّ إدخاله في اللسانيات، فلم حظه لفصل من حظ كلمات أخرى من قبيل: كلمة، جملة، علامة، وغيرها. وعلى الرغم من هذه الشكوك في معنى المعنى، فإننا سنحاول اختباريا فحص المشترك، لو ما اعتكنا على تسميته مشتركاً.

### 1- المشترك وضروب العجمات

متلما نميز في اللفاظ بين اللفاظ المعجمية واللفاظ النحوية، فإننا نفرق بين عجمات المعنى المعجمي وعجمات المعنى النحوي، وذلك على الرغم من غموض مثل هذا التفريق.

إن عجمات المعنى المعجمي لها منلول قابل للتقسيم إلى سيمات وهي تخضع للتحليل السيمي: وهذا حال معظم الأسماء والصفات وبعض الظروف والأفعال؛ أما منلول عجمات المعنى النحوي فيُوصف، على العكس من ذلك، باعتباره وظيفة تركيبية أو صرعية تركيبية: واصلات، روابط، مشيرات قبلية أو بعدية، إلخ. ولكن بعضاً منها يمتلك أيضاً سيمات، ولكن بشكل محدود، نحو حروف الجر وضمائر المتكلم والمخاطب، والتي تمتلك نواة دلالية خاصة، في حين أن تحديد المرجع لا يتم إلا بفضل معرفة شروط التلفظ أو السياق السابق. ثمة إذن عجمات أكثر أو أقل معجمية، أو أكثر أو أقل نحوية، تخضع للإنحاء

---

<sup>1</sup> Michel Fruyt: Nature et limites de la polysémie, chapitre in La polysémie ou empire du sens, ouvrage collectif sous la direction d'Olivier Soutet, Paris, 2005, p-p.23-50

(grammaticalisation). فعندما يتحول فعل جهمي مثل (licet) في اللاتينية (بمعنى "يمكن له كذا") إلى أداة ربط بمعنى (على الرغم من)، هي اللاتينية المتأخرة، فإننا نعتبر هذا التطور تعبيراً وظيفياً ولا نتحدث عن اشتراك دلالي، إلا في مرحلة ثانية، بالنسبة إلى التتويجات الدلالية، التي تظهر في صلب كل وظيفة من هاتين الوظيفتين.

لا يمكننا الحديث عن المشترك الدلالي بالنسبة إلى كل ضروب العجومات: إن الميدان الطرازي للمشارك يتصل بعجومات المعنى المعجمي، ومفهوم المشترك شديد التبعية لمفهوم "المدخل المعجمي"، وهو مفهوم معجمي ومعجمي، ليس بذي إعادة بالنسبة إلى المتكلم في نشاطاته اللسانية. إن التمييز بين المشترك الضيق أو "المنحصر" (حسب مصطلح روبر مارتن) والمماثلة (homonymie)، تمييز مفيد وإن كان دقيقاً. نقول عن كلمة (computer) الإنجليزية (1. الشخص الذي يحسب، 2. الآلة الحاسبة، 3. الحاسوب) والكلمة الفرنسية (blaireau) (1. حيوان الغرير، 2. فرشاة من وبر الغرير يستعملها الرسامون)، إنها من المشترك لأننا نرى في كل واحدة منهما عجماً وحيداً، وكل مفردة تمثل مدخلاً واحداً في المعجم على الرغم من تعدد الوحدات. المدخل المعجمي يتطابق هنا مع الوحدة المعجمية أو العجسم، ونحسم الأمر لصالح عجم واحد لأن الأمر يتعلق - كما وصّح ذلك مارتن - بتتويع دلالي منحصر، ومختلف القيم يمكن استنتاج بعضها من بعض، في تقاسل سهل إدراكه. وبعبارة أخرى، نقول إن السيممات (sémèmes) المختلفة في المشترك الضيق، تشترك في نواة سيمية واحدة. ونحفظ بإمكانية التأويل إلى تعدد في العجومات المتمثلة (homonymiques) في الحالات التي لا توفر لنا فيها القيم المرجعية التصريحية برابط واضح بين تلك العجومات، فلا تكون للسيممين نواة سيمية مشتركة، كما هو الحال بالنسبة إلى كلمتي (bank) الإنجليزيتين (1 bank (ضفة النهر) و (2 bank (المؤسسة البنكية).

## 2- معايير مداخل المعجم

لَمَّا كان المشترك مفهوما متصلا شديداً بالاتصال بصناعة المعاجم، فقد ظلّ خاضعاً لتأويل مؤلفي تلك المعاجم، حيث تقوم اختياراتهم في بعض الأحيان على معايير تاريخية قليلة الفائدة بالنسبة إلى المتكلم، بما أن تلك المعايير تنطلق من معطيات ميتا لغوية بعيدة عن متناول مستعمل لسان معيّن.

إنّ معجماً مثل (Petit Robert) على الرغم من كونه ليس معجماً تأثيلياً، يجعل لكلمة (balle) الفرنسية ثلاثة مداخل، والمعيار للمعتمد لتسويغ هذا التأويل المماتلي القاضي يجعلها في ثلاثة عجمات يبدو أنه يتمثل في تاريخ هذه الكلمات. حيث يجد المعجم لها ثلاثة أصول من ثلاثة ألس مختلفة فـ (balle 1) بمعنى كرة تعود إلى أصل إيطالي (palla). لَمَّا (balle 2) بمعنى كيس من البضائع فتعود إلى الفرنسية الكلاسيكية (balle). في حين أنّ (balle 3) بمعنى كيس من حبوب القمح فتعود إلى لسان بلاد العال (balu). وعلى الرغم من انتشار هذه الأصول، وفق سنة تاريخ الألسن، فإن بعض علماء الدلالة المعاصرين حاولوا إيجاد نواة دلالية مشتركة بين الوحدات الثلاث، كأن يكون سيم /الاستدارة/، بما أنّ الأشياء الثلاثة مستديرة.

أما نرعة تفضيل المظهر التاريخي فهي أوضح في المعاجم التأثيلية.

ثمة معايير أخرى مستعملة لتحديد مداخل المعجم:

1/ الجنس النحوي (مذكر/ مؤنث): مثال ذلك كلمة (voile) في الفرنسية: في حالة التكثير تدل على الحجاب، وهي حالة التأنيث تعني الشراع. ولكن هذا المعيار لا ينطبق على اللسان العربي، في جميع الأحيان فاختلاف الجنس بالنسبة إلى الكلمة (الاسم، تحديداً) ينقسم إلى صنفين: صنف يكون الاختلاف في الجنس تمييزاً بالنسبة إلى الدلالة وصنف آخر يكون اختلاف الجنس فيه غير تمييزي من حيث الدلالة.



فمن الصنف الأول ما يذكره بعض القدماء في قوله: "ومما يذكر ويؤنث والمعنى فيه مختلف: اليت مذكر فمؤنثه بمعنى العنق، والعلباء مؤنثة بمعنى العصب، الأصحى مؤنثة بمعنى النار، المسك مذكر مؤنثه بمعنى الريح، والريح مؤنثة فمذكرها بمعنى النشر، الحابوت مؤنثة فمذكرها بمعنى البيت، السماء مؤنثة فمذكرها بمعنى السقف، الشام مذكر فمؤنثه بمعنى البلدة، الطوي مذكر فمؤنثه بمعنى البئر، المال مذكر بمعنى الإبل والماشية، العين مؤنثة فمذكرها أعيان الرجل، النفس مؤنثة فمذكرها نفس الرجال"<sup>1</sup>. هذه القائمة من الأمثلة تبين لنا أن اختلاف الجنس يرافقه اختلاف في المعنى.

وأما للصنف الثاني فيتصف بكون انطباق التذكير والتأنيث على الكلمة الواحدة غير تمييزي، من حيث الدلالة. إذ يكثر في المعجم العربي أن تكون الكلمة ذاتها مذكرا ومؤنثا في الوقت نفسه: نحو الطريق والسبيل والبئر، ... مع إشارة المعاجم - في أحيان كثيرة - إلى غلبة استعمال على آخر: فيقال: هذه الكلمة مؤنثة وقد تذكر، أو هي مذكورة وقد تؤنث.

وبذلك نستنتج أن المعجم العربي يتوفر على مستويين من العلاقة بين مقولة الجنس والمحتوى الدلالي بالنسبة إلى العجميات التي تنطبق عليها مقولة التذكير والتأنيث في آن.

ولكن كيف نفسر وجود هذين الصربين من العلاقة بين مقولة الجنس والمحتوى الدلالي للعجميات؟ لم يوجد محافظة على المعنى نفسه في بعض الحالات ويوجد اختلاف في المعنى في بعض الحالات الأخرى؟

قد يكون من اليسير التوقف عن الإجابة بالحديث عن عدم وضوح جنس الاسم وإرجاع الأمر، أساسا، إلى اختلاف اللهجات واختلاف الروايات والسماع عن القبائل... وهذه الإجابة قد تكون كافية ولكنها ليست مقنعة تماما، وإن كانت مكرمة

<sup>1</sup> سعيد بن إبراهيم بن التستري للكاتب (ت361هـ)، المذكر والمؤنث

تراثيًا<sup>1</sup>؛ إذ قد يُطرح السؤال التالي: لم انتظمت بعض العجميات بعينها ضمن حالة اختلاف الجنس واتحاد المعنى، في حين وُضعت بعض العجميات الأخرى في خانة اختلاف الجنس واختلاف المعنى، في الوقت نفسه؟

هل توجد آلية معينة رشحت زمري العجميات لتكون كل واحدة منهما على الشاكلة التي هي عليها؟

وإذا كان الأصل هو المنكر وما زيدت فيه التاء أو الألف فلثانيته، في العموم، فإن حالات معينة يكون للفظ مذكرا لكنه يدل على مؤنث، وتكون له صيغة أخرى للتذكير. يقول ابن التستري الكاتب<sup>2</sup> ومن الأسماء ما يؤدي لفظ الذكر عن الأنثى: وهو العقرب والصبع والعنكبوت هذه الأسماء الأغلب عليها أنها لمؤنث، فإذا عبرت عن المنكر قلت عنكب وعقربان وضبعان<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى وجود استنباعات أنثروبولوجية وثقافية لهذا التصرف في مقولة الجنس، لا نتوقف عندهما لخروجها عن صلب اهتمامنا<sup>3</sup>.

2/ أقسام الكلام: حيث تكون صيغة للمعل وصيغة اسم الحدث (المصدر) صيغة موحدة في بعض اللغات، على نحو ما نجده في الإنجليزية: فـ (run) للفعل (جرى) يجب أن يكون له مدخل مختلف عن (run) الاسم (جرى)

---

<sup>1</sup> انظر قول ابن التستري: "إنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر؛ إذ كانا غير منقاسين، وإنما يعمل فيهما على الرواية، ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية".

<sup>2</sup> ابن التستري للكاتب، المذكر والمؤنث

<sup>3</sup> يشير حمص إلى ما ذكره رومان ياكوبسون "فحتى مقولة الجنس اللغوي (التذكير / التأنيث)، التي عنت غالبا مقولة صورية صرف، تلعب دورا كبيرا في المواقف الميثولوجية لعشيرة لغوية ما". انظر للمظاهر اللغوية للترجمة، ترجمة عبد المجيد الجعفة، مجلة فكر ونقد، العدد 10.

R.Jakobson, Essais de linguistique générale, chapitre 4, p-p. 78-86, Paris, Editions de Minuit, 1963

([http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n10\\_06/uhfa.ht](http://www.aljabriabed.net/fikrwanakd/n10_06/uhfa.ht))

3/ النمط الإعرابي (type flexionnel) ضمن القسم الواحد من أقسام الكلام، في الألسن التي لها حركات إعرابية معقدة ومتنوعة.

4/ بعض هياكل رسم العجومات، من تلك في الفرنسية: أن الاختلاف في رسم هذه الكلمات (cor, cors, corps)، (sceau, seau, saut, sot) إنما هي رغبة من المستعملين في إصغاء اختلاف على هذه الدوال المتشاكلة صوتيًا التي تكمن خلفها وحدات مرجعية كثيرة، وتوضع لها عجمات كثيرة.

ومن الملائم للمعاجم في النهاية أن تراعي - عند وضع المداخل - الوضعية المعجمية وأن تميز بين مقطع يعمل عجمًا بشكل كامل، وبين مقطع يبدو في الظاهر أنه متطابق معه، ولكنه يعمل بوصفه مكونًا للعجم فحسب، ضمن كلمة مركبة. هكذا إذا اهتمنا بالمعيار المعجمي الوظيفي، فإنه - في هذه الحالة - يجب أن يكون ثمة مدخل لـ (signe) ومدخل آخر لـ (faire signe)؛ إذ إنه من غير الملائم جعل (faire signe) ضمن مدخل (signe).

### 3- المشترك وأحادية المعنى

غالبًا ما يكون اختراع كلمة مركبة ناجمًا عن رغبة في الحصول على اسم أحادي الدلالة، بفضل تجميع العجمين، اللقائمين على الاشتراك كل على حدة. فالكلمة الفرنسية المركبة (la carte orange) الأحادية للدلالة (والتي تدل على الاشتراك في ركوب وسائل النقل العمومي في باريس وصولا إليها)، ف يحين أن (carte) و (orange)، كلمتان شديداً الاشتراك، كل على حدة.

الوحدة الأساسية بالنسبة إلى المتكلم أثناء نشاطه اللغوي منشأ وبنًا للأحوال تتمثل في الوحدة المرجعية، في معظم الأحيان، لأن القول يهدف، في الغالب الأعم إلى إستياج رسالة واضحة. إذ ينزع مستعملو اللسان، في بعض للوضعية، إلى

تجنب المشترك الدلالي عندما يبلورون قائمة مصطلحات ضرورة لبناء علم من العلوم.

#### 4- توسيع باب الاشتراك أو تقليصه

يختلف الاشتراك باختلاف الزمن، ويقع في نطاق التطور الدلالي. إن توسيع اشتراك عجم موجود من قبل، وسيلة جيدة للاختراع المعجمي. وتوجد حالة في منتهى الأهمية، ولكن يبدو أنها تهمل اللغات اللاتينية بالأساس تتمثل في اختفاء التطور الدلالي وراء ظاهرة الإكمال (supplétisme). كيف يمكن لعجميين مختلفين كلاهما قائم على الاشتراك، عموماً، ولكنهما يتوفران على نواة سيمية مشتركة، أن يتباعدة تباعداً يجعل أحدهما يقرص الآخر بعض صيغته؟

#### 5- حدود المشترك

لتدقيق حدود المشترك، نودّ الوقوف على هذه الترخوم. بعض الأفعال ذات استعمالات إنشائية عندما تُصرف مع ضمير المتكلم، نحو قولك:

- أَدشُّ هذه السفينة.

- أَقسِمُ أنْ ....

فهل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الأعمال اللغوية في المشترك لهذين العالين (أَدشُّ وأقسِمُ)؟ وأسماء الأفعال، كذلك، وهي عجمات لا نمطية تقع على هامش المعجم، مثل: اه واق، حيث يمكن التلفظ بهما بتغيّرات مختلفة، تُعدّ سمات مفيدة إذ تُعطي للرسالة دلالة مختلفة وللعجم وهو اسم الفعل معنى مختلفاً، يُحيل على مشاعر متنوعة: الإعجاب، الدهشة، الحزن، الألم، الاستكثار، إلخ.

هل يمكن أن نعدّ أسماء الأفعال هذه قائمة على الاشتراك الدلالي؟

## 6- المشترك و"المعنى الموازي"

سبق لعروى أن اقترحت في ملتقى سابق<sup>1</sup> (باريس IV، 1999، Michèle Fruyt) أن يتم أخذ وجود "معنى مواز" إلى جانب "المعنى الوظيفي" للعجومات بعين الاعتبار. والمعنى الموازي هو تأويل المتكلم للعجم والطريقة التي يقسمه بها إلى وحدات تكوينية دالة. ولقد بينت فروي أن ما نسميه "تمسخا مورفولوجيًا" (calque morphologique) هو في الغالب اختراع للمعنى الموازي، على نحو ما نجده في تسميات نبات أذن الفأر (myosotis) بالإنجليزية (forget me-not) وبالألمانية (vergiss-mein-nicht) المنسوخة عن الفرنسية القديمة (ne m'oubliez mie).

إذا كان للمعنى الموازي يضطلع بدور في الاختراع المعجمي، فإنه يبدو أنه لم يتم وضعه في الحساب في المشترك، عموماً، بما أن هذا الأخير يتعلق عادة بالمعنى الوظيفي للعجومات.

ولكن توجد حالات يكون للمعنى الموازي للعجم الذي ينجم عن تأويل المتكلم (أو إعادة تأويله) تأثير في المعنى الوظيفي للعجم نفسه، إذ عندما يوصاف المعنى الموازي إلى المعنى الوظيفي يوسع دائرة الاشتراك الدلالي بالنسبة إلى ذلك العجم.

## 7- المشترك موضع تساؤل: عمليات كثيرة للاختراع المعجمي

في صلب ما نعتبره عموماً عجماً واحداً قائماً على الاشتراك، علينا أن نقف أحياناً، في الواقع على عجمات كثيرة. وهذه هي حالة حصول عمليات كثيرة للاختراع المعجمي تقع للدال الواحد. فالدال الواحد يمكن أن يُعاد وضعه بشكل

---

<sup>1</sup> Michèle Fruyt, "Les deux types de motivation dans certaines langues indoeuropéennes (français, latin, ...)", lexique et cognition, éd. M. Fruyt et P. Valentin (colloque Paris IV, Ecole doctorale des Sciences du langage, 29 septembre- 1<sup>er</sup> octobre 1994), Paris, PUPS, coll. Colloquia Palatina, 1999, P. 51-70

مُتَنَالٍ فِي حَقِّ مُتَعَدِّدَةٍ، خُصُوصًا عِنْدَمَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِـ "كَلِمَةٍ مُمَكَّنَةٍ"، أَيْ قَابِلَةٍ لِلإِشْتِقَاقِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ (وَسَائِرِ الْأَلْسِنِ الإِشْتِقَاقِيَّةِ) أَوْ قَابِلَةٍ لِلإِصْطِقِاقِ، فِي الْأَلْسِنِ الإِصْطِقَاقِيَّةِ، فَيَتِمُّ اسْتِغْلَالُ مَا نَتَجَتْهُ الإِشْتِقَاقِيَّةُ فِي إِنتَاجِ مَعَارٍ مُخْتَلِفَةٍ تُسْتَعْمَلُ خِلَالَ قُرُونٍ مُتَبَاعِدَةٍ.

فَعَجَمُ سِيَارَةِ اسْتِعْمَالِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِثْلُ مَا يَزِيدُ عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ قُرْبًا بِمَعْنَى "الْمُسَافِرُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ"<sup>1</sup> وَبِمَعْنَى "الْقَافِلَةُ" وَ"لِلْقَوْمِ يَسِيرُونَ"<sup>2</sup> أَمَّا اسْتِعْمَالُنَا الْمَحْدَثُ لَهُ فَهِيَ "عَرَبِيَّةٌ أَلِيَّةٌ سَرِيعَةٌ تَسِيرُ بِالْبِنَزِيرِ وَدَحْوَةٍ وَتُسْتَعْمَلُ فِي الرُّكُوبِ أَوْ لِلنَّقْلِ"<sup>3</sup>.

## 8- المَشْتَرَكُ وَالْقِيَمَةُ الْمَرْجِعِيَّةُ

لَنَا أَنْ نَظُنَّ أحيانًا أَنَّ اشْتِرَاكَ عَجَمٍ هُوَ نَتَاجُ تَعْيِيرٍ فِي الْمَفْهَمَةِ مُرْتَبِطٌ بِتَطَوُّرِ الْعُلُومِ. فَقَدْ كَتَبَ بِيير لِيرَا (Pierre Lérat)<sup>4</sup> عَنْ كَلِمَةِ baleine [حوت] الْفَرَنْسِيَّةِ "إِنْ مَعْنَاهَا تَغَيَّرَ مِنْذُ أَنْ تَوَقَّفَ الْعُلَمَاءُ عَنْ اعْتِبَارِهَا سَمَكَةً، بَلْ جَعَلُوهَا مِنْ الْكَلْبِيَّاتِ". كَيْفَ نَفْهَمُ كَلِمَةً مَعْنَى فِي هَذَا السِّبَاقِ؟ هَلْ تُعْنِي هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَنَّ كَلِمَةَ baleine أَصْبَحَتْ قَائِمَةً عَلَى الْإِشْتِرَاكِ الدَّلَالِيِّ؟ لِلْحَيَوَانِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَمْ يَتَغَيَّرْ؛ وَالْقِيَمَةُ الْمَرْجِعِيَّةُ إِنْ هِيَ هِيَ. إِنْ مَا تَغَيَّرَ هُوَ تَصْنِيفُ الْكَائِنِ الطَّبِيعِيِّ، فِي صُلْبِ عِلْمِ الْحَيَوَانِ: فِي الصَّلَاتِ الرَّابِطَةِ بَيْنَ اللُّغَةِ وَالْفِكْرِ، مَا تَغَيَّرَ هُوَ الْفِكْرُ بِوَسَائِلِ لِسَانِيَّةٍ قَارَّةٍ. هَلْ يُمْكِنُنَا لِلْقَوْلِ إِنَّ الْقِيَمَةَ الْمَرْجِعِيَّةَ قَارَّةٌ، وَلَكِنْ الْمَعْنَى بِوَصْفِهِ وَحْدَةً مَرَّ الْمَدْلُولُ تَغَيَّرَ، مِنْ حَيْثُ أَنَّ اللَّسَانِيَّ الْمَعَاوِرَ لَا يَقُومُ بِالتَّحْلِيلِ السِّمِّيِّ نَفْسَهُ،

<sup>1</sup> الطَّبْرِي، جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ آيِ الْقُرْآنِ، ج 11، ص 73

<sup>2</sup> إِنْ مَنظُورٌ، لِسَانُ الْعَرَبِ، بِيْرُوت، دَارُ صَالِحٍ، ج 4، ص 389.

<sup>3</sup> إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى وَغَيْرُهُ، الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، دَارُ الدَّعْوَةِ، ج 1، ص 467

<sup>4</sup> Pierre Lérat, Sémantique descriptive, Paris, Hachette, 1983

الذي كان سيقوم به اللساني السابق، فيما لو كان التحليل المسمي موجودا آنذاك، قبل التصنيف العصري.

عندما كتب بيير ليرا عن الكلمة للفرنسية atome [ذرة]: لقد تغيّر معناها منذ بدايات الفيزياء النووية، فإن الوصعية اللغوية تبدو أوضح بما أنه من المؤكد، في هذه الحالة أن الكيان المقصود بهذه التسمية قد تغيّر بفعل التقدم العلمي. إن كلمة atome لا تعني الشيء المعين (designatum) نفسه، عندما تستعمل في نصّ يصف فلسفة لوكراس (Lucrece) الأبيقورية القديمة ونصّ آخر في الفيزياء المعاصرة.

ونعلم على صعيد آخر أن أسماء الأعلام تتحو نحو التوفّر على قيمة مرجعية أحادية، ولكنها لا تصل إلى ذلك دائما، بما أن قرطاج هو اسم مدن كثيرة والاسم ريد يُطلق على عدد غير محدد من الأفراد، حتى وإن كان له مرجعية موحدة في بعض سياقات القول. ولكن هل يمكن القول إن الاسم زيد قائم على الاشتراك الدلالي؟ إنه من المتعذر تحليل زيد حسب مبادئ التحليل المسمي: إنه لا مدلول له، إنه يأخذ قيما مرجعية متعدّدة حسب ظروف القول، وثابتة حسب الاصطلاح والمواضعة.

وتسمح بعض الحالات بتسليط الضوء على إمكان التفريق وإيجاد مسافة بين مدلول العجم وقيمته المرجعية: نلاحظ وجود مدلول في غياب قيمة مرجعية دقيقة. من ذلك أن الاختلاف حاصل في تحديد كثير من مواقع الأماكن القديمة التي حُفظت لنا أسماؤها القديمة في النصوص القديمة، فهل ترشيش تطابق تونس؟

هذا يقع الإشكال في المطابقة بين وصف النصوص التاريخية للقديمة وبين الواقع الحالي. وبهذا المعنى هل نعتبر بعض أسماء الأماكن القديمة التي لا نعرف موقعها بدقة، بل نتردد في الحسم بذلك بين عدد من المواقع، هل نعتبرها أسماء قائمة على الاشتراك الدلالي؟ يبدو أنه من المحبذ أن نقول إن التعيين الملموس والمرجع الدقيق غير محدد.

وهذا الضرب من الظواهر يذكرنا في الواقع بقضية مهمة تتمثل في أن معنى الوحدة المعجمية أو اشتراكها يتبع المنس للمساوي الذي توجد فيه تلك الوحدة، حيث أخذها فيه بعين الاعتبار. فعجم Alésia في الفرنسية المعاصرة ليس هو نفسه عجم Alesia في نص قيصر باللغة اللاتينية، ولا هو الكلمة باللغة الغالية<sup>1</sup> التي تُكتب باللاتينية، وهو عجم إذ يدل على "العلو"، فيجب أن يكون اسم مكان معللاً هي اللغة الغالية.

## 9- مشترك الأقوال

لم نهتم إلى حد الآن سوى بمشترك الوحدات المعجمية، في حين أنه يوجد أقوال قائمة على الاشتراك الدلالي. فجملة من قبيل "لي واحدة كهذه" استشهد بها بيير ليرا (ص65) نلاحظ أن تحديد الحدث المقصود لا يمكن أن يتم سوى في وضعية أو سياق، يستوجب معرفة دقيقة بطروء القول. وفي الواقع، لا يكاد يوجد، في هذه الجملة، أيّ عجم لمعنى معجمي. هل يمكنك القول إذن إن هذا القول قائم على الاشتراك الدلالي؟ يبدو من المحبّذ أن نقول هنا أيضاً إنه توجد قيمة مرجعية غير محدّدة.

وبالمثل ليس من الملائم أن نعالج غموض بعض الأقوال المنفية التي قُيِّمت من قبل مُجمل الأقوال المثبتة للملائمة: فالقول المنفي: زيد غير سعيد

يمكن أن يوافق القولان المُثبتان:

زيد تعيس

أو زيد لا هو بالسعيد ولا هو بالتعيس

---

<sup>1</sup> اللغة الغالية (gaulois) هي إحدى اللغات السلتية (celtique) ضمن عائلة اللغات الهند أوروبية.



فيكون ذلك القول المبنى مشتركاً، على النحو الذي بينه روبير مارتان  
(Robert Martin, 1996, p.15)

التلطيف (litote) بدوره أسلوب غامض وقائم على الاشتراك الدلالي، حتى  
وإن أسهمت الظواهر فوق المقطعية وللتعظيم عموماً في كشف المعنى الذي يريد  
المتكلم إيلاجه بواسطة القول: فالمقطع:

ليس رديئاً

يمكن أن يدل بحسب الطريقة التي يتلفظ بها على "أنه جيد"، أو يمكن أن يدل  
على العكس من ذلك على "أنه متواضع، ولكنني لم أرَ أن أقول له ذلك بصريح  
العبارة".

وتطرح نظرية "الحجاج في اللغة" لأوزفالد ديكر و مشكلاً مخصوصاً من  
رأوية نظر المشترك بما أن هذا اللساني يضع المسورين الفرنسيين (un peu)  
و (peu) على طرفي نقيض، من حيث القيمة الحجاجية:  
فالجملـة الفرنسية:

Il a un peu progressé.

(لقد تقدّم بعض التقدّم)

نحو (لقد تقدّم il a progressé) و ((un peu) يُعتبر مُعدّلاً يدلّ على عدم  
الحصول ويقلّص الوضع ويعادل النفي على المستوى الحجاجي). هل تعدّ هذه  
الظواهر الملاحظة من المشترك؟

نظرية أوزفالد ديكر و تطبّق كذلك على عجمات المعنى المعجمي في إطار  
العلاقات بين الحجاج والمعجم: فكلّمة enfant [طفـل] في الفرنسية، يمكن أن تُفهم،  
حسب هذا اللساني، بوصفها عدم تحقّق لـ homme [رجـل] في القول:

Tu t'es comme un enfant.

(لقد تصرّفتَ وكأنّك طفلٌ)

(استعمال كلمة "enfant"<sup>1</sup> يوُلد قلباً للمعنى، ومثل القول:

Tu ne t'es pas conduit comme un homme.

(لم تتصرّف كرجُلٍ)

ولكن في سياقات أخرى، من ذلك عدد التقابل بين (enfant vs bébé) [طفل مقابل رضيع]، نحو قولك:

Ce n'est plus un bébé c'est un enfant.

(لم يَعدْ رضيعاً إنه طفل)

لا يكون لـ enfant الأثر نفسه كما هو الحال في المثال الأول.

---

<sup>1</sup> هذا مثال صرّبه ديكرود عدد مناقشته ميشال ديغرين (Michèle Defresne).



## معاني الرؤية

### دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية

#### 1- حد الرؤية:

أ - لغة:

إن الناظر في المعاجم اللغوية يقف في مدخل (رأى) على عدة معانٍ، منها  
معنيان كبيران هما الرؤية الحسية والرؤية القلبية، نضيف إليهما الرؤية المجازية:

- الرؤية الحسية:

\* رأى بمعنى نظر:

ورد في "لسان العرب" ما يلي: "الرؤية بالعَيْن تتعدى إلى مفعول واحد  
وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، يقال: رأى ريداً عالماً ورأى رلياً ورؤية وراءة  
مثل راعة وقال: ابن سيده الرؤية النظرُ بالعين والقلب"<sup>1</sup>.

وتشتق من (رأى) صيغ تدل على حسن المنظر، من قبيل ويقال امرأة لها  
رؤاء إذا كانت حسنة المرأة والمرأى كقولك للمنظرة والمنظر. [وعن] الجوهري  
للمرأة بالفتح على مفعلة، المنظر الحسن، يقال: امرأة حسنة المرأة والمرأى، وفلان  
حسن في مرأة العين، أي في النظر. وفي العتل: تخبر عن مجهوله مرأته، أي  
ظاهره يدل على باطنه. وفي حديث الرؤيا: فإذا رجل كربة المرأة أي قبيح المنظر.

---

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر، ء، ي)، ج 14، ص 291.

\* ملاحظة: سنعتمد هذا المعجم فقط بموجباً.

يقال: رجل حسنُ المَرَأَى والمرأة حسن هي مَرَأة العين، وهي مفعلة من الرؤية.  
والترتية حسنُ النِّهَاء وحسنُ المنظر، اسم لا مصدر. قال ابن مقبل:

أما الرواءُ ففينا حذُ ترتية \*\*\* مثل الجبال للتي بالجزع من إضم

وقوله عز وجل: "هم أحسنُ لُثاً ورثياً" (سورة مريم، الآية 74) قرئت  
(رثياً) بور (رغياً) وقرئت (رثياً). قال الفراء: للرثي المنظر.

\* رأى بمعنى ظهر:

وقال الأخفش: الرئي ما ظهر عليه مما رأيت. وقال الفراء: أهل المدينة  
يَقْرؤونها ريثاً بعير همر، قال: وهو وجه جيد من رأيت لأنه مع آيات لمن  
مهموزات الأواخر<sup>1</sup>.

ووزن تفاعل يفيد مع مادة (رأى) تكلف الرؤية: قال شمر قوله تراعتنا  
الهلل أي تكلفنا النظر إليه هل نراه أم لا<sup>2</sup>.

وكل مزيد من (رأى) يدل على معنى تتضمنه دلالة للوزن، من ذلك أن  
"استرأى الشيء: استدعى رؤيته، وأرأته إياه إراءة وإراءة المصدر. عن سيبويه  
قال: الهاء التعويض وتركها على أن لا تعوض وهم مما يعوضون بعد الحذف ولا  
يعوضون وراعت للرجل مראה ورياة لرأته أني على خلاف ما أبا عليه. وفي  
التنزيل: "بطراً ورثاء الناس" (سورة الأنفال، الآية 47) وفيه اللذين هم يرأون يعني  
المنافقين أي إذا صلى المؤمنون صلوا معهم يرأونهم أنهم على ما هم عليه، وفلان  
مراء وقوم مرأون والاسم للرأى يقال فعل ذلك رياءً وسُمعةً ونقول من الرأى  
يُسترأى فلان كما تقول يستحق ويُسْتَعْل عن أبي عمرو ويقال: رأى فلان الناس

<sup>1</sup> نفسه

<sup>2</sup> نفسه

يُرايهم مُرآةً وراياهم مُرآةً على القلب بمعنى وراعيته مُرآةً ورياءً قابلكه فرأيته  
وكذلك تَراعيته قال أبو ذؤيب:

أبى الله إلا أن يُقِينك بعنما \*\*\* تراعيتموني من قريبٍ وموئِقٍ

يقول: أقاد الله منك علانية ولم يقذ غيلة<sup>1</sup>.

وورن (تمفعّل) أيضاً من الأوران التي تستعمل مع مادة (ر، ء، ي)، فقد جاء  
في الحديث: " لا يَمْرَأُ أَحَنُكُمْ فِي الْمَاءِ لَا يَنْظُرُ وَجْهَهُ فِيهِ. وَزَنُّهُ يَتَمَعَّلُ مِنَ  
الرُّؤْيَةِ، كَمَا حَكَاهُ سَيِّبُوهُ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: تَمَعَّلَ مِنَ الْمَسْكَنَةِ"<sup>2</sup>.

ولوذن (تفاعّل) دلالات خاصة، إذ يقال: " تَرَأَى النُّخْلُ: ظَهَرَتْ أَلْوَنُ  
يُسْرِهِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَكُلُّهُ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ"<sup>3</sup>. إضافة إلى معنى المشاركة حيث  
"[...] يقال تَرَأَى الْقَوْمُ إِذَا رَأَى بَعْضُهُمْ بَعْضاً وَتَرَأَى لِي الشَّيْءُ أَيَّ ظَهَرَ حَتَّى  
رَأَيْتَهُ وَإِسْبَادَ التَّرَائِي إِلَى النَّارِ مِنْ جَارٍ مِنْ قَوْلِهِمْ دَارِي تَنْظُرُ إِلَى دَارِ فُلَانٍ أَيَّ  
تُقَابِلُهَا يَقُولُ نَارَاهُمَا مُحْتَلِقَتَانِ هَذِهِ تَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَهَذِهِ تَدْعُو إِلَى الشَّيْطَانِ فَكَيْفَ  
تَنْفَقَانِ"<sup>4</sup>.

ومن الاستعمالات المسكوكة في كلام العرب قولهم: "تورُ القوم منّا رِئاءً":  
أي مُنتَهسى البصر حيثُ نَراهم، وهم مبني مرأى [...] ومعناه هو مليّ بحيثُ رَأاهُ  
وَأَسْمَعُهُ. وهي تقدير العدد، يقال: "هُم رِئَاءُ أَيَّ أَلْفَ زُهَاءُ أَلْفَ فِيمَا تَرَى الْعَيْنُ".

نفسه.

<sup>2</sup> نفسه

<sup>3</sup> نفسه

<sup>4</sup> نفسه.

## \* أرأت بمعنى حملت:

ومن معاني الرؤية ظهور الحمل على الأنثى، فيقال: "أرأت الناقة والشاء من المعز والحصان، بتقدير أرعت، وهي مَرْءٍ ومُرْتِيَّةٌ: رؤي في ضرعها الحمل، واستبين وعظم ضرعها، وكذلك المرأة وجميع الخوامل إلا في الحافر والسبع. وأرأت العنز وزم حياؤها عن ابن الأعرابي وتبين تلك فيها"<sup>1</sup> ونقل ابن منظور عن "التهذيب": "أرأت للعنز حاصة ولا يقال للنعجة أرأت ولكن يقال أثقلت لأن حياؤها لا يظهر. وأرأى الرجل إذا اسودَّ ضرعُ شاته"<sup>2</sup>.

هكذا يستخلص من استعراض معاني الرؤية الحسية، أنها تفيد: النظر، الظهور، الحمل (للأنثى)، وهذه المعاني يمكن إجمالها في كونها تتعلق بإدراك عن طريق حاسة البصر لواقعة ما، ويمكن تمثيل هذه للمعاني وفق الترتيب التالي:

رأى: نظر: رأى زيد عمرا.

- تبادل النظر: تراءى القوم.

تكلف النظر: تراءينا الهلال.

قابل: راءيت فلانا.

تراءيتموه.

نظر إلى وجهه: تراءى فلان في الماء.

- ظهر: تراءى السجل. (ظهرت ألوان بصره)

أرأت الناقة. (رئي في ضرعها الحمل واستبين وعظم ضرعها)

---

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

فكانَ للسَّواة المعنوية الواحدة لفعل الرؤية، لم تمتنع الصيغ الفعلية والاستعمالات الاشتقاقية المختلفة من تنويع الدلالات، حتى تراوحت بين إدراك عام عبر البصر وبين إدراك مخصوص لحال معينة، والملاحظ أنَّ اختلاف المرئيات (أي معاديل الرؤية - من تقع للرؤية عليهم؛ من حيث الجنس والعدد) يسهم في تغيير المعنى إسهاماً أساسياً؛ فإذا كان مفعول الرؤية هو ذات الرائي، كان المقصود مشاهدة صورة الرائي على سطح يعكس الصورة (تمرأى)، أمّا إذا كان مفعول الرؤية أشخاصاً آخرين، فإنَّ دلالة الرؤية تصبح للنظر المتبادل (تراءى)، وأمّا إذا كان مفعول الرؤية أنثى فإنَّ دلالة الفعل تتجه لإبراز ظهور علامات الحمل عليها (أرأت)...

مع العلم أنَّ هذه الأفعال (تراءى - تمرأى - أرأت)، لازمة، غير أنَّ الفاعل بحويًا مفعول به دلاليًا.

#### - الرؤية القلبية:

يتعلَّق أمر الرؤية القلبية بحصول علم أو إدراك تجاه المرئي، وقد جاء في لسان العرب: "رأيت زيدا حليماً علمته وهو على المنك برؤية العين"<sup>1</sup>. ويستعرض ابن منظور عدداً من التأويلات التي تتصل بفعل الرؤية كما ورد في بعض آيات الذكر الحكيم، يقول: "وقوله عز وجل" "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ لَوْ تَوَّابُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ (من الآية 23 من سورة آل عمران / أو من الآية 44 من سورة النساء أو الآية 51 من سورة النساء أيضاً). قيل: معناه أَلَمْ تَعْلَمْ أَي أَلَمْ يَنْتَه عِلْمُكَ إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَعْنَاهُ اعْرِفَهُمْ يَعْنِي عِلْمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ عِلْمَ بُرْهَانٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ مَكْتُوبٌ عَنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِأَمْرِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَبِنَهْيِهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ. وقال بعضهم: (أَلَمْ تَرَ) أَلَمْ تُخَيِّرْ، وتَأْوِيلُهُ سُؤَالَ فِيهِ إِعْلَامٌ وَتَأْوِيلُهُ أَعْلَنَ قِصَّتَهُمْ. وقد

<sup>1</sup> نفسه.



تكرر في الحديث: لَمْ تَرَ إِلَى فلان وَلَمْ تَرَ إِلَى كذا، وهي كلمة تقولها العرب عند التَّعَجُّب من الشيء وعند تَقْيِيهِ المخاطب، كقوله تعالى: "لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ" (البقرة، 243) "لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ" (آل عمران، 23) أَي لَمْ تَعْجَبْ لِعِلْمِهِمْ، وَلَمْ يَنْتَه شَأْنُهُمْ إِلَيْكَ<sup>1</sup>.

ونجد من دلالات (رأى) القلبية، في لسان العرب، معنى: فَكَرَ، يقول ابن منظور: "وقوله في حديث عمر رضي الله عنه - وَذَكَرَ الْمُتَعَةِ - لَرَأَى امْرُؤٌ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَ أَنْ يَزِنْتَنِي، أَي فَكَّرَ وَتَأَنَّى [...] وهو لَفَتَلَ من رُؤْيَةِ الْقَلْبِ أو من الرُّأْيِ<sup>2</sup>.

ويمكن حصر المعاني التي تنفرع عن الرؤية القلبية في ما يلي:

رأى - عَلمَ / عَرَفَ

أَخْبَرَ

عَجِبَ

فَكَرَ / تَأَنَّى

وجميع هذه الأفعال متعنية سواء بنفسها أو بحرف جرّ (إلى).

- الرؤية المجازية:

جرت العادة أن يتمّ الاختصار في دراسة معاني (رأى)، على صنفين: الحسية والقلبية غير أن متابعة النظر في معاني هذا الفعل لوقفنا على ضرورة عدم التسليم بالوقوف عند هذين الصنفين فحسب، إذ نحس بوجود معانٍ أخرى، ليست حسية ولا قلبية ولكنها ولادة في استعمالات (رأى) على وجه المجاز.

<sup>1</sup> نفسه.

<sup>2</sup> نفسه.

ثمة معانٍ سياقية يحسر تجريدها تخليصها من مقام القول، هي هذه الشواهد القرآنية، فضلاً عن تعدد التأويل للمثال الواحد، مما يجعل للدلالات غزيرة متكاثرية بطراً إلى تعدد للقراءات وتتوَّع التأويلات؛ إذ يورد ابن منظور معاني ليست من قبيل الدلالة الحسية ولا الدلالة القلبية، بل هي دلالة مجازية. يقول: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: أنا بريء من كل مسلم مع مشرك قيل لم يا رسول الله؟ قال لا تراءى ناراهما. قال ابن الأثير: أي يلزم للمسلم ويجب عليه أن يبعد منزله عن منزل للمشرك ولا ينزل بالموضع الذي إذا أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر لنار المشرك إذا أوقدها في منزله ولكنه ينزل مع المسلمين في دارهم وإنما كره مجاورة المشركين لأنهم لا عهد لهم ولا أمان وحث المسلمين على الهجرة. وقال أبو عبيد: معنى الحديث أن المسلم لا يحل له أن يسكن بلاد المشركين فيكون معهم بقدر ما يرى كل واحد منهم نار صاحبه. والأصل في تراءى تراءى فحدث إحدى التاءين تخفيفاً ويقال تراءى فلاناً أي تلاقينا فرأيتنا ورأني. وقال أبو الهيثم في قوله لا تراءى ناراهما: أي لا يتسم المسلم بسمة المشرك ولا يتشبه به في هنيئه وشكله ولا يتخلق بأخلاقه، من قولك: ما نارٌ بعيرك؟ أي ما سمة بعيرك، وقولهم: داري ترى دار فلان أي تقابلها. وقال ابن مقبل: [من الطويل]

سل الدار من جنبي خبير فواجب \*\*\* إلى ما رأى هصب القلب المصباح  
أراد إلى ما قابلته<sup>1</sup>.

ويمكن استخلاص المعاني المجازية لفعل (رأى)، كما يلي:

رأى - تلاقى (تراءى فلاناً)

تقارب (تراءت الناران)

قابل (داري ترى دار فلان)

<sup>1</sup> لعمري.

اتسم بسمته / تشبه به / تخلق بأخلاقه (تراعت الناران)

والملاحظ أن المعاني الثلاثة الأولى تتصل بالبعد المكاني، حيث يقع تجاور وقرب بين شخصين (من الناس أو الدور أو النيران)، ولعله يمكن لنا للحديث عن دلالة فضائية، يمكن دراستها وفق ثنائية: المعلم والمنقل<sup>1</sup>، على النحو التالي:

تراعينا فلانا.

حصول رؤية متبادلة بين طرفين، مما يجعل طرفي الرؤية لحظة للترائي ثابتين أما حركة الرؤية فذات اتجاهين متعاكسين:

من (أ) نحو (ب)

وفي الوقت نفسه من (ب) نحو (أ)

مما يؤدي إلى حصول ضرب من التناظر الهندسي بين الذوات المترائية.

أما المثال الثاني:

- تراعت الناران.

فيمكن أن يتم تحليله وفق طرق عديدة، منها:

أولاً: التركيز على الناحية المجزئية، حيث يقوم هذا المثال على التعبير بالدار والمقصود هم أهل الدار، وهو من مجاز الحذف، كما في قوله تعالى: "واسأل

---

<sup>1</sup> المعلم والمنقل (landmark and trajector) ثنائية اصطلاحية وصعها أحد الباحثين في علم الدلالة المعرفي وهو لانغاكير (Langacker) ويعتبر أن كل قول يحتوي على عنصر محور أو نقطة استدلال يسميه معلما، في حين أن العنصر الثاني المتعلق به هو عنصر متحرك يسميه منتقلا. انظر كتابه في جرائر.

- Langacker, R., W., 1987, Foundations of cognitive grammar, Vol. I Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.
- Langacker, R., W., 1991, Foundations of cognitive grammar, Vol II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press

القرية" (يوسف، 82)، أي وإسأل أهل القرية. وهو مجاز مرسل علاقته المحلية يقوم على نكر المحل والمقصود الحال.

ثانياً: يمكن أن ننظر في هذا المعنى من جهة كونه يقوم على تنشيط منطقة معينة<sup>1</sup>، يقع تأثيرها: فالنار علامة وجود سكان، ووجود السكان يعني وجود منزل، فترائي النارين يقتضي ترائي المنزلين كما يقتضي ترائي الناس للذين يقطنون هذين المنزلين. ومن ثمة فثمة تعويل في هذه الجملة (تراعت الناران) على تداعيات كنائية تجعل من المتأكد معرفة سبب اختيار عنصر (النار) لئسند إليه فعل الترائي بالذات.

يبدو أن الدلالة الثقافية للنار - في السياق العربي - تكل على الدعوة الضمنية للصيوف كي يقبلوا، ولكن في سياق الحال يصبح الترائي محل تنازع، ووزر (تفاعل) ليس اعتباطيا في هذا السياق، فالحديث النبوي صريح في نفي هذا الترائي أو النهي عنه: "وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا بريء من كل مسلم مع مشرك قيل لم يا رسول الله ؟ قال لا تراعي ناراهما<sup>2</sup>. فقد تبين أن

---

نظرية المنطقة للنشطة (active zone theory) للاثناكس، المذكور في الهامش السابق، وقد قتمها كلاييار (G Kleiber) وتقوم على اعتبار أن قائل القول لا يركز على جميع عناصره بالطريقة نفسها، فبعض العناصر مفعلة أكثر من الأخرى، مثال ذلك:

عصني الكلب

فهي للواقع لم يعصني "الكلب كله" بل أنيابه وهذا الكلب لم يعصني (أي) أنا كلي، بل جزءا مني، يدي أو ساقي. - وبذلك فإن المقاربة التي تعتمد على نظرية المناطق للنشطة تساعد في دراسة المشترك (polysemy) لأنها تساهم في إزالة الغموض عن الكلمات المشتركة.

للتعمق في معرفة هذه النظرية، يمكن الرجوع إلى-

- Kleiber, G., 1999, Problème de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.
- Langacker, R., W., 1984, Active Zones, Proceeding, in the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society, 10, 172-188.

<sup>2</sup> نفسه.

معنى التراتي قد حول محور الحديث من النار باعتبارها معطما يدل على الدعوة إلى  
القدوم، إلى الفعل (ترأى) وقد ورد في صيغة نهي أو نهى، مما يدل على رفض  
التداني بين هاتين الفئتين المتنافرتين (أهل الإيمان وأهل الكفر). ولعل للقاعدة العامة  
المعروفة في هذا السياق نقول: "إن الطيور على أشكالها تقع"، فكأن النارين هنا قد  
تحولتا إلى قرينتين على وجوب الانفصال والتباعد لما في الاحتكاك من مظنة  
التصادم والاحتراق، وهذا المعنى ترشح به دلالة النار في بعدها الطبيعي.

ومن ثمة فإنه بوسعنا الحديث عن عودة التأويل إلى المعنى الطبيعي للنار  
وإحياءاته الأصلية والحرقية (الإحراق، الإهلاك) واستبعاد الدلالة الثقافية التي تعني  
(الضيافة والدعوة إلى الزيارة والاستهداء). وهذا الرجوع بالدلالة إلى البعد الحرقي  
اقتضته قرينتان تتضافان إلى للضدية الأصلية بين (الإسلام والشرك):

- للنفي أو النهي

- التنبيه

فأما للنفي أو للنهي فأمرهما واضح، إذ لا ينفي الرسول أو ينهي إلا عن أمر  
سلبى، ولما التنبيه فلو كانت دلالة النار ههنا الضيافة أو الدعوة إلى الزيارة أو  
الاستهداء، لكفت نار واحدة، أما وقد تعددت، ففي الأمر أمر، فالخروج عن الحد  
انقلاب إلى الضد.

فالضدية الأصلية هي التي رشحت القول ليكون ذا دلالة سلبية.

لما المثال للثالث:

- داري ترى دار فلان.

فيمكن اعتباره قائما على استعارة تجسد الجماد (الدار) وتجعلها متممة  
بحاسة البصر، والمقصود برؤية الدار دارا أخرى حصول تقابل بين الفضامين، أي  
أن يقعا في سياق هندسي يوحى بالمواجهة، فلما كانت العين في الوجه، فنسبة

الرؤية إلى الدار يعني استبعا أن كلنا الدارين تواجه الأخرى، وأن بابيهما كل يفتح على الآخر.

وهذا المثال يبين الموقع المشترك بين الدارين بشكل موضوعي، وإن اعتمد الاستعارة في تبليغ هذا المعنى، فلمزيد تأكيد حصول التقارب بين الدارين، وإقناع المخاطب بذلك.

أما المثال الأخير:

- تراعت الناران

فهو - وإن كان المثال الأول ذاته - فإننا نعرضه ههنا لا من جهة كونه حديثا نبوياً بل من جهة اتخاذ منطلقاً لتحليل تأويل له، وهو تأويل نقله ابن منظور عن أبي هيثم في تأويل الحديث، فيمكن أن نعتبره كناية عن الاحتكاك الضار الذي ينجر عنه التقليد. وقد اعتمد المؤول مسوغاً لغوياً اشتقاقياً في تأويله لمعنى الحديث: "وقال أبو الهيثم في قوله لا تراعى ناراهما: أي لا يتسم المسلم بسمة المشرك ولا يتشبه به في مذهبه وشكله ولا يتخلق بأخلاقه، من قولك: ما نار بعيرك؟ أي ما سمة بعيرك".<sup>1</sup>

فالنار في هذا للتأويل لا يقصد بها النار في معناها الحرفي (عنصر الإحراق) ولا في معانيها المجازية للمأثورة (الضيافة، الاستهداء بها، الدعوة إلى النزول)، بل تعني "السمة"، وعلى هذا ذهب أبو الهيثم إلى أن معنى الحديث "لا يتسم المسلم بسمة للمشرك". والملاحظ أن التبشير قد حصل في هذا للتأويل على كلمة النار لا على كلمة (تراعى)، ومن ثمة فقد اعتمد المعنى الأصلي لهذا الفعل وهو تبادل الرؤية، وإن جنح المؤول إلى تغييب ذكر هذا الاعتماد، إما لظهوره أو لعدم وجاهته في

---

<sup>1</sup> نفسه.

للتأويل. وبذلك يكون هذا التأويل قائما على الوعي بدلالة القول على طبقتين من الدلالة:

الطبقة الأولى:

(أ) يرى (ب)

(ب) يرى (أ)

الطبقة الثانية:

رؤية (أ) لـ (ب) ورؤية (ب) لـ (أ) تعني اندماج (أ) مع (ب) واندماج (ب) مع (أ)

ومن ثمة فقد جاء القول ناهيا [أو ناهيا] لكلتا الطبقتين خوفا من حصول الاندماج (التشبه والتخلق).

والمعلم في هذا التأويل هو الناران أما المنتقل فهما المسلم والمشرک، ويقوم التأويل - كما أشرنا إلى ذلك - على تنشيط المعلم باعتباره يدلّ دلالة خاصة على الاتسمام، وهي دلالة تخرج عن الدلالة الطبيعية والثقافية والمجازية والاستعارية، ولعلّه من الجائز وسمها بكونها دلالة خاصة.

## ★ خاتمة:

يبدو من الغريب أن نلاحظ أن شواهد "اللسان" حول (رأى) للقلبية كانت كلها من القرآن، وشاهده حول ما سميناها (رأى) المجازية من الحديث، فهل إن هذا الأمر عفوي، أم إنه مخطط له؟

لعله قد يتبادر إلى الذهن أن ما يفتر كثافة هذا الحضور لنصوص القرآن والحديث، عند عرض هذه الدلالات المجازية لفعل (رأى) وما اشتق منه، إنما هي غزارة هذه الاستعمالات في القرآن والسنة<sup>1</sup> (لو شدة حضور هذا النص في جهاز التمثيل عند المعاجمي [ابن منظور ورواته]).

وقد يكون من قبيل التسرع والاستعجال في قطف النتائج، أن نقول إن الدلالة القلبية لفعل (رأى) - وهي دلالة أكثر تجريدا من تلك الحسية - تجعل من اللافت الإذعان إلى القول بأن القرآن وفر مادة من الشواهد صالحة لإبراز هذه الدلالات، غير المتواترة في سائر النصوص المعتمد بها شواهد.

ولعل هذا الاستنتاج يؤدي إلى ما هو منه بسبيل، وهو تأكيد حكم سابق على الشعر الجاهلي بغلبة الناحية الحسية عليه، ومن ثمة فلا عجب إن غابت للشواهد الشعرية عن هذا القسم من مدخل (رأى)، وهو قسم يعرض للدلالات غير الحسية لهذا الفعل.

---

<sup>1</sup> لم نعن في هذه الدراسة بالأحاديث الكثيرة التي أوردها ابن منظور وهي تهتم بالرؤية يوم القيامة، نظرا إلى ما تحتاج إليه من ضرورة استحضار البعد العقائدي في المسألة، في حين أن الدراسة ذات توجه دلالي معجمي صرف.